



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

## الملتقيات الثلاثة

للمجلس القومى لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

يناير ٢٠٠٥ - يونيو ٢٠٠٥ - مايو ٢٠٠٦

يوليو ٢٠٠٦



## **الملتقيات الثلاثة**

**للمجلس القومى لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى**

**يناير ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٥ – مايو ٢٠٠٦**

**يوليو ٢٠٠٦**



## المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	• مقدمة
٨	الملتقى الأول للمجلس القومي لحقوق الإنسان مع المنظمات غير الحكومية لبحث آفاق التعاون بينهما (القاهرة ٤ يناير ٢٠٠٥)
٩	• مقدمة الملتقى الأول ( حول تعزيز التعاون بين المجلس والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية )
١٢	• وقائع الحلقة النقاشية
٢٢	• مداخلات السادة ممثلى المنظمات غير الحكومية
٦٤	الملتقى الثانى بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لمناقشة التقرير السنوى الأول للمجلس وآخر المستجدات فى قضايا حقوق الإنسان (القاهرة ٢٧ يونيو ٢٠٠٥)
٦٥	• مقدمة الملتقى الثانى
٦٥	• الجلسة الأولى
٦٨	• مداخلات السادة الحضور
٧٤	• الجلسة الثانية
٧٩	• توصيات الملتقى الثانى



الموضوع	رقم الصفحة
الملتقى الثالث للمجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية (الإسكندرية ١٠-١١ مايو ٢٠٠٦)	٨١
• الجلسة الأولى	٨٢
• المحاور الأول : التأصيل القانونى لحرية تكوين الجمعيات	١٠٠
• المحور الثانى : القانون والحق فى تكوين الجمعيات	١٠٣
• الجلسة الثانية	١١٦
• المداخلات والمقترحات المقدمة من ممثلى الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المشاركة	١١٨
• الجلسة الثالثة : تجربة الرقابة المحلية على الانتخابات خلال عام ٢٠٠٥	١٢٥
• أولاً : تقييم وتحليل "مصدر" المراقبة - من الفاعلون؟	١٢٧
• ثانياً : تقييم الأداء خلال عملية المراقبة الانتخابية	١٣١
• ثالثاً : المستقبل وتعظيم المكاسب	١٣٥
• مراجع ورقة العمل	١٤٠
• مرفق (١) قائمة المراكز البحثية والجمعيات التى تقدمت للحصول على تصاريح مراقبة	١٤٢

الموضوع	رقم الصفحة
• الجلسة الرابعة : مداخلات ومقترحات حول تقييم تجربة الرقابة على الانتخابات	١٤٣
• الجلسة الختامية : حقوق المواطنة ورؤيا المنظمات الأهلية لدور مؤسسات المجتمع المدني	١٥١
• مأساة المواطنة في مصر وأسباب المشكلة	١٥٢
• أسباب أزمة المواطنة في مصر	١٥٣
• الإعلام وتهميش الأقباط سواء عن طريق الإيجاب أو السلب	١٥٤
• دور الحكومة السلبي في انتهاك قاعدة المواطنة في " تهميش الأقباط "	١٥٥
• مداخلات السادة الحضور	١٥٩
• إعلان الإسكندرية	١٦٧
• الخاتمة	١٦٩





## مقدمة

جاءت مبادرة المجلس القومى لحقوق الإنسان بتنظيم الملتقى الأول للمجلس مع المنظمات الأهلية فى ٤ يناير ٢٠٠٥ ، بعد مرور أقل من عام على تشكيل المجلس فى ١٩ يناير ٢٠٠٤ ، وقد بدأ هذا الملتقى دون أجندة عمل ، نظراً لأنه لم يكن يهدف الى تحقيق إنجاز سريع ، بقدر ماكان يمثل مسعى من المجلس للتعرف على المنظمات غير الحكومية، وتبادل الآراء معها حول سبل تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان فى مصر ، وتحقيق المساندة المتبادلة من أجل إنجاز ذلك الهدف المشترك .

وقد عقد الملتقى بمشاركة (٣٧) جمعية أهلية ومنظمة غير حكومية ، وسط مناخ غلبت عليه أزمة الثقة والمخاوف ، نتيجة لاعتقاد البعض منهم بأن المجلس قد أنشئ لينافسهم من جهة ، ولاحتواء حركة حقوق الإنسان ، وتحسين صورة مصر بالخارج فى مواجهة الضغوط الدولية من جهة أخرى .

وفى إطار السعى لترسيخ أسس الثقة مع المنظمات ، قام المجلس بالتأكيد على الحقائق التالية :

- أنه حريص على الاستفادة من الخبرات التى اكتسبتها هذه المنظمات خلال فترة عملها الطويلة قبل إنشاء المجلس .
- أن أعضاء المجلس لن يقبلوا مجاملة الحكومة ، ولن يخاطروا بخسارة تاريخهم الطويل فى مجال العمل العام
- أن استقلالية المجلس تعتمد على شخصية أعضائه ، ولايمس بتلك الاستقلالية اعتماده بصفة رئيسية على التمويل الرسمى .
- هناك اختلاف بين طبيعة المهمة المكلف بها المجلس وهى تقديم التوصيات للهيئات الحكومية - بمعنى انه سلطة استشارية - وبين مهمة المنظمات غير الحكومية

وبالتالى فلا تعارض بين الجانبين ، بل على العكس هناك إمكانيات كبيرة لتحقيق التنسيق والتكامل بينهما .

ورغم انتهاء الملتقى دون إصدار قرارات أو توصيات أو حتى بيان ختامى ، إلا أن التدقيق فى تفاصيل مدار من مناقشات يشير إلى إثارة عدد من النقاط التى مثلت بداية لوضع أرضية مشتركة للتعاون ، لعل أبرزها الاتفاق على تبني الدعوة الى مايلى:

- العمل المشترك من أجل وضع خطة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان .
- تنظيم تبادل المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان .
- تبني تعديل قانون الجمعيات الأهلية .
- وضع برامج مشتركة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وبرامج الدعوة .
- الاهتمام بوضع الفئات المهمشة والمعاقين .
- تدريس مناهج حقوق الإنسان فى المدارس والجامعات .
- إنشاء لجنة مواطنة لدراسة قضايا الوحدة الوطنية وإشكاليات العلاقة بين الأقباط والمسلمين .
- ربط قضية التنمية بالارتقاء بحالة حقوق الإنسان .

\*\*\*

بعد مرور أقل من ستة شهور على عقد الملتقى الأول ، وجه المجلس القومى لحقوق الإنسان دعوته لعقد الملتقى الثانى للمجلس مع المنظمات غير الحكومية يوم ٢٧ يونية ٢٠٠٥ ، وفق أجندة عمل تتضمن التعرف على رؤى المنظمات فيما يتعلق بالوسائل والآليات التى تكفل تحقيق التعاون والتنسيق بينها وبين المجلس ، خاصة فى ظل الاستعدادات الخاصة بإجراء أول انتخابات تعددية للرئاسة ، تعقبها مباشرة

انتخابات مجلس الشعب ، كما اشتملت الأجندة على مناقشة التقرير السنوى الأول الذى أصدره المجلس ، وملاحظات المنظمات بشأنه وبشأن الخطة القومية الجارى إعدادها .

وقد شاركت فى الملتقى (٧٢) جمعية ومنظمة غير حكومية ، تبادلوا الأفكار والمقترحات ، وصاغوا التوصيات العملية لتشكيل لجنتين تضم كل منهما عدداً من أعضاء المجلس وممثلين عن المنظمات الأهلية :

- اللجنة الأولى استشارية لوضع مقترحات وتوصيات تعرض على لجنة صياغة التقرير السنوى الذى يصدره المجلس ضماناً للاستفادة من أفكار المنظمات وملاحظاتها وتجاربها ؛

- والثانية " لجنة تنسيق " يتم دعوتها - من قبل رئيس المجلس أو من ينوب عنه فى حالة وقوع انتهاكات صارخة - لتحديد المواقف التى يمكن اتخاذها ، وتوزيع الأدوار .

ومن ناحية أخرى فقد تضمنت التوصيات الصادرة عن الملتقى الثانى آليات لتلقى المجلس مقترحات الجمعيات الأهلية بشأن الخطة القومية لتعزيز حقوق الإنسان ٢٠٠٧ - ٢٠١١ التى يقوم بإعدادها ، كما أيد الجانبان فى التوصيات مبدأ مشاركة الجمعيات فى اللجان النوعية المتخصصة التى يشكلها المجلس لدراسة بعض القضايا الخاصة ، ومن بينها المسألة القبطية ، فضلاً عن قيام المجلس بالنظر فى إنشاء فروع أو مكاتب للشكاوى بالمحافظات ( أسبوط - الإسكندرية ... ) ، وعقد مجموعة من الندوات المتخصصة لتناول وتأصيل كل مايتعلق بالجوانب المختلفة لحقوق الإنسان .

وبالإضافة إلى هذه التوصيات الإيجابية فقد أثرت فى الملتقى أفكار ومقترحات كانت موضع اهتمام من جانب كل الأطراف أهمها :

- تشكيل لجنة من المجلس ومنظمات المجتمع المدنى للمشاركة فى مراقبة نزاهة الانتخابات .



- توعية القائمين على تنفيذ القوانين بثقافة حقوق الإنسان .
- الدعوة للمشاركة فى الجهود الخاصة بمكافحة الفساد نظراً لتأثير تلك الظاهرة السلبى على التنمية والإستثمار .
- إقتراح إختصاص وزارة الداخلية وضباط الشرطة معاً فى دعاوى التعويض المتعلقة بالتجاوزات وعمليات التعذيب .
- إخضاع السجون لوزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية ، وإنشاء الشرطة القضائية.

\*\*\*

شهدت فترة الاستعداد للانتخابات الرئاسية ثم الانتخابات البرلمانية تعاوناً إيجابياً بين المجلس والمنظمات غير الحكومية سواء من خلال اللجنة التنسيقية ، أو بصورة مباشرة ، وتعاون الجانبان لإقرار مبدأ مشاركة المنظمات غير الحكومية فى أعمال المراقبة وتفعيله ، وقد شجعت النتائج الإيجابية لذلك التعاون على قيام المجلس بالترتيب المبكر للملتقى الثالث مع الجمعيات الأهلية الذى عقد يومى ١٠ و ١١ مايو ٢٠٠٦ بالاسكندرية .

وقد وضعت لهذا الملتقى أجندة عمل تشتمل على عدة محاور هامة تعتبر ضمن قمة اهتمامات العمل فى مجال حقوق الإنسان بمصر خلال المرحلة المقبلة ، وهى :

- ١- إشكاليات العمل الأهلى فى ظل القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، والمقترحات الخاصة بتعديل قانون الجمعيات الأهلية .
- ٢- تجربة الرقابة المحلية على الانتخابات خلال عام ٢٠٠٥ ، والمقترحات الخاصة بتقنين تلك الرقابة .
- ٣- حقوق المواطنة ورؤية المنظمات الأهلية لدور مؤسسات المجتمع المدنى .

وقد شارك في ذلك الملتقى أكثر من ١٨٠ ممثلاً لـ (٧٦) من المنظمات غير الحكومية ، إضافة الى عدد من ممثلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى الدول العربية، وممثلى الهيئات الدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان فى مصر ، وممثل جامعة الدول العربية ، وصدر فى نهايته " إعلان الإسكندرية " الذى تضمن العديد من التوصيات أبرزها مايلى :

- إصدار قانون ديمقراطى جديد ينظم عمل الجمعيات الأهلية بما يحررها من القيود المفروضة حالياً .
- إنشاء هيئة مسقلة لإدارة العملية الانتخابية فى مصر ، وذلك عبر قانون خاص يضمن لها حيديتها واستقلاليتها عن سلطات الدولة .
- ضرورة الإعمال الحقيقى لحق المواطنة بما يضمن كفالة الحق فى الاعتقاد ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية للمصريين كافة ، وتبنى إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة .

كما أعلن المشاركون موقفهم تجاه بعض القضايا والإشكاليات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وأبرزها إدانة استمرار العمل بقانون الطوارئ، ورفض استحداث قوانين بديلة له ، والدعوة لتصفية أوضاع المعتقلين ، والإفراج الفورى عنهم جميعاً ، والكف عن ملاحقة المعارضين وأصحاب رأى وضروة إطلاق الحريات العامة ، وسرعة إصدار القوانين التى تكفل استقلال القضاء المصرى ، وإلغاء كافة القوانين التى تقيد أو تتعارض مع حريات المواطنين ، وخاصة قوانين الحبس فى قضايا الرأى والنشر .

كما حفلت بعض الجلسات بالعديد من التوصيات الهامة أبرزها تلك الصادرة تحت عنوان (المواطن المصرى .. قبل الأديان) والتى توافق المشاركون فى جلسة "حقوق المواطنة" عليها ، وأهمها :



- تفعيل المادتين ٤٠ و ٤٦ من الدستور تحقيقاً للمساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم ، وإعطائهم فرصاً متكافئة في الوظائف العامة .
- رفض أي محاولة للاستقواء بالخارج .
- توسيع مفهوم حقوق المواطنة بما يشمل كافة الطوائف المهمشة بما فيها المرأة ، وعدم اقتصرها على المفهوم الطائفي .
- تطوير المناهج التعليمية ، وتدريس القيم السامية المشتركة بين الأديان .
- احترام قواعد الديمقراطية التي تكفل حق الحكم للأغلبية دون تفسير ذلك بشكل طائفي .
- مراجعة السياسة الإعلامية تعزيزاً للوحدة الوطنية وترسيخاً لقيم المواطنة والتعايش .
- تطوير الخطاب الديني والارتقاء بالدعاة ، ونشر قيم التسامح والتعايش وقبول الآخر .
- عدم إسباغ صفة الظاهرة على بعض الأحداث ذات الطابع الطائفي الفردي حيث لا تتوفر فيها من الخصائص بما يسمح بوصفها بالظاهرة ( الانتشار ، الاستقرار ، الاستمرار ) .
- ضرورة معالجة موضوع الاحتقان الطائفي بعيداً عن المعالجات الأمنية ، واضطلاع لجنة المواطنة بالمجلس بدور من خلال دراسة المشاكل التي تطرأ ، واقتراح القوانين اللازمة .
- تشجيع الأقباط على المشاركة السياسية .
- سرعة إصدار قانون موحد لدور العبادة المسيحية والإسلامية على حد سواء .
- النظر في حذف خانة الديانة من بطاقة إثبات الشخصية .

\*\*\*

وبعد ، فإن القراءة المتأنية لتلك المقدمة المختصرة تلقى الضوء على الملتقيات الثلاثة التى جمعت بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والتى لا تؤرخ فحسب لعلاقة المجلس مع هذه المنظمات ، وإنما - وهو الأهم فى تقديرنا - يؤرخ لعلاقة التفاعل بين المنظمات غير الحكومية بعضها ببعض ، هذا التفاعل الذى يعتبر هو البداية الطبيعية لتفعيل دور المجتمع المدنى فى عملية التنمية على الصعيد الوطنى .

وإذا كانت النتائج التى أسفرت عنها هذه الملتقيات تعتبر فى محصلتها النهائية ذات طابع إيجابى ، فإن ذلك يفرض الحرص على استمرار عملية التفاعل تلك ، مما يطرح بالضرورة أهمية الاتفاق على الصيغة الأكثر جدوى لتحقيق ذلك التفاعل ، هل هى استمرار صيغة الملتقيات بصورة دورية ؟ أم السعى لتحويل تلك الملتقيات إلى كيان تنظيمى فاعل يتابع تنفيذ التوصيات ، ويعمل على تذليل ما يواجهها من عقبات ، ويعد أجندة عمل الملتقيات التالية ؟ وهل يمثل ذلك ازدواجية يمكن تجنبها إذا ما تم تفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات والاعتماد عليه فى هذا المجال ؟ .

لاشك أن الإجابة عن هذه التساؤلات تحتاج إلى مزيد من النقاش والحوار بين المجلس والمنظمات ، وخاصة أن خطة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان تقوم خلال المرحلة المقبلة على تفعيل التعاون وتعزيز الأنشطة المشتركة مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى ، وإلى أن يتم الاتفاق على الآلية التى تكفل تفعيل علاقات التعاون والتنسيق بين كافة الأطراف العاملة داخل المجتمع المدنى ، فإن المجلس سيتولى من جانبه ، وبالتنسيق مع المنظمات وكافة الجهات المعنية تكثيف الجهود الخاصة بتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل التى تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع بصفة عامة ، وبين الأوساط المعنية بتفعيل تلك الثقافة فى مجال الممارسة العملية بصفة خاصة .



## **الملتقى الأول**

**للمجلس القومى لحقوق الانسان مع المنظمات غير الحكومية**

**لبحث آفاق التعاون بينهما**

**( القاهرة : ٤ يناير ٢٠٠٥ )**





## مقدمة

بمبادرة من المجلس القومى لحقوق الإنسان وبالتعاون مع مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان التابع للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة قام المجلس بتنظيم الملتقى الأول مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية تحت عنوان " آفاق التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية " ، وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٤ يناير ٢٠٠٥ بفندق كونراد بالقاهرة ، وشارك فى الحلقة عدد من المعنيين بحقوق الإنسان ، من ممثلى الجمعيات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدنى وبعض أعضاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، على رأسهم الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس ، والدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس ، وأخذت المناقشات شكل المائدة المستديرة .

وقد استهدفت المناقشات تبادل الآراء والخبرات وآفاق التعاون بين المجلس والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى لتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان فى مصر.

وخلال الملتقى ، تم استعراض واقع حقوق الإنسان فى مصر، ودور كل من المجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى العاملة فى هذا المجال ، وأشار البعض إلى عدد من الإشكاليات المتعلقة بهذا المجال ، وأبرزها ضعف الثقافة العامة حول حقوق الإنسان ، ومحدودية التعاون بين الأطراف الرسمية والأهلية ، وكذلك بروز نوع من المنافسة التى تؤثر سلباً على تنسيق الجهود فى هذا المجال ، وأرجع البعض هذا إلى حداثة عهد المجلس الذى بدأ عمله منذ عام واحد تقريباً، ومشكلة تداول المعلومات حول أداء المجلس والجمعيات عموماً ، وتباين نظرة الجمعيات إلى المجلس بين تيار يراه جناحاً رسمياً لأجهزة الدولة ، وآخر يعتبره هيئة استشارية ، وثالث يطالبه بالتأثير المباشر فى السياسات العامة بشأن حماية حقوق الإنسان فى مصر.

وخلال المناقشات ، تم التأكيد على الطابع المستقل للمجلس ، وإلى نشأته وامتداد جذور أعضائه إلى أوساط العمل الأهلى، وتنوع خلفياتهم، والمكانة التى يحظون بها لدى الرأى العام ، مما يوفر أرضية صالحة لتعزيز الثقة بين المجلس والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ويمهد للتعاون بينهم، وذلك رغم اختلاف آليات العمل والأدوات المتاحة فى الحالتين، حيث يعتمد المجلس على الحوار والتفاوض مع الجهات الرسمية ، بينما تميل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية إلى حشد تأييد الرأى العام للضغط على الحكومة .

ومن أهم المقترحات التى قدمت لتعزيز التعاون بين المجلس والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ما يلى :

#### أولاً: بالنسبة للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية :

- ١- تعزيز ثقة المجتمع الأهلى فى المجلس ، كى يأخذ فرصته فى العمل وخاصة أن المجلس مازال فى عامه الأول .
- ٢- تفهم الإطار الذى يعمل فى ظله المجلس، من حيث مهمته الاستشارية، وطبيعة موارده البشرية والمادية ، والواقع الاجتماعى والسياسى وميراث البيروقراطية الحكومية .
- ٣- معاونة المجلس فى تنمية الوعى العام بثقافة حقوق الإنسان ، من خلال مد الجسور بين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وبعضها البعض ، ومع المجلس وخاصة أن المجتمع المدنى فى مصر قد أصبح شريكاً مهماً للمؤسسات الوطنية العاملة فى مجال حقوق الإنسان لما يتمتع به من خبرة ومعرفة وسهولة فى الحركة والوصول للمواطنين.
- ٤- تبنى نظرة واسعة لمستوى حقوق الإنسان لا تقتصر على الجوانب السياسية والحزبية ، ولكن تتسع للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

## ثانياً: بالنسبة للمجلس :

- ١- أن المجلس مطالب بمزيد من العمل لحماية ودعم الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال ، وخصوصاً من خلال سعيه إلى إيجاد مساحة أوسع في مؤسسات الإعلام الرسمية تخصص لنشر ثقافة حقوق الإنسان ، ودعم منظمات المجتمع المدني، وتسهيل دخولها إلى الجهات الرسمية لأداء دورها، وتوفير الدعم المادى الرسمى لها .
- ٢- تطوير آليات المجلس لتعزيز التعاون مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ، وأهمها :
  - إعداد مجموعة من البرامج التدريبية للعاملين بالمؤسسات الرسمية لتعزيز نظرتهم إلى قضايا حقوق الإنسان، وخصوصاً على مستوى الإعلام والمنظمات الحكومية.
  - إنشاء وحدة اتصال بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ، تساعد على التنسيق والتنظيم بينهم بحيث لا تعمل كل جمعية بشكل منفرد .
  - نشر تقارير المجلس وأنشطته عن حالة حقوق الإنسان في مصر على نطاق واسع .
  - التعاون مع الجمعيات الأهلية فى تلقى شكاوى المواطنين والتحقيق فيها، من خلال تبادل المعلومات والتقارير بين المجلس وهذه الجمعيات .
  - تعديل قانون الجمعيات الأهلية لضمان استقلالية الجمعيات فى إدارة شئونها.

## وقائع الحلقة النقاشية

شارك فى الحلقة ممثلو (٣٧) من الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى ، طلب المداخلة منهم (٣٢) ممثلاً تم الاستجابة لهم جميعاً مما ساهم فى إثراء المناقشات ، وقد طرح العديد منهم بعض التساؤلات وقدموا بعض الآراء التى تولى الرد عليها الدكتور بطرس غالى رئيس المجلس ، والدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس ، وعدد من أعضاء المجلس .

### كلمة الدكتور على الصاوى ( منسق الحلقة النقاشية ) (\*)

بداية أود أن أهنئ هذا الجمع الكريم ببداية العام الجديد، وأن أعبر عن سعادتي بالتواجد بين حضراتكم للمشاركة والمساهمة فى إدارة مناقشات هذه الحلقة الهامة التى تدور حول " آفاق التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان و بين الجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية "، وأن نفتح حديثاً مثمراً لتبادل الآراء والخبرات المختلفة بين الجانبين.

وهذه ليست ندوة فيها متحدثون ومقربون، وليس هناك منصة أو رئاسة للجلسة، وإنما نتحاور جميعاً على خلفية واحدة وهى التعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان فى مصر، ودورى هو تنسيق المناقشة دون التدخل فيها، بوصفى شخصاً مستقلاً ومهنيًا.

وحتى يتعارف الجميع ، أرجو عندما تأتى فرصة الحديث أن يذكر كل متحدث اسمه والجهة التى يمثلها، مما يساعدنى من الناحية التنظيمية فى توزيع الكلمات وإدارة المناقشة ، وسأحاول قدر الإمكان تحرى العدالة فى توزيع الوقت .

---

\* د. على الصاوى ، أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وقد أختير كمنسق للحلقة النقاشية باعتباره من العناصر المستقلة التى تجمع بين التخصص الأكاديمى والاهتمام بقضايا الإصلاح الديمقراطى وتفعيل دور المجتمع المدنى.



وقبل بدء المناقشات ، أتمنى لحضراتكم ، وللهيئات والجمعيات التى تمثلونها، وللقطاعات والشرائح الاجتماعية التى تدافعون عنها، وللحقوق والمطالب المؤمنين بها كل النجاح والتوفيق ، كما أتمنى لمصر، بلدنا الحبيب ، كل الخير والتقدم .

وسوف يتفضل بالتعليق على ملاحظاتكم الأستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس ، وسيبدأ الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس ، باستعراض عمل المجلس وخطته المستقبلية ، والمجالات التى يقترحها للتعاون مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية .

### كلمة الدكتور أحمد كمال أبو المجد

مرحباً بكم فى هذا اللقاء الهام ، وأرجو أن تتقبلوا تحياتى لمشاركتم فى هذه الحلقة .

بداية ، أود القول بأنه على كل من يعمل فى مجال حقوق الإنسان سواء داخل أجهزة الدولة، أو فى منظمات المجتمع المدنى، أو فى المنظمات الدولية، أن يدرك دائماً أن عمله فى هذا المجال ليس عملاً عادياً وإنما هو رسالة تتصل بأناس، رجالاً ونساءً، شباباً وأطفالاً ، هم إما محرومون أو منتهكة حرياتهم، لذا فعمله هذا أشبه بجهاز إغاثة لا يجعله ينام ليله وفى ذهنه صور الذين يعانون جراء انتهاك حقوقهم .

ورغم أهمية دور العاملين بمجال حقوق الإنسان، إلا أننا نجد هؤلاء فى عالمنا العربى والإسلامى يدخلون فيما بينهم فى حروب، تضيع معها مصالح الذين يعملون من أجلهم. فمثلاً فى الحياة الرياضية فى مصر تخصص جريدة ما ١٢ صفحة عن الرياضة، ولكن لا يتجاوز ما يقال فيها عن الرياضة نصف صفحة، والجزء الباقى ما هو إلا قضايا ومنازعات واتهامات متبادلة وانتخابات ودعايات انتخابية، أى أن القائمين على الإدارة تركوا القضايا الرياضية وانشغلوا بالتنافس والتصارع فيما بينهم، وهو ما يحدث فى الكثير من الميادين المختلفة وتضيع معه الكثير من القضايا المصيرية، فلا تجد ميداناً من ميادين الإصلاح إلا والشغل الشاغل لبعض من يتولى المسؤولية فيه هو إزاحة من فوقه والوصول إلى منصبه.



وحتى لا تضيق القضايا المصيرية لا بد من إيقاظ الضمير الإنساني، فالمجاملات الدبلوماسية لا تكفى وحدها لمواجهة هذه القضايا، إذن لا بد أن نعترف أولاً بوجود مشكلة بحاجة إلى حل .

ومن هنا أعترف بوجود مشكلة لدينا في مجال حقوق الإنسان ، ففي مجتمعنا توجد ثلاث جهات حكومية أساسية مشغلة بهذا المجال ، وهي : وزارة العدل التي بها إدارة للتشريع وتتبعها السلطة القضائية ، ووزارة الداخلية المكلفة بتحقيق الأمن ( وهذه الجهة في عملها بصدد تحقيق معادلة صعبة وهي الموازنة بين صون الحريات وحمايتها ، وتحقيق الأمن العام وكفالته ) ، وأخيراً وزارة الخارجية وهي جسر التواصل بيننا وبين العالم المعنى بحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق ، نشأ الاهتمام الداخلي بقضايا حقوق الإنسان نشأة صحيحة، فبدأ بالأجهزة الحكومية، ثم منظمات المجتمع المدني وهي منظمات طوعية تؤمن بقضايا حقوق الإنسان، وتحاول أن تبذل جهداً في مواجهة العقبات الكثيرة التي تظهر في هذا المجال، ثم أنشئ المجلس القومي لحقوق الإنسان ، وقد شجعتني على العمل فيه أمور أربعة ، هي :

أولاً: تمتع المجلس بالآليات التي تمكنه من التأثير بشكل إيجابي في قضايا حقوق الإنسان ، فتبعية المجلس ليست للسلطة التنفيذية أو لرئيس الجمهورية، وإنما تبعيته لأقل السلطات سلطة ، ورغم صعوبات التمكين في مثل هذه الاستقلالية، إلا أن " المعاناة في مناخ من الحرية خير من تمكين مكبل بالقيود " .

ثانياً: أن معظم أعضاء المجلس - رجالاً ونساء - هم عناصر حية ونشطة في المجتمع ، لهم مواقف معروفة في أماكن متفرقة ، وبالطبع اختيار مثل هذه المجموعة بمواقفها المعروفة يضيف قدراً من المصداقية على طبيعة الهدف الذي أنشئ من أجله المجلس .

**ثالثاً: المناخ العام فى مصر ، وهو مناخ مطالب بالإصلاح ، وواع بأهمية حقوق الإنسان ودور تعزيز الحريات فى دفع عجلة التنمية والتقدم.**

**رابعاً: المناخ الدولى وتزايد الاهتمام العالمى بحقوق الإنسان ، وهنا تظهر مفارقة ، فبالرغم من أن المناخ الدولى شديد العناية بحقوق الإنسان - حيث يزداد عدد المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان دولياً - إلا أن حجم الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان فى جميع الدول فى زيادة مستمرة ، وليس العكس .**

هذه المؤشرات الأربعة توفر لنا معرفة واقعية بأدوات العمل. فمثلاً كانت الدول تتحرك فى عصر الثنائية القطبية بحياد إيجابى وعدم انحياز، نستطيع أن نتحرك بهامش من حرية الحركة لكل العاملين فى مجال حقوق الإنسان - إذا جاز التعبير - ابتداء من لجان مجلس الشعب ، وصولاً إلى مجلس الشورى حيث المجلس القومى لحقوق الإنسان ( وهو مخلوق من نوع خاص ليس حكومياً باليقين ، فليس للحكومة رأى أو تمثيل فيه ، كما أنه ليس أيضاً من منظمات المجتمع المدنى ، لأنه لم يأت من رحم المجتمع المدنى ) ، وعموماً العبرة ليست بنية مصدر التشريع ، ولا منشئ المؤسسة ، فالعبرة بالظروف الموضوعية ، وفى النهاية نشاط القائمين على هذه المؤسسة هو الذى يحدد قدرتها ودورها.

لذا من يريد أن يعمل بحقوق الإنسان عليه أن ينسى كونه موظفاً، ويستعد لما يمكن أن يتعرض له من تعب فى تحمله عبء نشر هذه الرسالة، وبالطبع أهم عقبة قد تقابل صاحب هذه الرسالة هى افتقار مجتمعنا لثقافة حقوق الإنسان ، فبالرغم وجود الدستور وكل نصوصه ، إلا أن القليلين منا هم الذين يعرفون حقوقهم ، وفى مثل هذه الثقافة يظل أى تحرك لحماية حقوق الإنسان أمراً فى غاية الصعوبة .

وفى ختام كلمتى ، أؤكد على أن حقوق الإنسان ليست مفهوماً حديث الظهور، فنواة حقوق الإنسان موجودة فى الدساتير المختلفة، ودساتير الدول كلها لاتخلو من

أبواب عن حقوق الإنسان، لكن ما حدث هو أنه بعد الحرب العالمية الثانية تم تدويل حقوق الإنسان، وصارت المنظمات الدولية لاعباً أساسياً معنياً بحقوق الإنسان، لاسيما بعد أن صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصبحت المنظمات والهيئات واللجان التابعة للأمم المتحدة وفروعها مهتمة جداً بالموضوع، وظهرت على المستوى الدولي لجان مختلفة تابعة للأمم المتحدة معنية بحقوق الإنسان، وعلى المستوى الإقليمي اتجهت المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي إلى تبني لجنة لحقوق الإنسان ، ثم بدأ على المستوى المحلى ظهور مؤسسات وطنية كالمجالس القومية لحقوق الإنسان ، وتعنى بالنظر والتثبت من التزام الدولة فى أعمالها التنفيذية والقضائية والتشريعية بما صدقت عليه من موثيق ومعاهدات خاصة بحقوق الإنسان .

ورغم أن هذا التدويل فى حد ذاته هو أمر إيجابى، إلا أنه يمثل مشكلة قانونية فى وضع حد بين ما هو داخلى وما هو دولى ، ليس هذا فقط بل إنه أدى إلى تسييس حقوق الإنسان فى بعض الدوائر لخدمة الأغراض السياسية لدول بعينها، غالباً ما تكون الدول الأكثر نفوذاً وهيمنة فى المجتمع الدولى .

مما سبق يتضح أننا فى مجال حقوق الإنسان علينا التعامل مع عقبات ثلاث ، هى :

- ١- غياب الثقافة المتعلقة بحقوق الإنسان .
- ٢- الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، بما لا يخل بالالتزامات الوطنية .
- ٣- التعاون الفعال بين جميع العاملين فى مجال حقوق الإنسان دون تضييع الجهد فى المنافسة غير السليمة التى تضر حقوق الإنسان أكثر مما تنفعها، فمن يريد أن يعمل على حماية حقوق الإنسان عليه أن يؤمن أولاً بهذه الرسالة ودورها الحقيقى فى خدمة البشرية ، ويعلم جيداً أنه فى القيام بدوره هذا سيتعرض للكثير من العقبات والضغوط التى قد لا تقاوم .

## كلمة الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس المجلس

قبل الحديث عن أهمية ودور المجلس القومي لحقوق الإنسان ، أود أن أعبر عن إيماني بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان وهو ما دفعني إلى تقديم مذكرة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٦ ، حيث طلبت منهما الاهتمام باستتباب الديمقراطية داخل الأمم المتحدة عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية، ومن هنا أيضاً جاء اهتمامي الذي ظهر في سلسلة المؤتمرات التي انعقدت أثناء عملي بمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، وشارك فيها ممثلون عن المنظمات الدولية غير الحكومية ، وكان أهم هذه المؤتمرات :

١- مؤتمر ريودي جانيرو ، الذي انعقد في سنة ١٩٩٢ ، إلى جانب المؤتمر الحكومي فقد كان هناك مؤتمر آخر للمنظمات الدولية غير الحكومية المهمة بمشاكل البيئة، ورغم أن مؤتمر ريودي جانيرو كان على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات، إلا أن عدد الأعضاء الذين شاركوا في المؤتمر الشعبي كان أكثر من ضعف عدد الأعضاء الممثلين في المؤتمر الرسمي .

٢- مؤتمر فيينا الدولي الذي انعقد سنة ١٩٩٣ ، وإلى جانب هذا المؤتمر الحكومي كان هناك أيضاً مؤتمر آخر غير حكومي شاركت فيه المنظمات الدولية غير الحكومية .

٣- مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية، وأيضاً كان هناك مؤتمر حكومي ومؤتمر خاص بالمنظمات الدولية غير الحكومية .

٤- مؤتمر المرأة والتنمية في الصين ( مؤتمر بكين ) ، ونظراً لأن الصين ليس بها منظمات دولية غير حكومية، فقد حدثت مفاوضات طويلة مع الحكومة الصينية لإقناعها بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينعقد مؤتمر حكومي إلا وانهقد إلى جانبه مؤتمر غير حكومي ، ونجحنا في هذا .



٥- مؤتمر كوبنهاجن عن التنمية الاجتماعية، وشهد تحولاً ملموساً في دور المنظمات غير الحكومية، فأول مرة يشارك ممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية مع ممثلي الحكومات في صياغة القرارات التي اتخذت في هذا المؤتمر.

في هذا السياق ، تأتي قناعتى وإيمانى بأن المنظمات الدولية غير الحكومية يمكن أن تلعب دوراً قيادياً على صعيد ما يتعلق باستتباب الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان .

ومن هنا نتساءل ، كيف يمكن أن يتحقق التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الموجودة فى مصر، والمعنية على مدى عدة سنوات بالدفاع عن الحريات الأساسية وحماية حقوق الإنسان .

من وجهة نظرى لا تزال هناك " أزمة ثقة " بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ، تتمثل فى عدم وجود ارتياح بين الطرفين قد يرجع إلى تصور البعض بأن المجلس القومى سيكون منافساً لهذه المنظمات غير الحكومية ، وأن المساعدات التى كانت تقدم لهذه المنظمات سيستأثر بها المجلس ، لأنه قد يحل محل المنظمات غير الحكومية فى مصر، وهذا فى حد ذاته فهم خاطئ يؤدى الى عدم الارتياح بين الطرفين ، ويعتبر مبرراً منطقياً لغياب التعاون بينهما.

لكن فى حقيقة الأمر ، هناك مهمة للمجلس القومى لحقوق الإنسان مغايرة تماماً لمهمة المنظمات غير الحكومية ، فلا تعارض بين الطرفين ، لأن المجلس القومى هو بالأساس مجلس استشارى مهمته الأساسية تقديم التوصيات للأجهزة الحكومية ، كالتوصية بتعديل بعض القوانين ، وإلغاء بعض اللوائح ، أو تبني مواقف دفاعية عن حقوق الإنسان . أما المنظمة غير الحكومية - لاسيما التى لديها علاقات مع الخارج - فسياساتها غالباً ما تكون " سياسة هجومية " تسعى من خلالها إلى تعبئة رأى العام، على عكس المجلس القومى الذى يفترض به أن يتحاور ويتفاوض مع الجهات المختلفة لا أن يهاجمها فحسب .



ومن ثم ، فطريقة عمل المجلس المكون فى الأصل بواسطة الحكومة ، تختلف عن طريقة عمل المنظمات غير الحكومية التى قد تعتمد على الهجوم المستمر لتحقيق الأهداف المطلوبة .

وهناك فرق آخر بينهما يتضح فى سعى المنظمات غير الحكومية لاسيما الأجنبية منها لحشد التأييد الشعبى ، كما تعتمد هذه المنظمات على الدعم المادى من المنظمات الدولية ، بينما لا ينال المجلس القومى مثل هذا الدعم والمساعدات فهو يعتمد أساساً على مساعدات الحكومة ، وكذلك بعض المنظمات الدولية.

بناء على ماسبق أؤكد لكم أن المجلس القومى المصرى لحقوق الإنسان يسعى فى أداء مهمته الى التعايش السلمى ، والتعاون والتكامل مع منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال حقوق الإنسان .

### كلمة الأستاذ أمين الشرقاوى ( مساعد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بمصر )

سأركز فى كلمتى على نقاط ثلاث ، أولاها خطة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى التى تركز على دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، ومن ضمنها المجلس القومى لحقوق انسان فى مصر ، والذى يقع فى قلب الآليات التى تعمل من خلالها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ معايير حقوق الإنسان فى العالم ، ففكرة وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ، والتى قد تسمى فى بعض الدول مجالس أو لجانا أو أمانات حقوق الإنسان قد صارت واحدة من الآليات الفعالة لتعزيز حقوق الإنسان والتنسيق من أجل حمايتها فى مختلف البلدان .

ومن هنا، عملت الأمم المتحدة على رسم ملامح واضحة لهذه المؤسسات تضمن عملها بشكل مستقل وفعال ، فكما هو معلوم لدينا أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على التنمية وحقوق الإنسان بصفاتها مسئولية تضطلع بها الدول الأعضاء للارتقاء بمستوى معيشة الأفراد وما يتمتعون به من حريات، وبهذا فقد أصرت المادة الأولى من

الميثاق على أن تكون إحدى أولويات عمل الأمم المتحدة هي تحقيق التعاون الدولي في مضمار حقوق الإنسان واحترام حرياته الأساسية ، ومنع كافة أشكال التمييز التي قد تمارس ضده .

فخلال ستة عقود تمكنت الأمم المتحدة من تطوير استراتيجية متكاملة لتحقيق ما جاء بميثاقها من أهداف تتعلق بحقوق الإنسان ، وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من القواعد والمعايير الدولية التي تغطي مجمل النشاط البشري تقريباً ، والمستقاة من المعاهدات والحقوق الدولية التي مثلت أساساً تشريعياً دولياً قوياً. وقد عززت الأمم المتحدة هذه الاستراتيجية بآليات مختلفة للعمل استهدفت وضع المعايير الدولية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ ، وضمان إجراءات تنفيذها وفاعلية الالتزام بها ، ورصد أية انتهاكات أو مخالفات لها ، وبالفعل تبنت الأمم المتحدة مجموعة من الأنشطة المعاونة لدعم هذه الآليات ، منها أنشطة الإعلام والتعاون الفني والتدريب والعديد من أشكال المساعدة العملية للدول ، دعماً لجهودها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني .

ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التنفيذية المعروفة باسم "مبادئ باريس ١٩٩٣"، تشكل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مصدراً للمعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان لكل من الحكومة والأفراد ، بما يساعد هذه المؤسسات على تفهم ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال التوعية بأهميتها ، وأن تنتظر فيما يحال إليها من الحكومة من حالات لترفع بشأنها توصيات، كما يعمل المجلس كجهة استشارية للحكومة في مجال حقوق الإنسان ، حيث يقوم بدور رائد في: إعداد مقترحات التشريعات ، وتنقيتها ، ومراجعة الترتيبات الإدارية الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان، والتنسيق داخلياً للمواءمة بين المعايير الدولية والقوانين المحلية ، وإعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان ورفعها إلى الجهات المختصة ، وإجراء البحوث وبرامج الإرشاد والتوعية، فضلاً عن تنسيق الجهود الوطنية مع مؤسسات المجتمع المدني، هذا عن الإرشادات الخاصة بمبادئ باريس ١٩٩٣ .

أما عن إعلان فيينا الصادر أيضاً فى عام ١٩٩٣ ، فقد أشار خلال مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى العديد من العناصر التى تكفل فاعلية أداء المؤسسات الوطنية لدورها فى حقوق الإنسان، وهى كما نكرها الإعلان: الاستقلال، والاتصال، والصلاحيات الملائمة ، وإمكانات الوصول إليها ، والفعالية التنفيذية، والمساءلة ...، وأخيراً شدد الإعلان على التعاون مع منظمات المجتمع المدنى المحلية لتعزيز الجهود الوطنية فى مجال حقوق الإنسان ، وإقامة علاقات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية النشطة فى هذا المجال، وسعيها لتوثيق الروابط معها، ودعم سبل الاتصال بها، نظراً للدور المهم الذى تلعبه منظمات المجتمع المدنى فى مجال توفير الاستشارات ومعاونة المؤسسة الوطنية فى صناعة القرار بشأن حقوق الإنسان، حيث تتمتع هذه الجهات غير الحكومية بخبرات علمية وبحثية ومعلوماتية هامة، بحكم اتصالها بالواقع المحلى من ناحية، وتخصصها واتساع شبكة تعاملاتها من ناحية أخرى .

وهكذا ، فالمجتمع المدنى بحكم كونه شريكاً مهماً وأساسياً للمؤسسات الوطنية فى إنجاز مهامها ، يستطيع بحكم الخبرة والمعرفة وسهولة الحركة ومكانة أعضائه أن يسهم فى تكوين إرادة حقيقية تسعى لخلق المناخ الوطنى وتعزز من حقوق الإنسان وحياته .

وفى نهاية كلمتى ، أود أن أعبر عن شعورى بأن هذا اللقاء يمكن أن يكون بادرة تعاون وشراكة أكبر بين المجلس ومنظمات المجتمع المدنى فى مضمار دعم واحترام حقوق الإنسان .

## مداخلات السادة ممثلى المنظمات غير الحكومية

### ١- الأستاذ الدكتور نجيب جبرائيل ( رئيس منظمة الاتحاد المصرى لحقوق الإنسان

"الإيرو")

بداية أود أن أستعرض بعض ما قامت به منظمة الاتحاد المصرى لحقوق الإنسان ، وبعض تصوراتها لمستقبل التعاون مع المجلس القومى لحقوق الإنسان وكافة المؤسسات العاملة فى هذا الشأن، لقد أخذت المنظمة على عاتقها بلورة فكرة ثقافة حقوق الإنسان من خلال اهتمامها بالعمل الميدانى ، فكان لها منظومتها الخاصة التى بدأت فى تفعيل آليات تحقيقها، وتركز هذه المنظومة على :

- الاهتمام بحقوق الإنسان المدمن باستخدام المصحة التى يمتلكها أحد أعضاء المنظمة بوادى النطرون، وهو أستاذ بكلية الطب، لعلاج المدمنين ومرضى الإيدز ومراعاة تأهيلهم اجتماعياً ونفسياً، مع العمل فى الوقت ذاته على تغيير ثقافة المجتمع تجاه هؤلاء ، وترسيخ مبدأ أن "للمدمن الحق فى الحياة والعلاج والتكيف مع المجتمع".

- اهتمت المنظمة بقضايا الأحداث من خلال الزيارات الميدانية التى قامت اللجان المتخصصة بها لمؤسسة " أبو قتادة للأحداث " ، ومؤسسة " المرج للأحداث "، وقضاء يوم كامل مع الجانحين منهم، والتعرف على مشاكلهم والأسباب التى أدت لجنوحهم، والوقوف على مدى إنسانية المعاملة التى يتلقونها، تمهيداً لبحث تلك الظاهرة بحثاً علمياً ومنهجياً ، وتقديم الحلول والاقتراحات المناسبة فى هذا الشأن.

- تقوم المنظمة حالياً بدراسة وإحصاء عدد الفتيات اللاتى قبض عليهن فى قضايا البغاء والآداب ، مع دراسة أوضاعهن وإعادة تأهيلهن قبل الرجوع للمجتمع ، وذلك عن طريق المنظمات المتخصصة ومن خلال مرحلة وسطية ، ومن المنتظر أن تخصص المنظمة جزءاً كبيراً من مصحة وادى النطرون لهذا الغرض .



وفى عجلة سريعة سأحدث عن تصورى لشكل العلاقة بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات العاملة فى هذا المجال، ويأتى هذا التصور فى ضوء عدد من التوصيات الحتمية لضبط هذه العلاقة ، وهى :

- تفعيل دور المجلس فى الاتصال بالهيئات الحكومية وخاصة وزارة الإعلام لإيجاد مساحة معقولة من الإعلام المرئى والمسموع لمنظمات حقوق الإنسان وأنشطتها، أسوة ببرامج الأحزاب السياسية ، لكى تتحرك فى إطارها منظمات المجتمع المدنى لنشر ثقافة حقوق الإنسان .

- أن يكون للمجلس دور فى تسهيل دخول تلك المنظمات الجهات الرسمية المختلفة من سجون وأقسام شرطة ، حتى يتسنى لها أداء دورها فى تفعيل أهداف ومبادئ حقوق الإنسان .

- أن يكون لمنظمات العمل المدنى دور فى مراقبة اعتناق الفرد للعقيدة التى يريدتها، بحيث يمارسها دون ضغط أو إكراه ، والدفاع عن حريته فى ذلك .

- الاستعداد منذ الآن للمشاركة فى عملية مراقبة الانتخابات النيابية لمجلس الشعب بالتنسيق بين كافة منظمات المجتمع المدنى والمجلس القومى لحقوق الإنسان .

- العمل على توفير الدعم المادى لمنظمات المجتمع المدنى، سواء عن طريق مطالبة الدولة بتخصيص ميزانية لتلك المنظمات ، أو عن طريق المعونات الخارجية من المنظمات والهيئات المانحة غير الحكومية .

- وضع البرامج التدريبية والخطط اللازمة لنشطاء حقوق الإنسان ، مع إيجاد أفضل السبل ، والوقوف على أحداث آليات تفعيل أنشطة منظمات حقوق الإنسان.

## تعقيب الدكتور أحمد كمال أبو المجد

مما لا شك فيه أن هناك درجة من التباين والاختلاف فى الرؤى ووجهات النظر حول حقوق الإنسان، وكل ذلك بمثابة ثروة قومية تضاف إلى بعضها البعض ، فمن أهداف هذا الاجتماع التعرف على دور المنظمات الأهلية فى المجتمع ، بمعنى الإجابة على سؤالين : ماذا يعمل المجلس القومى لحقوق الإنسان ؟ وماذا تعمل منظمات المجتمع المدنى ؟ والهدف النهائى الذى اجتمعنا لخدمته هو زيادة التعاون بين الطرفين بما يعود بالنفع على الإنسان المصرى ، وذلك بظنى ما يحققه الحوار بطريقة أو بأخرى.

لكن المشكلة الحقيقية هنا تكمن فى المناخ العام ، وإنما التواصل والتحاور وصولاً إلى مجتمع يعزز من حقوق الإنسان ، لذا كان لازماً لعمل المجلس وجود لجان دائمة نص عليها القانون، وبالفعل تلقت هذه اللجان بمجرد نشأة المجلس سيلاً من الشكاوى التى كشفت بسرعة عن معاناة المجتمع وشكواه من تصدع حقوق الإنسان فيه. وقد دارت معظم هذه الشكاوى حول أمور تدخل فى صميم الحياة الإنسانية، منها ما يتعلق بأوضاع السجناء ، والمحاكمة غير العادلة، وإجراءات القبض ، وغيرها من الأمور التى تتعلق بأمن الإنسان فى مواجهة قرارات الدولة وسلطاتها .

ومن هنا شغلنا قضية ثقافة حقوق الإنسان، فتم إنفاق أول معونة تلقيناها من البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة على تدريب العاملين فى مجال حقوق الإنسان من محامين، ووكلاء نيابة ، وعاملين فى الشرطة .

وفى إطار هذه الأولويات بدأ المجلس عمله ، وكان جزءاً مهماً جداً لإتمام هذا العمل هو إنشاء " جسور " مع الوزارات سالفة الذكر ، وبالفعل تم التواصل وبدأ الجسر الإنسانى يحدث أثره ، ففى البداية كان يتم إرسال رسائل دون أن يكون لها مردود ، ثم بدأ يظهر نوع من التجاوب الملموس ، فخلال فترة وجيزة لم تكمل السنة



كان للمجلس إنجاز لا يستهان به ، حيث أصدر كما كبيراً من التوصيات فى مجال حقوق الإنسان .

وحتى لا يتوقف دوره عند هذا الحد ، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إصدار تقرير سنوى - هو من واجبات المجلس بحكم القانون- ويعمل كل من رئيس المجلس والأمين العام بل والمجلس بأسره ، من أجل إعداد هذا التقرير بطريقة علمية ترضى الأكاديميين وترضى الرأى العام ويؤدى بها المجلس وظيفته ، فسيُسجل هذا التقرير (المتوقع صدوره أواخر فبراير ٢٠٠٥) حالة حقوق الإنسان فى مصر كما رآها المجلس، ونشاط المجلس والعقبات التى قابلها ، والجهات التى تعاونت معه ، والجهات التى لم تتعاون معه .

ولأهمية " العلنية " فى موضوع حقوق الإنسان، تم تشكيل لجنة خماسية تجتمع شهرياً - فى الأسبوع الأخير من كل شهر- يحضرها ممثل على مستوى عال من وزارة الخارجية ، ووزارة الداخلية ، ووزارة العدل ، ومكتب النائب العام ، والمجلس القومى لحقوق الإنسان ، وكان لاجتماعاتها أثر ملموس على موضوعات حقوق الإنسان نظراً لما أضفته هذه اللجنة من مرونة تجاوزت بها الرؤية الأمنية البحتة.

فجزء مهم من عمل المجلس الاقتراح بتعديل وصياغة نصوص بديلة عن نصوص موجودة كقانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية، وكذلك نصوص قانون الطوارئ المستمر العمل بها حتى وقتنا الحالى تحت دعوى مقاومة الإرهاب وانتشار المخدرات والبلطجة والجريمة المنظمة، علماً بأن النظام القانونى يقدم ضمانات كافية وعقوبات قاسية فى مثل هذه الحالات ، فليس هناك معنى لاستمرار العمل بهذا القانون، والأوفر فى مقام الترجيح هو إنهاء العمل بحالة الطوارئ المستمرة حتى آخر مايو سنة ٢٠٠٦.

## ٢- الأستاذ الدكتور حسن عيسى ( رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للشفافية )

فى البداية نشأت الجمعية كشركة مدنية فى عام ١٩٩٦ باعتبارها فرعا لمنظمة الشفافية الدولية التى نشأت فى عام ١٩٩٣ ، بهدف نشر الوعي عن مؤشر الفساد ، وفى سنة ٢٠٠٠ تحولت بموجب الإشهار رقم ٤٥٩ لسنة ٢٠٠٠ إلى جمعية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، ومع أن تبعيتها للوزارة جاءت بمحض إرادتها الحرة ، إلا أن هذا لم يحل دون التصادم بينهما والذي بدأ بطلب الجمعية بإنشاء لجنة لمراقبة الانتخابات ، الأمر الذى أثار مشكلات كثيرة لاسيما مع الجهات الأمنية ، وأخيراً اشتد الصدام عندما رفعت قضية على الجمعية بعدم الموافقة على تجديد انتخاب رئيس مجلس إدارتها ، والتى ردت عليها للجمعية بحملة موسعة حول الفساد وكيفية مواجهته ، فقد كانت الجمعية أول من نشر عن قضايا الفساد فى مصر فى مؤتمر الشفافية الدولية للفساد ، ومن ثم وضعت مصر منذ عام ١٩٩٨ وحتى الآن بمركز متدن ، حيث تراوح ترتيبها بين المرتبة ٦٦ والمرتبة ٦٨ ، ثم وصل مؤخراً إلى المرتبة الـ ٧٠

وبخصوص مصادر التمويل ، تعاني الجمعية - كأي مؤسسة تعمل فى هذا المجال، وفى ظل عدم وضوح غايتها للكثيرين - من افتقارها للدعم وخاصة أنها قد رفضت بعض جهات التمويل الخارجى تمويلها ( وذلك بعد أن استقلت عن الشفافية الدولية حيث لم تعد فرعاً لها ) ، إلا أنها تلقت دعماً من بعض رجال الأعمال ، وذلك فى حين تحظى الجمعيات الخيرية عادة بفرص أوفر من الدعم لأن مهمتها معروفة ومحددة للغالبية، ومن هنا تدعو الجمعية المصرية للشفافية إلى عمل مؤشر للنزاهة الوطنية بدلاً لمؤشر الفساد ، وأن يستند هذا المؤشر الجديد على عينات إحصائية مماثلة للمتبع فى مجال الشفافية .

### ٣- السفير ابراهيم علام ( المدير التنفيذي للمنظمة العربية لحقوق الانسان )

يأمل الرأي العام أن يصبح للمجلس القومى لحقوق انسان دور بارز يتعاون فيه مع المنظمات غير الحكومية فى دعم برنامج الإصلاح السياسى ، ومن ثم يصبح بمقدوره إبداء الرأي فى قوانين مباشرة الحقوق السياسية ، وإلغاء وتطوير القوانين ذات الصلة والإجراءات المقيدة للحريات ، وفى مقدمتها قانون الطوارئ والعقوبات السالبة للحريات كجرائم النشر ، وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن صدور تصريحات متضاربة من بعض أعضاء المجلس القومى لحقوق الإنسان حول الموقف من حالة الطوارئ أثار التباساً لدى الرأي العام حول هذه القضية ، لذا نرجو أن يزيل التقرير السنوى الأول للمجلس القومى لحقوق الإنسان هذه الالتباسات ، ويأتى واضحاً ومحددأ بحيث يعكس المطلب العام بالإصلاح ، ويسهم فى وقف انتهاكات الكرامة الإنسانية من بعض موظفى تنفيذ القوانين .

كما أن هناك تطلعات بأن يكون للمجلس دور فى الانتخابات البرلمانية بما يتسق مع أحكام الدستور ومعايير القانون الدولى لحماية حقوق الإنسان.

- أما عن تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات غير الحكومية فيمكن أن يتم من خلال العمل معاً وأساساً من أجل تطوير خطة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان المنصوص عليها بالمادة السادسة من قانون إنشاء المجلس ، فمن المتوقع أن يثمر التعاون فى هذا المجال عن خلق بداية حقيقية للتعاون بين الطرفين ، يسهل فى إطارها تبادل المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان ، ومتابعة هذه الحالات . ويمكن أن يعزز تعديل قانون الجمعيات الأهلية من دور المنظمات غير الحكومية فى هذا المجال ، على نحو يستجيب لمطالبها المعروفة التى ترتقى بقدرة المجتمع المدنى على التحرك بقدر من الاستقلالية وهو ما نرجو تحقيقه قريباً .

#### ٤- الأستاذ محمود سامي (الاتحاد العام للجمعيات الأهلية)

نظراً لأن إنجازات المجلس القومي لحقوق الإنسان منذ نشأته وحتى وقتنا هذا يبدو أنها لا تتخطى مستوى الإنجازات الفردية التي لا تخدم مجموعة البرامج أو الأهداف المطلوب تحقيقها ، فلا بد من وضع آلية لدعم عمل المجلس ، بل والعمل في مجال حقوق الإنسان عموماً ، وأرى أن تركز على ما يلي :

- إنشاء وحدات اتصال تعمل على التنسيق والتنظيم والتعاون وتبادل الأفكار بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ، وخاصة أن هناك عدداً كبيراً من هذه الجمعيات في مصر الآن ، فالاتحاد العام للجمعيات الأهلية يشتمل على ١٨ ألف جمعية ، ومن المتصور أن تعنى هذه الوحدات الاتصالية ببعض المسائل التنظيمية في الدولة على غرار وحدات المجلس القومي للمرأة، والتي حققت العديد من النتائج المثمرة سواء على مستوى الوزارة أو على مستوى المجتمع المدني.
- توفير مصادر التمويل، بمعنى إيجاد بعض المصادر المناسبة لتمويل أفكار ومفاهيم وبرامج المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو ما سينعكس بالضرورة على قدرته على العمل والتحرك بسهولة أكبر في مجال حماية حقوق الإنسان.
- الإسراع في عقد بعض المؤتمرات والمعارض لإبراز ما حققته الجمعيات المشاركة، ومن ثم إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات والاستفادة منها.
- إعداد مجموعة من البرامج الإعلامية الهادفة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعي بها، وكذلك البرامج الإشرافية على نشاط الجمعيات الأهلية، فلا بد أن يمارس المجلس دوراً رقابياً على نشاط هذه الجمعيات.
- إعداد المزيد من حلقات النقاش التي تجمع العاملين في مجال حقوق الإنسان من مختلف الدول العربية والغربية، بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب دولهم في هذا المجال.



- تحفيز الجمعيات الأهلية في مجال حقوق الإنسان لتحقيق المزيد من الإنجازات بتخصيص مجموعة من الجوائز التشجيعية (مادية أو أدبية) للجمعيات التي حققت إنجازات ملموسة في هذا المجال.

- السعي إلى تشكيل لجنة خاصة تعمل على تنفيذ ما يتم التوصل إليه في هذا الاجتماع والاجتماعات المماثلة من توصيات .

#### ٥- الأستاذة ميرفت أبو نيج (رئيس مجلس إدارة جمعية أمى للحقوق والتنمية)

إعمالاً لنص قرار إنشاء الجمعية نهتم بنشر ثقافة المساواة وعدم التمييز ، ويهتم الملئقى بشكل عام بتغيير السياسات والقوانين التي تميز ضد المرأة ، حيث تسعى برامجنا من خلال الفروع الموجودة على مستوى الجمهورية إلى وضع برنامج إصلاحى خاص بالمرأة ، وذلك بناء على دراسة مسحية لبرامج الإصلاح التي صدرت على المستويين الداخلى والخارجى ووضع المرأة فيها ، والخروج منها إلى برنامج وطنى لإصلاح أحوال المرأة المصرية ينبع من احتياجاتها وواقعها المعاش .

أما بخصوص جمعية أمى للحقوق والتنمية، فينصب اهتمامها الأساسى على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي بدونها يصعب فهم الحقوق السياسية ( فالشخص المطحون سعياً وراء لقمة العيش ، لا يلتفت إلى حقوقه السياسية ولا يهتم بها ) .

ونظراً لأن هناك صعوبة في ممارسة المجلس القومى لحقوق الإنسان لدوره ومهامه الأساسية ، فضلاً عن الصعوبات الشديدة التي تواجه الجمعيات الأهلية ، فقد أصبح التعاون بين الطرفين أمراً حتمياً لا محالة . وللوصول إلى صيغة تعاونية مرضية لابد من :

- تعديل قانون الجمعيات الأهلية الذى مكن وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية من تفويض بعض اختصاصاتها للمحافظين، مما جعل هذه الجمعيات أداة طيعة في يد المحافظين يتصرفون في أمورها كما يحلو لهم.



- تعزيز التعاون بين هذه الجمعيات - باعتبارها مؤسسات مجتمع مدنى - والمجلس القومى لحقوق الإنسان - باعتباره مؤسسة حكومية - وذلك من خلال عقد المزيد من اللقاءات التى يحضرها عدد من الشخصيات المسئولة، والتى يمكن فى إطارها مناقشة ما يواجه هذه الجمعيات من مشكلات فى التعامل مع بعض المؤسسات الحكومية كأقسام الشرطة .

- الخروج من الاجتماع بتوصية تتضمن قيام تعاون جدى بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية المختلفة .

## **٦- الأستاذ محمد زارع ( أمين عام جمعية مساعدة السجناء والأمن العام للمنظمة العربية**

### **للأصلاح الجنائى )**

لم ينشأ المجلس القومى لحقوق الإنسان من رحم الحكومة، ولكنه نشأ من رحم المنظمات الأهلية ، ففى لجنة حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٢ قدم ممثلو كل من مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء ، والمركز المصرى لحقوق السكن تقريراً وافياً للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان ، وخرجوا بتوصية للحكومة المصرية بإنشاء مجلس قومى لحقوق الإنسان ، وبهذا تكون المنظمات الأهلية هى أول من طالب بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان ، ومن هنا فأى غضب للمنظمات الأهلية تجاه المجلس هو غضب مبرر لاعتقادها أنها السبب الحقيقى فى وجوده .

أما عن المشكلات الموجودة داخل المجلس لاسيما ما يتعلق منها بقانون الطوارئ فلا خلاف بين الطرفين حولها، فكل من المجلس والجمعيات الأهلية يتحرك بطريقة للتعامل مع الأمر ، حيث تتحرك المنظمات الأهلية بصورة أكبر لتوضيح الانتهاكات المترتبة على استمرار هذا القانون ، فكما تبين وصل عدد المعتقلين فى السجون المصرية لأكثر من ١٦ ألف معتقل ( بعضهم قضى ما يقرب من ١٢ أو ١٣ سنة ) ، لكن ماذا فعل المجلس لهذا العدد الكبير من المعتقلين ؟

فى تصورى تحتاج هذه المسألة إلى بعض الجهد لاسيما لمواجهة ما يتعلق بالتعذيب المستشرى فى المعتقلات ، فمجرد إلغاء نص قانونى ( قانون الطوارئ ) لا يكفى للتعامل مع الأمر ، لأن المسألة بحاجة للمزيد من العمل من جانب المنظمات الأهلية ، علماً بأن خلاف هذه الجمعيات مع المجلس القومى لحقوق الإنسان لا ينصب بالأساس على الأمور المتعلقة بالتمويل ، فالمشكلة ليست مشكلة تمويل، فكما ينشر بالجرائد المصرية على لسان لجنة الشكاوى أنها تتلقى المئات بل والآلاف من الشكاوى، ومع ذلك لم نسمع عن عدد الشكاوى التى تم حلها أو كيفية تعامل المجلس معها.

ومن هنا أؤكد على أن تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان يحتم نزوله إلى الشارع والتشباك مع الحكومة بشكل فاعل ليصبح بالفعل مجلساً قومياً لحقوق الإنسان، وهو ما تقوم به بالفعل مؤسسات المجتمع المدنى.

فعلى سبيل المثال قامت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء برفع دعوى ضد رئيس الجمهورية وضد رئيس مجلس الشعب بسبب تجديد حالة الطوارئ فى غير حالة الضرورة ، فقد جاء آخر تجديد كما هو مدون بمضابط جلسات مجلس الشعب بسبب الحرب الوحشية على العراق ، وإن كانت هذه حالة ضرورة لكنها لا ترتبط بالواقع المصرى، فجميع المبررات التى يسوقها وزير الداخلية لتبرير استمرار العمل بقانون الطوارئ ( من إرهاب ومخدرات وبلطجة وتجارة عملة وأخيراً الحرب على العراق ) لا يقتصر وجودها على مصر وحدها ، بل إنها منتشرة بجميع دول العالم وإن كان بدرجات متفاوتة ، ومع ذلك لم يخضع أى من هذه الدول لحكم قانون الطوارئ لقراءة ٢٣ سنة متواصلة كما هو الحال بمصر ، ومن هذا المنطلق رفعت الجمعية دعوى تعويض بقيمة ٢٠ مليون جنيه مصرى لألف أسرة من أسر المعتقلين داخل السجون المصرية .

وعلى المنوال ذاته لابد أن يقدم المجلس القومى لحقوق الإنسان ما يثبت جديته وفاعليته فى مجال حماية حقوق الإنسان ، فلا يكتفى بزيارة سجن " خمس نجوم "

(كسجن طرة ) ولكن لابد من النزول إلى السجون الأخرى التى تتم فيها معاملة السجناء بقسوة وشدة مبالغ فيها .

فتعزيز دور المجلس يستلزم إفساح المجال له للقيام بدوره فى حماية حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية، لأن استمرار الوضع الحالى لا يأتى بأى جديد غير تقديم توصيات بإلغاء قانون وتعديل آخر..... إلى آخره .

#### ٧- الدكتور عماد جاهد ( أمين عام المنظمة العربية لمناهضة التمييز )

تعمل المنظمة على مناهضة التمييز ضد الإنسان عموماً، وإن كان تركيزها قد انصب فى الفترة الأخيرة على السياسات التمييزية التى تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين وضد عرب ١٩٤٨ ويهود الشرق وما إلى ذلك ، فهناك المئات من المقالات والنماذج التى توضح هذا التمييز وتلك السياسات العنصرية ، حتى أن هناك منظمات يهودية إسرائيلية تكشف التمييز الموجود ضد عرب ١٩٤٨ وضد الفلسطينيين أنفسهم ، ولا تزال وسائل الإعلام العربية تحبط هذه المهمة وتثبط من عزم من يقوم بها، فمثلاً لم يتحدث أحد عن "الهولوكوست" لأن الحديث عنها يسبب مشاكل ضخمة ، كذلك لم يتم التحدث عن الأقوال عن اليهود وللصور الذهنية حولهم لأن ترجمته إلى لغات أجنبية يتسبب فى حدوث العديد من المشكلات .

وكما سبق ذكره من قبل حول دور المجلس فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم المواطنة ، أرى أنها لن تنتشر من خلال " الطبطبة " على الحكومة ، لأن هذا فى حد ذاته يمثل عملاً معادياً لقيمة المواطنة وقيم حقوق الإنسان. وفى هذا السياق ، أصبح من المهم النظر إلى دور وسائل الإعلام بصفة عامة فى تعزيز أداء المجلس القومى لحقوق الإنسان ليصبح دوره أكثر فاعلية، لأن استمرار عمله على هذا النحو ليس أكثر من محاولة لتحسين صورة الدولة بالتباهى أمام العالم الخارجى بوجود مجلس قومى لحقوق الإنسان .

## ٨- الأستاذ محمد عبد المنعم ( أمين عام جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان )

حول هوية جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، فهي جمعية أهلية تم إنشاؤها في عام ١٩٩٩ بهدف تقديم الدعم القانوني لضحايا وانتهاكات حقوق الإنسان ، خاصة في موضوع التعذيب في أقسام الشرطة ، ففي عام ١٩٩٩ بدأت الدولة تتحدث حول إنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان ، وكانت هذه الفكرة قد طرحت بشكل مفاجئ في الجرائد الرسمية التي نشرت أخباراً حول تفكير وزير العدل في إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان .

وبناء عليه ، اجتمعت الجمعية وأصدرت بياناً يحدد موقفها من هذا المجلس المزمع إنشاؤه ، وأشارت إلى البيان الصادر بعنوان " حقوق إنسان مصرية على الطريقة التونسية " ، مؤكدة على أن المشكلة الرئيسية في عالمنا العربي تتمثل في كون أنظمة الحكم الموجودة حالياً أنظمة شمولية تحاول أن تجعل من صورتها - لاسيما في ظل الضغوط الدولية والمناخ الدولي المهم بإنشاء مجالس قومية لحقوق الإنسان - بإنشاء مجالس تعكس مستوى تطور هذه الأنظمة على المستوى السياسي الأعلى في التعامل مع مسألة حقوق الإنسان ، ومع ذلك أبدت الجمعية استعداداً للتعاون مع هذه المجالس بشرط أن يكون لها دور فعلي حتى وإن كان على المستوى الاستشاري فقط .

وفي عام ٢٠٠٣ عندما أصبح المجلس القومي لحقوق الإنسان حقيقة واقعة ، أصدرنا إعلاناً مماثلاً ، لكنه عكس استعداداً أكبر للجمعية في التعاون مع المجلس بشرط إعلان الأخير استعداده لنشر الشكاوى التي يتلقاها في تقريره السنوي الذي سيتم رفعه إلى الجهات السيادية المختلفة (رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الشعب ، ورئيس مجلس الشورى) . ولا يكتفى فقط بنشر هذه الشكاوى، حيث أن دور المجلس بالنسبة لنشطاء المجتمع المدني المهتمين بحقوق الإنسان لابد وأن يتجاوز تلك الحدود الضيقة ليكون بمثابة " ترمومتر " يقيس مدى جدية الدولة والنظام القائم بخصوص عملية الإصلاح السياسي .



وبالفعل تلقى المجلس القومى شكاوى عن تعذيب المواطنين فى أقسام الشرطة، وشكاوى حول أسر بعض المعتقلين الذين يصعب حصر عددهم داخل المعتقلات المصرية ، فالقول إن هناك ١٥ ألف معتقل سياسى داخل السجون المصرية يجنبه الكثير من الصحة ، لأن هناك عشرات الآلاف داخل هذه السجون لا يسمح لهم بالزيارة، وهو ما لا يخفى على أحد ، لا على أعضاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، ولا على المنظمات الأهلية داخل مصر أو خارجها.

كما أن هناك مصادرة كاملة أو شبه كاملة للحياة السياسية، فمثلاً إذا قام حزب من الأحزاب الشرعية الرسمية بمظاهرة قوامها ١٠٠ شخص تقابلها احتياطات أمنية مشددة قد تصل لحد محاصرتها بنحو ١٥ ألف من قوات الأمن المركزى .

وفى النهاية ، لكى يصبح المجلس القومى لحقوق الإنسان ( ترمومتراً ) حقيقةً لقياس مدى "سماحة الدولة"، يجب أن يعكس ما حققته فعلياً لتحقيق الإصلاح السياسى، فلا يكتفى بالإشارة مثلاً إلى تدريب بعض الفئات التى تتعامل مع المواطن العادى بصفة مستمرة كرجال الأمن ، لأن مثل هذا التدريب ما هو إلا قناة لإنفاق المنح الدولية والاستفادة منها.

وفى هذا السياق ، أود أن أشير إلى حدوث خلاف بين بعض منظمات حقوق الإنسان حول فاعلية حضور هذا اللقاء والمشاركة فيه ، إلى أن استقر الأمر على المشاركة انتظاراً لرؤية ما حققه المجلس الذى لم تتجاوز نشأته حدود العام الواحد، من إنجاز فى أداء المهام الموكولة إليه ، وهو ما يتطلب اعترافاً صريحاً من أعضائه إما بقدرتهم على الاستمرار داخل المجلس مع توفير المزيد من الدعم لهم ، أو بصعوبة استمرارهم فيه لفترة أطول ، بمعنى آخر، الوضوح أمر غاية فى الأهمية لتحقيق التعاون بين الطرفين ، فلا بد من تحديد مدى جدية الدولة فى عملية الإصلاح السياسى، هل هى ترغب فعلاً فى تحقيق إصلاح سياسى؟ أم أنها غير جادة وكل ما ترغب فيه هو عمل ديكور سياسى ليس إلا ؟ .



أما بخصوص ما ذكر حول غضب المنظمات الأهلية ، فلا يمكن إنكار شرعيته لأن هناك ما يغضب بالفعل ، لكن التحفظ هنا يأتي من منطلق الحرص على القيام بعمل يكون له عائد ملموس ، ولعل العاملين بحقل حقوق الإنسان يعرفون جيداً الجهد العظيم الذى قامت به الجمعيات الأهلية و منظمات المجتمع المدني العاملة بمجال حقوق الإنسان والتي خرج من رحمها - كما سبقت الإشارة - المجلس القومى لحقوق الإنسان، ولهذا فإن وعى ورؤى واهتمام هذه الجمعيات يجب أن يكون متماشياً مع منهاج عمل تلك الأم الحاضنة ، ولا يعنى هذا فرض طريقة عمل معينة وإلا نكون قد أضفنا عاجزاً إلى عاجز آخر ، وهو ما لا يمكن بالطبع من زيادة قدرة أى منهما على التحرك بفاعلية .

والسؤال التالى الذى يفرض نفسه هنا خاص بالجمعيات الأهلية، كيف يمكن أن تتحرك فى المجتمع بفاعلية ؟ فكل الوسائل المتاحة للتحرك تجعلنا ندور فى حلقة مفرغة، وسواء استخدمنا وسيلة محددة فى التحرك أم أكثر فكلها تؤدي لنفس النتيجة ، فمثلاً العمل بمنهاج " إرباك الحكومة " لا يكون له فى كثير من الأحيان مردود فعلى على مستوى الأداء ، ومع ذلك تمضى هذه الجمعيات فى الدفاع عن حقوق الإنسان بشتى الوسائل دون استثناء ، بما فيها وسيلة النشر ، فأحياناً يتم التصعيد وفقاً لخطة معينة مدروسة ومحسوبة قد تختلف من منظمة ، إلى منظمة لكنها تستخدم فى المجلد وسائل مكملة لبعضها البعض .

لذا فقيام هذه الجمعيات بدورها يتطلب قدراً من الاعتماد المتبادل بينها وبين المجلس القومى لحقوق الإنسان ، يهتدى كل فيه بنهج الآخر بما يفيد ويحقق النفع للإنسان ، وهو ما يتطلب المزيد من جلسات التعارف بين الطرفين فى سبيل تحقيق تعاون مثمر وبناء بينهما ، وفى النهاية أؤكد على أن غضبنا أشد مما يبدو لكم ، وقلقنا أشد مما يبدو علينا ، لذا أعطونا فرصة حقيقية للتعاون وتبادل الخبرات لتحقيق استفادة.

## تعقيب الدكتور أحمد كمال أبو المجد

• أشار سيادته الي تفهمه لمشروعية القلق لدى المنظمات ولكنه دعا للتحفظ حرصا علي تأدية عمل يؤدي الي نتيجة ، فالمجتمع به عقبات كثيرة يدركها جميع العاملين بحقوق الانسان .

• ثم أوضح أنه على الرغم من أن المجلس ولد من رحم المجتمع المدني ، إلا أنه لا يجوز أن تفرض تلك الجمعيات طريقة العمل عليه ، فالكل في خندق واحد ( المجلس والمنظمات الأهلية ) وهناك حاجة للتعاون فيما بينهما فيتقوى المجلس بهم و يتقون به ، ولكن الأمر يحتاج الي جلسات أطول ، فهناك رؤية مشتركة و تجارب سابقة فكيف يتم التحرك ؟ وأضاف سيادته أنه يمكن البدء بكل الخطوات معا :

- الاتصال بالحكومة .

- الرفق بالحكومة مرة و الشدة مرة أخرى .

• و وأضاف سيادته أن إخراج التفاصيل يضر أحيانا ، إلا أن هناك العديد من البيانات بالغة القوة التي أصدرها المجلس مثل بيانه عن واقعة ضرب الصحفي عبد الحليم قنديل ومتابعة تطورات الواقعة ، وأكد سيادته أن المجلس ليس تجميلا لصورة الدولة في الخارج .

• ثم أشار سيادته الي ضرورة المضي في الدفاع عن حقوق الانسان بكل الوسائل بما في ذلك النشر ، وقد تكون وسائل المجلس متممة لوسائل الجمعيات الأهلية ، و أشار سيادته إلى أنه عند مخاطبة السيد رئيس الجمهورية يتم التخاطب باللياقة واحترام الهيبة ، وبالقوة أيضا.

• و في نهاية التعقيب أوضح سيادته أنه لا يصح تعويق العمل بفرض الوسائل .

## ٩- الأستاذة منال الطيبي ( مديرة المركز المصرى لحقوق السكن )

أولاً : أود أن أشير إلى أن توقعاتى بشأن هذا الاجتماع كانت على نحو مغاير تماماً، فالموجود حالياً لا يمكن وصفه بأنه بداية للحوار ، فما يحدث لا يمكن اعتباره سوى " تسديد خانات " ، بمعنى أن المجلس القومى قام بتسديد خانة من خلال فتحه الحوار مع منظمات المجتمع المدنى ، وهو ما يحسب عليه وليس لصالحه ، ومما يؤكد ذلك أن الكل على عجلة فنانئ رئيس المجلس قد ترك الاجتماع وانصرف دون أن يوضح لنا من سيرد باسم المجلس على ما لدينا من تساؤلات ، فبالرغم من وجود د. بطرس غالى الذى بإمكانه الرد على الكثير من التساؤلات ، إلا أن هناك أموراً محددة لا يمكن أن يرد عليها سوى د. أحمد كمال أبو المجد بنفسه(\*) .

أما بخصوص ما قيل عن اتصاف دور الجمعيات الأهلية بالطابع الهجومى كوسيلة للحصول على الدعم الشعبى ، ومن أجل توفير موارد تمويلها ، فإن هذا لا يعنى إطلاقاً غلق الباب أمام أى تفاوض أو حوار ، أو أننا نتبنى المنهج الهجومى على النظام أو الحكومة بمحض إرادتنا ، فالعكس صحيح حيث إن جميع العاملين بمؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية تحديداً هم أكثر عرضة من غيرهم لضغوط مشددة من قبل النظام ، وذلك من قبيل إلقاء القبض على أعضاء تلك المنظمات وتهديدهم ، ومنعهم من مزاوله بعض أنشطتهم ، فمثلاً ، تم بدون مبرر إلغاء جمعية أمى باليوم العالمى للموارد ، وبالقيااس على هذا هناك العديد من الأمثلة ، حيث يتم التعامل مع هذه الكيانات من منطلق أنهم " خطيرون على الأمن العام " .

---

\* كان الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد قد نوه فى بدء الحلقة بأنه سيضطر إلى الإنصراف بعد قليل بسبب ارتباط مسبق، وقد افتتح سيادته الحلقة باستعراض دور المجلس، ثم وصل الأستاذ الدكتور بطرس غالى بعد الافتتاح بدقائق، ثم استمر الأستاذ الدكتور أبو المجد فترة أطول وعلق على بعض المناقشات، ثم انصرف، وأكمل الأستاذ الدكتور بطرس غالى الحلقة إلى نهايتها، واستمر فى المناقشات الجانبية مع المشاركين خلال فترة الغداء بعد الحلقة .

وحول التقرير المزمع صدوره ، فماذا لو تم إرساله إلى رئيس الجمهورية ثم رفض الرئيس إصداره ، هل سيتم حجب التقرير أم سيتم نشره ؟ من واقع خبرة سابقة فى تونس، قام المجلس الإستشارى هناك بإصدار تقرير واحد فقط فى سنة ١٩٩٣، ثم رفض المجلس نفسه إصدار أية تقارير أخرى بدعوى " المصالح الوطنية " .

وأخيراً أود أن ألفت الانتباه إلى قضية مهمة وهى تركيز العمل فى مجال حقوق الإنسان على الحقوق السياسية دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فقد ركز المجلس على قضايا الحريات السياسية والمدنية متجاهلاً تماماً قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وهو أمر غير مقبول من الناحية المنطقية ، فمن غير المتصور أن مواطنا يخلو منزله من كسرة خبز يكون مهتماً بالانتخابات الديمقراطية ، إذن ، فالتركيز على الحقوق السياسية فقط دون غيرها يعتبر تعسفاً شديداً بل ويتنافى مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان التى يجب أن تمتد لتشمل مختلف الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

#### ١٠- الدكتور فؤاد عبدالمنعم رياض ( عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان )

فى البداية أؤكد على أن مداخلتى تنطلق من كونى " مواطناً عادياً لا مسئولاً " ، كمواطن عادى أعتقد أننا أمام فئتين من القضايا ، قضايا صارخة وعاجلة عادة ما نصطدم فيها مع الدولة لاسيما عندما نتحدث عن السجون ، حالة الطوارئ ، والصور المختلفة لانتهاك حقوق الإنسان ، وموقفنا الدولى الذى هو دائماً محل لوم بسبب التحفظات على الاتفاقيات الدولية ، واتفاقيات المرأة وغيرها، كل هذه القضايا يحتك فيها المواطن بالدولة وتكون عادة مجالاً للصدام .

والفئة الأخرى هى القضايا الحيوية طويلة المدى والتى يتم التعامل معها على المدى الطويل ، وهنا لا يحدث الصدام مع الدولة فقط ، بل مع العقلية العامة أيضاً، لذلك يظهر الدور الأهم للمجلس القومى لحقوق الإنسان ، حيث يقوم بإعادة توعية



المسؤولين أولاً ، ثم المهذرة حقوقهم الإنسانية ثانياً ، وهو الدور الذى لم تقم به أى من المؤسسات الإعلامية أو التعليمية ، ومن ثم فمحاربة هذه العقلية يجب أن تتم على المدى الطويل، وهو ما لن يتم دون أن تلعب جميع جمعيات حقوق الإنسان دوراً ملموساً فيه.

كذلك هناك بعد آخر تم إغفاله يتعلق بما يسمى بالإبادة البطيئة ، فقد أصبح حق الإنسان المصرى فى الحياة مهدداً ، فوقاً لبعض الآراء لن يكون بمصر بعد خمسين عاماً من الآن أراض صالحة للزراعة ، مما يعنى تقاوم مشكلة الغذاء فى المستقبل ، كما أن أحد العلماء فى مجال البحوث البيئية أشار إلى أن عملية التلوث قد تتسبب فى ألا يتجاوز متوسط أعمار مواليد القاهرة ٢٠ سنة ، ورغم أهمية تلك القضية وخطورتها، إلا أن أحداً من المعنيين بحقوق الإنسان لم يتعرض لها، الأمر الذى يعكس سيطرة القضايا العاجلة وهيمنتها فى تحديد فكر وأولويات حقوق الإنسان، فالقضايا الصارخة العاجلة تصرف الاهتمام عن القضايا طويلة المدى التى يمكن أن يكون للمجلس القومى لحقوق الإنسان دور ورسالة حقيقية فيها.

## **١١ - الأستاذ حسام بهجت ( رئيس مجلس إدارة جمعية المبادرة المصرية للحقوق**

### **(الشخصية)**

بخصوص ما ذكر بشأن ضعف الثقة أو أزمة الثقة بين المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان داخل المجتمع المصرى وبين المجلس القومى لحقوق الإنسان ، يوجد تفسيران لهذا الأمر ، أحدهما يرجع لضعف النفوس وعدم وجود رغبة حقيقية فى التعاون مرجعها التنافس والتناحر ، وهو ما يحول بالطبع دون تحقيق التعاون بين الطرفين ، والآخر يرجع الأمر إلى خشية هذه المنظمات من استحواذ المجلس القومى على ما تتلقاه من تمويل من مختلف الجهات المانحة .

فبالنسبة للرأى الأول أنا أختلف معه كثيراً ، فلا أوافق على إرجاع أزمة الثقة بالأساس إلى نفسية العاملين فى تلك الجهات ، أما الرأى الثانى فأجده يحمل اختزالاً



غير منصف بل هو مغل أيضاً ، فإرجاع الأزمة للخوف على مصدر الرزق به مبالغة شديدة تفقر لأي قدر من الموضوعية، وكأن الأسباب الموضوعية كلها اختفت ليصبح هذا السبب دون غيره متحكماً في توجيه العلاقة بين الطرفين ومحدثاً لهذا القدر الواضح من ضعف الثقة بينهما.

وحقيقة الأمر أن هناك أسباباً موضوعية بدأت في الظهور في وقت سابق من خلال مداخلات الطرفين ، فالسبب الموضوعي الأساسي الذي تتمحور حوله أزمة الثقة هذه ويبررها، هو رؤية المجلس نفسه لدوره ، حيث ينقسم المجلس إلى جناحين متباينين في رؤيتهما ، الجناح الأول ينظر له بوصفه مجلساً استشارياً، وهو ما يعنى اقتصار وظيفته على تقديم الرأي والمشورة للحكومة ، أما الجناح الثاني فيرى أن عدم امتلاك المجلس سلطة تنفيذية لا يعنى بالضرورة انتهاء دوره عند مستوى إصدار التوصيات، ولا سيما أن طبيعة الملفات المطروحة على المجلس لا تسمح له بأن يكتفى بإصدار الدراسات وعقد الندوات فقط ، فمن غير المقبول منطقياً التعامل مع هذه الملفات بنفس أسلوب عمل المجالس القومية المتخصصة الأخرى كالمجلس القومي للمرأة أو المجلس القومي للأمومة والطفولة، فالمجلس القومي لحقوق الإنسان مختلف بحكم النشأة، لذا ينتظر منه الإتيان بأكثر من ذلك.

ورغم علمنا بقدرات المجلس وقانونه وكيانه والحدود المحيطة بهذه القدرات، إلا أن هناك خطوات عملية يمكن للمجلس القيام بها لتفعيل دوره ، وهناؤكد على ما قيل بخصوص أننا لا نطالب المجلس باتباع نفس آلية ومنهجية عمل منظمات حقوق الإنسان ، لأن للمجلس طبيعته الخاصة المختلفة عن طبيعة هذه المنظمات ، لكن ما نحن بحاجة فعلية له هو أن ينظر المجلس لنفسه على أنه هيئة دفاعية مختلفة بحكم ما له من صفة شبه رسمية نابعة من طريقة تكوينه وطبيعة القانون المنظم له ، وما يتطلب تحقيقه التوقف عن النظر إلى المجلس على أنه مجلس حكماء أو هيئة استشارية، فإذا اختار المجلس لنفسه أن يمارس دوره من خلال هذا المنظور لا نتصور أن يكون له

دور ملموس فى قضايا حقوق الإنسان التى هى بحاجة إلى هيئة تتحدث عن التعذيب الفعلى داخل الأقسام والسجون ، لا أن تتحدث عن تعذيب تشريعى ، هيئة تسأل عن وجود أجهزة صقق كهربائى فى أقسام البوليس ، لا أن تتحدث فى تعديل قوانين وإلغاء بعضها.

وفى هذا السياق ، لن يكون مقبولا حدوث واقعة دون أن يصدر المجلس فيها بيانه ، والحقيقة أن أسوأ واقعة فى سجل حقوق الإنسان المصرى فى عام ٢٠٠٤ ، كانت حول الاعتقالات التى حدثت بعد هجمات طابا الأخيرة ، فقد تم توثيق هذه الاعتقالات عن طريق ثلاث بعثات لتقصى الحقائق ، اثنتان منها منظمات محلية وواحدة من منظمة دولية ، حيث قامت بجمع شهادة الشهود وتوثيقها بالأسماء فى تقارير تم إرسالها إلى المجلس القومى لحقوق الإنسان ، ورغم ما تعرضت له أسر المعتقلين عندما تعذر الوصول إليهم ، لم يخرج المجلس حتى ولو تصريحاً بهذا الشأن ، وهنا نتساءل ما هو المطلوب من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أكثر من ذلك لتقوم به كى يخرج المجلس بتصريح واحد فى هذا الشأن ؟

وفى النهاية أتساءل ما إذا كان أعضاء المجلس لا يرغبون - بطبيعة الحال وبطبيعة الملفات المعروضة أمامهم- فى تحدى سلطة الدولة فى بعض المواقف ؟ فهل هم غير راغبين فى الدخول فى مواجهة مفتوحة مع الدولة ؟ إذا كان الأمر كذلك فيمكن تفهمه ، لكن فى ضوء مواقف محددة لأنه لن يكون كافياً فى مواقف أخرى .

ومن هنا نتساءل ، عندما تحتم الأمور التطرق إلى بعض الملفات التى يكون تناولها بمثابة تحد للسلطات ، ما هى الآليات الموجودة لدى المجلس والتى يمكن أن يستخدمها فى تلك الأحوال ؟ بمعنى آخر قد لا يكفى اختيار طريق الحوار الودى والمناقشات مع المسئولين للتعامل مع ملفات معينة خاصة إذا ما تحولت الدولة والمسئولون عن سماع هذا الحوار ، فكيف للمجلس أن يقوم بدوره فى مثل هذه الحالة ؟ ما الآلية التى يمكن أن يستخدمها إذا ؟

هنا، يظهر دور الفاعلين غير الرسميين فى دعم موقف المجلس ، ودور منظمات حقوق الإنسان المصرية فى توفير جهاز تنفيذى ونشطاء لجمع المعلومات وإعداد التقارير التى يمكن أن تكون مفيدة إذا ما تم استغلالها بشكل جدى .

## ١٢- الأستاذة منى ذوالفقار (عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان)

أنتفق مع رأى السابق فى أن المجلس القومى لحقوق الإنسان لا ينبغى أن يقف عند كونه هيئة استشارية بالمعنى الضيق ، إنما هو بدون شك منظمة دفاعية تتبنى قضايا مجتمعية مختلفة ولها الحق فى أن تضع برامج وسياسات تمكنها من إحداث تغييرات على أرض الواقع .

فبرغم إقرار القانون أن المجلس هيئة استشارية ، إلا أنه منحه الحق فى تلقى الشكاوى والنظر فيها واتخاذ التدابير اللازمة بالتعاون مع الجهات الأخرى قد أخرجته من هذا الإطار الضيق ، خصوصاً بعد أن صدر قرار بإنشاء لجنة إضافية للشكاوى، وتقديم مشروع لعمل مكتب شكاوى " أمبودسمان " تعمل به مجموعة من المهنيين المتخصصين القادرة على خدمة هذه الفكرة بشكل قوى يسهم فى تحقيق نتائج جيدة، وتعزز من دور اللجان النوعية المتخصصة داخل المجلس من خلال الاستفادة من تجارب الواقع ، فتستطيع فى ضوء هذه الشكاوى الحقيقية الموثقة وضع سياسات وتعديل قوانين واقتراح قوانين تساعد فى مواجهة المشكلات الحقيقية التى يعانى منها المواطن .

هذه هى رؤية أعضاء المجلس القومى لحقوق الإنسان لأنفسهم، فالترديد الدائم بأن المجلس جهة استشارية لا يقلل من قيمة أو إمكانية بذل جهد للدفاع عن القضايا المختلفة، ولا يقصد به التفريق بينه وبين أى جهة تنفيذية . وإن كان المجلس لا يعد جهة تنفيذية بهذا المعنى ، فهو جهاز قومى تابع من الناحية القانونية فقط لهيئة برلمانية هى مجلس الشورى وهو - من ثم - ليس جزءاً من السلطة التنفيذية.

ومن ناحية أخرى ، أشير إلى تأييدى للرأى القائل أن المجلس خرج من رحم المنظمات الأهلية ، التى كان لها دور أساسى فى المطالبة بإنشاء مثل هذا الكيان ، حيث تعاونت تلك المنظمات غير الحكومية المصرية خلال فترة التسعينيات مع وزارة الخارجية فى الضغط على الجهات المعنية لتحقيق هذا الهدف ، ومن ثم ، فظهور المجلس القومى لحقوق الإنسان يأتى فى إطار الاستجابة لمطالب هذه المنظمات من ناحية ، والمناخ الدولى العام الداعم من ناحية أخرى ، وبالطبع تمثل الاستجابة لمقترحات المنظمات الأهلية لحقوق الإنسان بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان فى حد ذاتها مؤشراً إيجابياً تسجله وثائق التاريخ المصرى .

أما عن التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى فيمكن أن يتم على المستوى العملى دون المساس باستقلالية أى من الطرفين ، بحيث يأخذ التعاون بينهما صيغا تكاملية قد تمكن من قيام نوع خاص من الشراكة لها حدود ولا تؤثر على الاستقلالية ، وفى الوقت نفسه لا تحرم أى طرف من استخدام أدواته التى قد تختلف بحكم طبيعة عمله وطبيعة الدور المنوط به .

**وعموماً يمكن تحقيق هذا التكامل فى ضوء الاقتراحات التالية :**

- التعاون فى مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان . وتجنباً لازدواجية الأداء ، لابد من التنسيق بين الطرفين فى وضع برنامج واضح لنشر ثقافة حقوق الإنسان يتضح فيه دور الجمعيات والمنظمات الأهلية وكذلك دور المجلس بالصورة التى تحقق التكامل، فضلاً عن الأهداف التى يسعى البرنامج إلى تحقيقها من حيث النطاق الجغرافى لتنفيذه ، والنطاق النوعى بمعنى تحديد الفئات المستهدفة ، ومجالات التحرك وأولوياته ، ومن ثم العمل فى إطار تكاملى بدلاً من العمل فى جزر متفرقة.
- التعاون فى التعامل مع شكاوى المواطنين من خلال تبادل المعلومات والتقارير بين الطرفين ، وهو أمر غاية فى الأهمية ولاسيما أن لجنة الشكاوى بالمجلس قد تناولت الكثير من الشكاوى المرسلة من المنظمات الأهلية ، علماً بأن لجنة شكاوى المجلس



تعمل حالياً بالتعاون مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، أى أن هناك تجارب قائمة للتعاون تكشف عن إمكانية نجاحه إذا تم على نطاق أوسع.

- هناك أيضاً نموذج للتعاون يتضح فى إحالة لجنة الشكاوى بالمجلس بعض حالات المساعدة القانونية للجمعيات ولمكاتب المحامين المتطوعين بكل محافظات الجمهورية، وهذا نموذج للتعاون يجب أن يعمق وينمى ويؤخذ به كنموذج ناجح يمكن تطويره.

- تبادل المعلومات حول أنشطة لجان المجلس حتى تتعرف الجمعيات على عمل اللجان النوعية ، خصوصاً أن هناك رأياً مفاده أن المجلس لا يهتم إلا بالحقوق المدنية والسياسية ، وهذا أمر غير صحيح ، قد يكون ناتجاً عن عدم تعرف أصحابه على عمل لجنة الحقوق المدنية والسياسية واللجنة التشريعية ، وعدم تطرقهم لعمل لجنتي الحقوق الاجتماعية ، والحقوق الاقتصادية ، ولكن هذا لا ينفى أن ما تستحوذ عليه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من اهتمام لا يرقى إلى ما تتلقاه نظيرتها السياسية والمدنية، وربما يرجع هذا إلى طبيعة المشكلات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وحساسيتها الشديدة فى كثير من الأحيان والتي تتسم مواجعتها فى الغالب بشئ من الاستعجال لكن هذا لا يبرر إغفال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأهميتها، فالحق فى التنمية حق من حقوق الإنسان ، وهذا ما سيتم التركيز عليه فى المؤتمر الدولى للألغام ، فكما نعلم أن جزءاً من الخريطة المصرية " مشطوب عليه" بسبب الألغام المزروعة منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد كان للجمعيات الأهلية فضل إثارة هذا الموضوع ، ومن المتوقع أن يكون لها أيضاً دور أهم فى المؤتمر الدولى ، يحدث هزة للمجتمع الدولى تدفعه لمساعدتنا فى إزالة هذه الألغام .

- كذلك هناك مجال للتعاون بين الطرفين يظهر فى اهتمام المجلس بالرعاية الصحية، حيث يعمل على إعداد تقرير عن الإصلاح الصحى فى مصر يتعاون فيه مع نقابة الأطباء ومجلس الشعب ، ومن المقرر فى هذا السياق عقد جلسات استماع للمتقدمين



بطلب تعيين ما يسمى بقاضى رعاية صحية فى كل السجون ، فلن يتم الاكتفاء بتفتيش النيابة فيجب أن يوجد قاضى رعاية صحية فى كل سجن يكون بمثابة رادع لإساءة معاملة السجناء .

- عمل برامج مشتركة بين الطرفين فى مجالات مختلفة لا تتعلق فقط بالمعتقلات والسجناء وتصفية أوضاع المحتجزين، فيمكن أن تمتد كذلك لحقوق المستهلك ، والبيئة ، والمرأة ، والطفل ، والمسنين ، والمعاقين ، على أن تتضمن هذه البرامج وسائل لنشر الثقافة ، والدعم والدعوة ، وبرامج مشتركة لحل المشكلات الصعبة التى لها جانب سياسى ويحتاج حلها إلى " نفس طويل وصلابة " .

### ١٣- الأستاذ حسن يوسف ( رئيس مجلس إدارة جمعية شموع لحقوق الإنسان ورعاية

#### المعاقين)

قبل الخوض فى الحديث عن حقوق الإنسان ، أود أن أتطرق بالحديث إلى شريحة مهمة للغاية وهى شريحة المعاقين التى تشكل ١١% من إجمالى عدد سكان المجتمع المصرى ، فهذه النسبة لم تكن موجودة على أجندة المجلس أثناء تخطيطه لمشكلات المجتمع المتعلقة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. إلى آخره ، وذلك بالرغم أن هؤلاء المعاقين هم جزء لا يتجزأ من واقع المجتمع المصرى، فهم كغيرهم يعانون جراء انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن كونهم شركاء فى الانتهاك الأصيل الخاص بحقوق الإنسان بشكل عام .

وقبل طرح رؤية جمعية شموع أو رؤية الأفراد المعاقين فى مصر لقضية أو إشكالية التعاون مع المجلس القومى لحقوق الإنسان وآلياته ، تجدر الإشارة أولاً إلى أن المجلس القومى كان بمثابة هدف استراتيجى لمنظمات حقوق الإنسان العاملة بمصر، وحلم طالما سعينا إلى تحقيقه ، لذا فالجدل المثار حول حقيقة الصدام بين الطرفين ،

وواقعية فكرة خوف هذه المنظمات من استحواذ المجلس على الدعم المالى الموجه لها، يبدو أنها تحمل الكثير من المغالطات ، فالخلاف لم يكن حول طبيعة المجلس أو صلاحياته ، وإنما على عضوية المجلس ، فلطالما رغب أعضاء هذه المنظمات فى الالتحاق بعضويته ، لذا يعتبر دخول ثلاثة من نشطاء حقوق الإنسان " المطرودين من رحمة النظام المصرى " إلى المجلس يعد أكبر مكسب لحركة حقوق الإنسان المصرية ، كما أن ضم المجلس لعدد من الأكاديميين ورجال القانون يضيف بعداً إيجابياً أكبر لدور المجلس .

ورغم تلك التخبطة المشرفة التى تضمها عضوية المجلس والمعروفة بمواقفها القوية تجاه القضايا الجوهرية المختلفة ، لم يتوان عضو بالأمانة العامة للجنة سياسات الحزب الوطنى ، وهو مسئول وأستاذ بالجامعة ، عن الإعلان أن " الهدف الأساسى للمجلس احتواء حركة حقوق الإنسان ونشطاء حقوق الإنسان ، فقد كانت التصريحات صريحة بأن المجلس القومى لحقوق الإنسان قد جاء كاستجابة لمطالب هذه الحركة ومن ثم عليها العمل فى إطاره ، وإلا عليها أن تتحمل عواقب التحرك المنفرد ، تلك كانت رسالة أحد المسئولين ، ورغم ما احتوته الرسالة من تهديد ووعيد ، إلا أن إحدى الجهات المعنية لم تلتفت إليها لتحاسب صاحبها ، علماً بأن حركة حقوق الإنسان فى مصر ترفض أن يتم احتواؤها أو تبعيةها لأى جهة حكومية أو غير حكومية .

أما عن لقائنا هذا ، فلدى عدة أسئلة ، هل هذا لقاء رسمى ؟ وإن كان كذلك، فما مدى رسميته ؟ عموماً ، أتمنى ألا تكون له صفة رسمية ، لكى يعبر بصدق عن حالة حقوق الإنسان ، وما هو مصير نتائج هذا اللقاء ؟ ماذا سيتم فيها ؟ فإذا ما تحدثنا عن تفعيل دور المجلس ، لا نقصد فقط أن يضع المجلس فى حساباته الفئات المهمشة أو تحديداً الأفراد المعاقين الذين تدافع عنهم جمعية شموع ، والذى يخضعون لقانون مر عليه أكثر من ثلاثين سنة ، حتى أن هناك مجلساً أعلى للتأهيل معنى بحل مشكلات المعاقين لم يجتمع على مدار الثلاثين سنة إلا مرتين ، مرة لتحديد أعضائه ومرة أخرى لتحديد مكافاتهم .

ولمواجهة هذا الخلل ، لابد من تفعيل المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مواجهة الانتهاكات الحالية لحقوق الإنسان والمتمثلة فى أبرز صورها فى قانون الطوارئ والاعتقال والاحتجاز ، وتفجيرات طابا وتداعياتها الأمنية وتأثيراتها على حركة حقوق الإنسان ، حيث تم القبض بعدها على ٣٥٠٠ مواطن وتم تعذيبهم للاشتباه بضلوعهم فى هذه التفجيرات .

أما عن آخر ما صدر من انتهاكات فى حق المواطن المصرى والتى لا يوجد لها مثيل فى التاريخ ، فتتمثل كما ورد ببعض الشكاوى ، فى وثيقة تسمى " وثيقة العار " عند المواطنين ، وتسمى وثيقة " العهد والشرف " عند من وقعها ، فهذه الوثيقة تقسم قبائل سيناء إلى خمس قبائل ، لكل قبيلة شيخ وخمسة مسئولين عنها ، وتنص الوثيقة على أن يسلم الشيوخ فى حالة استشعار أى خطر أمنى أولادهم وزوجاتهم وضيوفهم لتطبق عليهم عقوبات أمنية وعقوبات عرفية .

أما عن التعاون المقترح بين الطرفين، أى المجلس والمنظمات الأهلية ، فهناك الكثير الذى يمكن عمله سواء بالنسبة لتفعيل القوانين ، أو بحث إمكانية إيجاد دور تشريعى أو مقترحات قوانين للمجلس أو للمنظمات الأهلية لحماية حقوق الإنسان بشكل شامل، كما يمكن أن يتعاون الطرفان على تشكيل لجنة تقصى حقائق فى انتهاكات العريش بما فيها " وثيقة العار " هذه ، وكذلك فى تعزيز المناخ الانتخابى من خلال بحث طرق تأمين نزاهة الانتخابات التشريعية ، وذلك لضمان سلامة تشكيل المجلس النيابى القادم ومن ثم قوة دوره ، فضلاً عن ذلك يمكن أن يسهم فى تحقيق هذا التعاون ويدعمه إنشاء لجنة خاصة بمنظمات المجتمع المدنى تضم مجموعة من المنظمات لتفعيل وتنسيق الحوار والعمل المشترك بين أطرافه .

#### **١٤- الأستاذ حسين إبراهيم ( رئيس مجلس إدارة مركز حوار للتنمية والإعلام )**

من واقع خبرتى كعضو مجلس شعب أود أن أشير إلى طبيعة العملية التشريعية فى مصر حيث يمكن القول أن هناك إصراراً من جانب الحكومة على عدم قبول أى

اقترح جوهري يتعلق بالقوانين والتشريعات المختلفة من نواب المعارضة ، لذا ألتمس بعض العذر لمجلس الشعب في أدائه الذي يراه البعض دون المستوى، ليس لعدم صلاحيته ولكن لقلة الصلاحيات المسموح له بممارستها.

فبرغم أن المجلس يلبي بعض الطموحات ، لكن مع ذلك لا أجد عذراً للمجلس في أن يسكت عن بعض القضايا التي كان لها صدى إعلامي كبير، وكان لابد للمجلس أن يدلي بدلوه فيها ومنها ، على سبيل المثال حادثة وفاة أحد المحبوسين حبساً احتياطياً بعد إصابته في سيارة الترحيلات نتيجة عدم إسعافه لمدة ٨ أيام داخل السجن ، ومنها كذلك حادثة موت ثلاثة مواطنين داخل سيارة الترحيلات بعد أشهر معدودة من الحادثة السابقة .

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المجلس لا يصدر أى بيان سنوى يتعلق بالانتخابات الطلابية ، وهذا موضوع يمس ثقافة حقوق الإنسان وأزمة ثقافة التطوع في المجتمع ككل .

أخيراً ، أقترح على لجنة الشؤون التشريعية في مجلس الشعب المصري أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني في إعداد مشروع قانون حول موضوع الحبس الاحتياطي الذي تحول إلى عقوبة ، خاصة في ظل ما أثير عن تقدم الحكومة بمشروع خاص بذلك .

## ١٥- الدكتور أسامة الغزالي حرب ( عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان )

**النقطة الأولى :** التى أود الإشارة إليها تتعلق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ، وأنا كعضو في هذا المجلس أبدى بعض القلق من القسوة الشديدة جداً في الحكم عليه ولا سيما أن المجلس حديث النشأة ، إلا أن القسوة في الحكم على المجلس قد بدأت في البروز بعد أن صدر قرار الإنشاء بأيام قليلة وهذا يعنى أن هناك تسرعاً في الحكم على المجلس وهناك كذلك العديد من علامات الاستفهام حول - كيف يمكن أن يكون رد فعل



المجلس فوراً وسريعاً وحاسماً ؟ وكيف يجتمع المجلس بسرعة للتعامل مع المسائل والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي تثير الرأي العام مثل قضية سيارة الترحيلات التي سبقت الإشارة إليها ؟

**النقطة الثانية:** تتعلق بالتخوف الذي أبداه الكثير من أن يلعب المجلس القومى لحقوق الإنسان دوراً فى تجميل الحكومة فى المرحلة الحالية ، حيث يمكن القول إن هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة فأعضاء المجلس شخصيات عامة ومن غير الممكن أن يخسروا تاريخهم الطويل وسمعتهم الطيبة لتجميل وجه الحكومة الآن .

**النقطة الثالثة:** والمهمة جداً فى هذا السياق تتعلق بدور هذا المجلس ، حيث تعتقد الغالبية العظمى من الناس أن التعاون بين المجلس والمنظمات الأهلية أو علاقة المجلس بالمنظمات الأهلية المرتبطة بحقوق الإنسان مسألة أساسية فى عمل المجلس ، وأنا شخصياً أعتبر أن شرعية المجلس مرتبطة بقدرته على حماية ودعم المنظمات الأهلية العاملة فى هذا المجال من خلال :

- ١- التعاون معها إلى أقصى الحدود.
- ٢- مساعدتها وحمايتها، بحيث إذا تعرضت أى منظمة أهلية فى ممارستها لعملها لأى نوع من الاضطهاد أو المضايقة ، ينبغى عليها أن تلجأ إلى المجلس القومى لحقوق الإنسان ، وإذا لم يقم بدوره فعليها أن تحاسبه وأن تعلن هذا .
- ٣- فضلاً عن أنه يجب أن يتم تبادل الخبرات بين الجانبين لأن تراث هذه الجمعيات أكبر من تراث المجلس .
- ٤- النقطة الأخيرة ، هى ضرورة التركيز على الدور الذى يلعبه المجلس فى مواجهة الانتهاكات التى تصدر من السلطة ومن الحكومة فى مجال حقوق الإنسان ، ولا ينبغى أن ننسى فى هذا السياق أهمية مواجهة الانتهاكات التى تحدث فى حقوق الإنسان من جانب المجتمع ومن جانب المنظمات المدنية أيضاً.

## ١٦ - الدكتور مصطفى كامل السيد ( الشبكة العربية للتعليم وحقوق الإنسان )

النقطة الأولى التى أود أن أعرض لها هى التعريف بالشبكة ، وهى تضم خمسين من أساتذة الجامعات العربية الذين يقومون بتدريس حقوق الإنسان ، وهى فرع لتجمع عالمى يضم أساتذة الجامعات المتخصصين فى هذه المسألة ، ومقر هذا التجمع فى البرازيل ، ولدينا موقع إلكترونى نضع فيه نماذج لمقررات فى تدريس حقوق الإنسان ، ومواد خاصة فى تدريس حقوق الإنسان ، ومن ثم فإن أى نشاط خاص بالمجلس القومى لحقوق الإنسان يجب أن يتم بالتنسيق مع الشبكة ولاسيما أننا نمتلك المادة والخبرة فى هذا المجال .

من ناحية أخرى ، هناك قضيتان أعتقد أنهما على درجة عالية من الأهمية ينبغى أن يهتم بهما المجلس .

القضية الأولى : هى قضية انتخابات النقابات المهنية وسيطرة الإسلاميين .

والقضية الثانية : هى مسألة الأقباط . فهناك فعلاً مشكلة قبطية فى مصر ، والدليل على ذلك عدم وجود أقباط فى المناصب الكبرى فى مصر ، فعلى سبيل المثال قرية الكشخ ٩٠% من سكانها مسيحيون وعلى الرغم من ذلك فعمدتها مسلم، وهذه مسألة أعتقد من الواجب أن نواجهها بكل شجاعة ، أنا لا ألوم المجلس فى أنه يتبع أسلوباً هادئاً مع الحكومة ، ولكن القضية القبطية قضية مهمة جداً وينبغى أن يوليها المجلس كل اعتبار ، ليس فقط من منطلق الاهتمام بحقوق الإنسان ولكن من منطلق الاهتمام بمستقبل هذا الوطن، لأنه إذا استمرت الأوضاع على هذا النحو ، يمكن أن تتخيلوا ماذا سوف تكون النتيجة .

## ١٧ - الأستاذ محمود على ( مدير الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي )

سأتحدث في ثلاث نقاط :

الأولى: هى أن المجلس القومى لحقوق الإنسان لم يأت من فضاء خارجى ، بمعنى أن كل المجالس الوطنية لحقوق الإنسان جاءت بناء على توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أى من الدول الأعضاء ، وهذه التوصية عندما صدرت من الجمعية العامة ، ثم بعد ذلك استكمالها فى إعلان فيينا وإعلان باريس ، اللذين تحدثا عن طبيعة اختصاصات هذه المجالس وعن طبيعة تشكيلها ، وبالتالي فإن التحفظات التى تبديها مؤسسات المجتمع المدنى على تشكيل المجلس القومى لحقوق الإنسان فيما يتعلق بطبيعة الآليات ، فى تستند واقع الأمر إلى مرجعية قانونية ، أى تستند إلى الشرعية الدولية التى كان ينبغى على الدولة الالتزام بها إذا كانت مهتمة حقيقة بتطوير حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى .

الثانية: أن نشر الوقائع المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان مهمة جداً لأنه يشكل فى واقع الأمر رادعاً لمنتهى حقوق الإنسان أياً كانت طبيعة هذه الانتهاكات ، كما أنه سيعطى مصداقية كبيرة جداً للمجلس تساعد على استعادة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدنى والانتقال خطوة إلى الأمام فى إطار الالتزام بالمعايير الموضوعية التى يجب على المجلس أن يضغط بها على الحكومة لإعادة صياغة القانون أو تعديل القانون للتوافق معها .

الثالثة: تتعلق بفكرة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى وبين المجلس ، فمما لا شك فيه أن هناك أزمة ثقة على خلفية الخلاف الذى دار بين مجموعات كبيرة من مؤسسات المجتمع المدنى ، بعيداً عن مشكلات التمويل ، وفى إطار أزمة الثقة هذه نحن مطالبون بعمل مشترك من خلال تبنى هذه المؤسسات لمشروع أو تشريع قانونى أو أن تطرح أطراً قانونية وتقدمها ، سواء بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى أو مع المجلس ،

ومن الأفكار التي من الممكن إلقاء الضوء عليها في هذا السياق هي أن يتبنى المجلس مع مؤسسات المجتمع المدني حملة في الشارع وفي الصحف وفي كافة وسائل الإعلام لإلغاء قانون الطوارئ .

#### ١٨ - الأستاذ أيمن صابر عقيل ( مدير مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية )

فيما يتعلق باستقلال المجلس القومي لحقوق الإنسان ، فطبقاً للمادة ١٢ يعتمد المجلس في موارده على مخصصات الموازنة العامة للدولة وعلى منح وإعانات تقدمها الدولة، فكيف يمكن التوفيق بين استقلالية المجلس وبين اعتماد موارده على الدولة ؟

كما تعطي المادة ٧ من القانون الحق لرئيس الجمهورية في أن يحيل للمجلس أي موضوع متعلق باختصاصه ، فهل حدث أن أحال رئيس الجمهورية موضوعاً من الموضوعات أو أي انتهاكات وقعت الى المجلس حتى يتمكن من أن يباشر اختصاصاته ؟

#### ١٩ - الأستاذ محمد نبيه ( رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية الحوار الديمقراطي )

أتفق مع الفكرة التي تؤكد على أن فترة سنة غير كافية للحكم على عمل المجلس، اذ يجب أن نعطي المجلس فرصة للعمل قبل أن نحكم على النتائج ، ويجب أن نعرض مقترحاتنا حول سبل تفعيل التعاون قبل أن نبدأ في محاسبة المجلس .

كما أقترح أن يتم التنسيق بين المجلس القومي لحقوق الإنسان وبين منظمات المجتمع المدني لتدريس مناهج حقوق الإنسان في المدارس والجامعات ، وتكوين لجنة لمراقبة الانتخابات يتسم عملها بالشفافية والحيادية التامة ، فضلاً عن تكوين شبكة بين منظمات المجتمع المدني والمجلس لبحث وتفعيل آليات التعاون بين المجلس والمنظمات ، خاصة وأن المجلس ينشر تقريراً سنوياً ، مما يسهل مناقشته ومحاسبته عن أدائه الضعيف وتحفيزه ودعمه للقيام بأداء جيد .



## ٢٠- الأستاذ ناصر أبو العيون ( رئيس مجلس جمعية حقوق الإنسان بأسبوط )

ناقش مشاكل صعيد مصر وأوضح أن مشكلة الأقباط هناك مفتعلة وغير حقيقية ، وشكك فى وجود إصلاح سياسى حتى فى المنظمات الأهلية قائلاً إن مشكلتنا جميعاً كمنظمات أهلية تتمثل فى أننا كثيراً ما نتحدث عن الإصلاح السياسى ، فى حين أننا لا نعرف طبيعة هذا الإصلاح ، والدليل على ذلك أن أياً من هذه المؤسسات لا تعرف لقب " رئيس مجلس الإدارة السابق " ، لذلك فقد دعا الى تداول السلطة داخل هذه المنظمات كنموذج لتعميم فكرة تداول السلطة على المستوى الوطنى .

## ٢١- الأستاذ أحمد سميج ( مدير مركز أندلس للتسامح ومناهضة العنف )

الواقع أن مركز أندلس للتسامح ومناهضة العنف مركز حديث الولادة ، وكل القائمين عليه سواء من الجهاز الإدارى أو التنفيذى من الشباب ، وكان أهم ما قام به المركز إعداد ورشة عمل تحاور خلالها المثقفون المسلمون والأقباط وخرجوا بثمانى توصيات ، أهمها إنشاء لجنة قومية مسئولة عن الملف القبطى ، على ألا تكون تابعة لوزارة الداخلية .

وفى حين أن المجلس القومى لحقوق الإنسان غنى بأعضائه من كبار الأساتذة فلم يلعب دوراً مهماً فى قضية أو فى محنة الوحدة الوطنية ، فلم يتدخل ولم يكن له صوت مسموع .

وفيما يخص أزمة الثقة الخاصة بعلاقة المجتمع المدنى المصرى مع المجلس القومى لحقوق الإنسان ، فتجدر الإشارة الى أن هناك كذلك أزمة رؤية ، فهناك رؤية مختلفة عن ثقافة حقوق الإنسان ، وكذلك حول التعاون فى مسألة الانتهاكات والشكاوى ، كما لا توجد رؤية استراتيجية متكاملة لدى المجلس ، ولا رؤية استراتيجية للمطلوب من المنظمات للتعاون معه .

من ناحية أخرى ، أتمنى أن ينشئ المجلس القومى لحقوق الإنسان لجنة خاصة بالمواطنة ، أو بالوحدة الوطنية تتولى التعامل مع الملف القبطى بعيداً عن أيدي الأجهزة الأمنية .

## ٢٢- الأستاذ أحمد مخيمر (مدير مركز حوار للتنمية والإعلام)

لدينا كمركز بحوث ودراسات برنامج خاص بالمجتمع المدنى ، أجرينا من خلاله سبعة لقاءات نقاشية حول واقع المجتمع المدنى فى مصر من حيث المناخ التشريعى والقانونى الذى يعمل فى إطاره ، ودور المجتمع المدنى المصرى فى التنمية، وكذلك آفاقه ، وإشكاليات انطلاقه .

• وقد توصلت الدراسات التى تم إجراؤها فى هذا السياق إلى أن هناك نقاطا حاکمة لتنشيط وتفعيل وانطلاقة المجتمع المدنى ، هذه النقاط هى بالتحديد إلغاء القوانين الموصومة بعدم الدستورية لسوء سمعتها ولانتهاكها للحقوق التى وضعها الدستور، والتعسف فى التشريع لاسيما فيما يتعلق بقانون الطوارئ، وقوانين تنظيم شئون الأحزاب، وتنظيم الجمعيات ، وتنظيم النقابات ، واللائحة الطلابية ، فجميع أنشطة المجتمع المدنى مقيدة ومكبلة .

## ٢٣- الأستاذ خالد يوسف ( جمعية الثقافة الجديدة )

من خلال الرؤية الكلية لحركة المجتمع فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، يمكن القول أن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت ، حتى يتم تكوين رؤية ، ولاسيما أن الكثيرين يتصورون أنه لا توجد رؤية لدى المجلس أو حتى المجتمع المصرى فى موضوع حقوق الإنسان ، فنحن بحاجة إلى تكوين رؤية لعلاقة المجلس بالقضايا الجزئية من خلال البرامج واللجان الموجودة فى المجلس ، فقضية التنمية تهم المجلس وليس فقط منظمات حقوق الإنسان .

## ٢٤- الأستاذة شروق عبدالظاهر (المركز المصرى لحقوق المرأة)

نحن فى المركز المصرى لحقوق المرأة مهتمون بقضايا المجتمع بشكل عام وقضايا المرأة بشكل خاص ، ومن خلال متابعتنا لما نشرته الصحف حول إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان ، اكتشفنا أن المجتمع يحتاج إلى أمرين هما، المجلس القومى لحقوق الإنسان ، والمجلس القومى للمرأة ، وهذا لا يعنى أن المجلس القومى لحقوق الإنسان يتبنى قضايا وحاجات خاصة كلها بالرجل وهذا انطباع غير صحيح ، ومن ثم فهناك حاجة لتصحيح هذه المفاهيم بحيث يتم تدعيم الجمعيات التى تعمل فى مجال المرأة والطفل .

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس هو الذى يرتب أولويات القضايا، مما قد ينتج عنه تنبيه لقضايا معينة دون غيرها يعتبرها - وفقاً لاتجاهاته ورؤاه - ذات أهمية خاصة ، مع أنها ليست كذلك بالنسبة للجهات والفئات الأخرى ، الأمر الذى يعكس وجود حاجة لأن يتم تحديد أولويات المجلس من خلال لجنة مشتركة مع المنظمات الأهلية ، مما سيحقق نتيجتين :

أولاهما: دعم الثقة بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات الأهلية من جانب ، والمجلس والمواطن العادى من جانب آخر .

أما النتيجة الثانية : فهى ضمان اهتمام المجلس بكافة القضايا وحصول جميع الملفات على نصيبها من الاهتمام .

## ٢٥- الأستاذة وجدى عبد العزيز (مدير مركز الجنوب لحقوق الإنسان)

أن الدعوة لعقد اجتماع تشاورى بين منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال حقوق الإنسان وبين المجلس القومى لحقوق الإنسان دعوة يجب توجيه الشكر لها، فلا ينبغى أن ننتظر طويلاً حتى نبدأ هذا الحوار الواجب الإسراع بعقده .

لقد أثارت مسألة العلاقة بين المسيحيين والمسلمين بطريقة طائفية ، لكننا نود إثارتها بشكل حقوقى وواضح كما ورد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى المادة ١٨ ، حيث يجب أن يقوم المجلس بدوره بإقناع الحكومة بسحب تحفظها على المادة ١٨ التى تنص على أنه من حق أى شخص أن يغير ديانته.

ولا يجوز أيضاً أن يظل المجلس القومى لحقوق الإنسان ساكناً عما يحدث لأحزاب المعارضة ، لأن هدف المجلس وغايته هى حماية مؤسسات المجتمع المدنى ، فالأولى أن يحمى الأحزاب السياسية المصرية التى لم تستطع أن تحصل حتى الآن على تصريح لإقامة ندوة أو لقاء جماهيرى .

#### **٢٦- الأستاذ عصام صقر ( رئيس مجلس الإدارة للمرصد الوطنى لحقوق الإنسان )**

فيما يتعلق بأهم أشكال التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدنى ، نجد أن أهم هذه الأشكال هو فك قيود المجتمع المدنى التى وردت فى القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، والقانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالinquابات المهنية ، وقانون الأحزاب ، هذه القوانين الثلاثة مكبله لحركة المجتمع المدنى فى مصر ، فإذا كان هناك توجه فعلى نحو الحوار أو التعاون فمن المهم جداً فك قيود المجتمع المدنى.

#### **٢٧- الأستاذ كرم صابر ( المدير التنفيذى لمركز الأرض لحقوق الإنسان )**

يتخصص مركز الأرض لحقوق الإنسان فى الدفاع عن حقوق الفلاحين وتعزيز حقوق العمال الزراعيين وأطفال المرأة العاملة فى قطاع الزراعة ، ومن خلال عمله خرج المركز بانطباع قائم حول الأوضاع بشكل عام سواء المتعلقة بالحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، فهذا هو الوضع فى ظل قانون طوارئ ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية الحالى ، حيث منح الدستور رئيس الجمهورية صلاحيات لا حصر لها. وبالنظر أيضاً إلى قضايا التعذيب والصحة ومياه الشرب مؤخراً ، وبيع مياه الشرب التى هى مصدر الحياة ، نجد الأوضاع سيئة للغاية .



ومن هنا نتساءل ، كيف يمكن أن يقوم المجلس أو المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بدور في مثل هذه الأوضاع ؟ هناك آلاف التوصيات والتقارير على المستوى الدولي أو المحلى تقدم أطروحات حول سبل إتمام الإصلاح بمصر سواء في الحضر أو الريف، فهل المجلس قادر على أن يصدر مطالب منظمات المجتمع المدني في نقاط محددة ويحدد بها إطاراً زمنياً لحملات التعبئة في الريف والحضر ؟

## ٢٨- الدكتور أحمد عبد الونيس ( مركز بحوث ودراسات الدول النامية )

بعد إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان اكتملت منظومة حقوق الإنسان في مصر وأصبح لدينا قاعدة موضوعية أو معيارية وهيكلية - رسمية كانت أو غير رسمية- يمكن من خلالها وبها تعزيز وتدعيم حقوق الإنسان في مصر.

هذا الاجتماع خصص جانباً منه لمساءلة المجلس أو محاسبته عما تم إنجازه خلال سنة ، وتناول حالة حقوق الإنسان وأين أو كيف أو إلى مدى تنتهك حقوق الإنسان في مصر؟

لكن ، إحقاقاً للحق ، يقال إن هذا الاجتماع لم يضع أمام المسؤولين في المجلس اقتراحاً أو توصية ، وأسفر عن وجود أزمة ثقة بين المنظمات غير الحكومية وبين الحكومة ونظرة توجس بين الجانبين ، وكشف عن أزمة في وسائل الإعلام التي تعيش بعيداً عن الواقع ، وكشف عما يمكن أن نسميه فوضى المنظمات غير الحكومية أو موضحة منظمات المجتمع المدني ، وكشف أيضاً عن وجود أزمة تنسيق أو غياب آليات منظومة حقوق الإنسان في مصر سواء الرسمية أو غير الرسمية ، كل هذه الأزمات كشفت عن أزمة أخرى واسعة نجتبتها جميعاً وهي أزمة وعى وأزمة معرفة بقانون حقوق الإنسان أياً كان مصدر هذا القانون سواء كان اتفاقات وأعرافاً دولية أو تشريعات وقوانين وضعية داخلية ، بدليل أن معظم التعقيبات والمداخلات التي تمت أوضحت أن سبب انتهاك حقوق الإنسان في مصر هو قانون الطوارئ ، والجميع يعلم

أن المواثيق الدولية - ومصر لها سجل رائد فى هذا - أجازت للدول أن تفرض قانون طوارئ حفاظاً على الأمن العام ، وأن تطبيق هذا القانون لا يجعلها فى حل من احترام الحقوق الأساسية للإنسان ومنها حقه فى الحياة والسلامة الجسدية والكرامة الإنسانية ، هذا يعنى أن التعذيب محظور إطلاقاً حتى فى حالات الطوارئ ، بعبارة أخرى إن جاز للدول والقوانين أن تفرض الطوارئ ، فانتهكات حقوق الإنسان الخاصة بالتعذيب والاعتقال التعسفى وما شاكل ذلك لا يجوز تطبيقها أو ممارستها حتى فى ظل قانون الطوارئ .

## ٢٩- الدكتوراة ليلي ت كلا ( عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان )

من واقع خبرتى العملية تمكنت من التعرف على ماهية مشكلات الجمعيات الأهلية ، لذا يمكننى أنؤكد أن المشكلة الرئيسية ليست عملية محاسبة ، لأن الجمعيات الأهلية تعاني من قصور فى تكوينها وفى طبيعة عملها ولاسيما أنه من الناحية العملية لا توجد استراتيجية للعمل لديها ، فما يجب أن يتم فى الوقت الحالى هو تحقيق التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى من جانب ، والمجلس القومى لحقوق الإنسان من جانب آخر ، وهذا ما يستدعى الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما فائدة التعاون بين الجانبين ؟

- ما هو أسلوب هذا التعاون ؟

- ما هى مجالاته ؟

وإجمالاً يمكن القول إن التعاون فى مصلحة الجميع ، وإن أحد شروط النجاح فى الاهتمام بحقوق الإنسان هو التنسيق والتعاون وبالذات مع الجمعيات الأهلية ، ولاسيما أن المجلس الوطنى لحقوق الإنسان فى أى دولة عليه هذه المسئولية ، ومن مصلحته أن يتعرف على العوائق التى تعترض عمل المنظمات الأهلية ويسعى إلى تذليلها من أجل تحقيق المصلحة الوطنية لحقوق الإنسان .

أما عن كيفية التعاون بين الجانبين ، فيمكن القول إن هناك وسائل مختلفة لذلك، منها الصور المتعددة للاتصال ، وإنشاء لجنة قومية لحقوق الإنسان ، وإنشاء لجنة للمنظمات غير الحكومية ، وعقد اجتماعات دورية للمتخصصين، وغيرها .

ومع ذلك يجب أن ننبه إلى أن مسئولية المجلس القومى لحقوق الإنسان ليست حل مشكلات فردية ، فالجميعات الأهلية عليها المسئولية الكبرى فى هذا الصدد ، فمن الواجب عليها أن تستخلص المشكلات والثغرات التى يعانى منها المجتمع حتى يصل إلى سياسات معينة تمكن من التغلب عليها ، وفى هذا السياق يجب أن نضع فى اعتبارنا أن المجتمع المصرى به قوة مهمة هى " قوة اللوبى " ، كما أن رأى العام أصبح مصدر قوة ، وذلك إلى جانب قوة قضية حقوق الإنسان فى حد ذاتها .

أما فيما يتعلق بمسألة الشفافية ، فيمكن القول إن هذه المسألة تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات المسئولة بصفة مباشرة أمام العملاء أو الجماهير المستفيدة من هذه المؤسسة والتى أنشئت من أجلها ، حيث يجب أن يتم إعداد تقارير علنية عن عمل هذه المؤسسات تحقيقاً للشفافية .

وفى النهاية ، أود أن أؤكد على أن أحوال حقوق الإنسان فى أى دولة ليست بالأمر السرى ، وأن اعتراف الدولة بما تعانيه من انتهاكات هو نقطة البداية للإصلاح والشفافية .

### وفى نهاية اللقاء عقب الدكتور بطرس غالى رئيس المجلس على النقاط التالية :

تكون المجلس القومى لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية ، وهو " ليس منغلقاً " على ذاته حيث لا يستطيع المجلس أن يقبل فى رابطة المجالس القومية لحقوق الإنسان إلا بعدما يتم تقديم تقرير عن عمله يفيد بتمكنه من الاضطلاع بالمهمة الموكولة إليه ، وهناك مجالس لم يتم قبولها بسبب التقارير التى قدمت عنها فى هذا الشأن .

وبالتالى فإن تكوين المجلس ، ولجانه ، واختصاصاته ، كلها تحددت وفقاً لنمط وضع فى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قرارات صدرت عن الجمعية فى اجتماع باريس عام ١٩٩١ ، وبعد ذلك مؤتمر القمة فى عام ١٩٩٣ ومن ثم ، فنمط هذا المجلس لا يختلف عن المجلس الهندى أو المجلس الصينى أو المجلس اليونانى ، فهذه المجالس قد تختلف فى المسميات أو فى عدد اللجان أو فى الاختصاصات ، كما أن بعض المجالس لا تعالج المشكلات الفورية بل تكتفى بمعالجة المشكلات الجماعية ، وباستثناء هذه الفروق ، فإن هذا المجلس لا يختلف عن عشرات المجالس سواء الموجودة فى أمريكا اللاتينية أو فى أفريقيا أو فى أوروبا.

وبالنسبة للتقرير الجارى إعداده عن المجلس ، فهو سيتطرق إلى وضع حقوق الإنسان فى مصر ، و سيتعرض لما استطاع المجلس أن يحققه ، وما لم يستطع ، وما هى الصعوبات التى واجهته ؟ وهو ما يعنى أن هذا التقرير سيكون بمثابة " الامتحان الحقيقى للمجلس أمام رأى العام " .

وأود أن أشير إلى أن المجلس مازال وليداً حيث كان أول اجتماع له فى فبراير من العام الماضى ، ومن ثم فهو يحتاج إلى عدة سنوات حتى تكون له استراتيجية ، وحتى يمكنه أن يتعاون مع الهيئات غير الحكومية وحتى يستطيع أن يقنع الحكومة ، والسلطات التنفيذية المختلفة التى قد لا تثق فيه ولا تطمئن لوجوده .

ويمكن القول إن المشكلات التى يواجهها المجلس فى هذا السياق لا تختلف كثيراً عن المشكلات التى تعترض المجالس المماثلة فى الدول المتقدمة ، التى لها تقاليد تتعلق بالحريات الأساسية ومنها ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان .

أما فيما يتعلق بما أثير عن استقلالية المجلس ، فأود أن أشير إلى أن كافة المجالس المماثلة لها نفس الوضع المالى ، فكل من المجلس الصينى والمجلس الفرنسى والمجلس اليونانى ، يأخذ مساعدات مالية من حكومته ، وهذا لا يعنى عدم استقلالية



هذه المجالس ، فاستقلالية المجلس مرتبطة بشخصية الأعضاء الموجودين داخله وبسمعة المجلس ، وبالتالي فاستقلالية هذا المجلس ركن من أركان العمل فيه .

وقد طرح البعض فكرة مشاركة المجلس في عمل لجنة لمراقبة الانتخابات(\*) ، وأشار هنا إلى أن هناك هيئات دولية متعددة وهناك منظمات دولية يتجاوز عددها المائة منظمة تختص بتقديم المساعدات لاستتباب الديمقراطية والمساعدة في الرقابة على الانتخابات وتقديم المساعدات للأحزاب السياسية ، كما أن هناك العشرات من المنظمات الدولية متخصصة في رقابة الانتخابات سواء من خلال منظمة الأمم المتحدة - التي لها إدارة خاصة بمساعدة الانتخابات - أو المنظمات الدولية الإقليمية أيضاً مثل منظمة الوحدة الأوروبية ، وبالتالي فقد يكون من المهم أن تتم دراسة ما إذا كان في مصلحة المجلس أن يتوسع في اختصاصاته ويتجاوز الدفاع عن حقوق الإنسان الذي يعد في ذاته وسيلة من وسائل تدعيم الديمقراطية من عدمه ، وخاصة أن هناك رابطة وثيقة بينهما سجلها مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ ، وكذا عشرات الوثائق الدولية التي أكدت أنه لا يمكن الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلا من خلال نظام ديمقراطي .

وفي هذا الإطار ، ظهرت الآن في الأمم المتحدة ، وفي منظمة الوحدة الأوروبية ، وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية أجهزة تراقب الديمقراطية وتفرض عقوبات أو مقاطعة للدول التي تنفقر إلى النظم الديمقراطية أو التي لا تحترم حقوق الإنسان .

ونظراً لأنه من حق المجلس تكوين لجان مؤقتة ، فقد درس المجلس فكرة إنشاء لجنة خاصة لدراسة قضايا الوحدة الوطنية أو لدراسة القضية القبطية ، وتجدر الإشارة إلى التساؤل الذي يثيره البعض في هذا السياق حول سبب عدم اكتفاء المجلس بالردود السريعة حول هذه القضايا من خلال بيان سريع ، وإن كنت أفضل التعمق في الدراسة،

---

\* شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان مع عدد كبير من الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في سبتمبر ونوفمبر / ديسمبر ٢٠٠٥ على التوالي .

والاتصال غير المباشر ، وعموماً يمكن القول إننى قد تمكنت باتباع هذه الوسيلة من تحقيق العديد من النجاحات فى العديد من دول العالم مثل نيجيريا وتوجو وغيرهما .

الملاحظة الأخيرة التى أود الإشارة إليها هى أن الغرض الرئيسى من هذا الاجتماع هو التعارف ، فضلاً عن التأكيد على وجود حاجة ضرورية إلى التعاون ، علماً بأن هذا التعاون منصوص عليه فى قرارات الأمم المتحدة ، ومن ثم ، فالسؤال الذى يطرح نفسه هو : هل نحن بحاجة إلى وضع توصيات ؟ وأنا أرى أن نقوم بدراسة الآراء التى قدمت ثم نقوم بعقد اجتماع قادم ، وعلى الرغم من أن هذه العملية قد تستغرق بعض الوقت إلا أننا لا ينبغي أن ننسى أن ثقافة حقوق الإنسان لا تزال غريبة على المجتمع المصرى وغريبة على دول العالم الثالث، كما أن الحاكم فى الدول النامية بصفة عامة يخشى من الثقة فى المنظمات غير الحكومية ، وهذا الوضع موجود أيضاً فى الدول المتقدمة ، ففى فرنسا على سبيل المثال هناك أزمة خطيرة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية انعكست فى هجوم وزير خارجية فرنسا السابق على المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة فى فرنسا ، معتبراً أنها منظمات غير ديمقراطية .

كذلك فإن أزمة الثقة لا تقتصر على العلاقة بين المجلس القومى لحقوق الإنسان وبين المنظمات غير الحكومية ، فقد تنشأ هذه الأزمة بين المنظمات وبعضها البعض ، إذ دخلت هذه المنظمات فى منافسة وخلافات لا تنتهى كما حدث فى الصومال .

أما فيما يتعلق بأزمة الثقة بين الحكومة وهذه المنظمات ، فلا بد من أن يتم التوافق على قبول النقد بل والترحيب به ، نظراً لأنه يمكن معالجة بعض العيوب من خلاله .

وفى النهاية أود أن ألقى الضوء على النشاط الخارجى للمجلس، فهناك نشاط خارجى لهذا المجلس تكاد تكون له نفس أهمية نشاطه الداخلى ، فهناك اتصال مع الأمم المتحدة ، ومع اليونسكو، واتصال مع المنظمات الدولية المماثلة ، وذلك بهدف الاستفادة

من الشبكة الدولية الموجودة بين اللجان والمجالس المتخصصة في الدفاع عن حقوق الإنسان ، حيث يمكن من خلال هذه الشبكة دعم عمل المجلس القومي لحقوق الإنسان، كما نستطيع في الوقت ذاته أن نصحح صورة مصر وخاصة أن صورة مصر في المجتمع الدولي تعاني من العديد من المطالب تجاوزها إلى بذل الكثير من العمل والجهد.

فنحن في العصر الحالي بحاجة إلى وجود انفتاح على العالم الخارجى ، يتطلب تحقيقه الاهتمام بالمشكلات الداخلية ، وتوضيح صورتنا أمام الخارج ، الذى يتطلب بدوره استمرارية الاتصال مع الهيئات غير الحكومية المماثلة الموجودة فى الخارج .





## **الملتقى الثانى**

**بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية  
لمناقشة التقرير السنوى الاول للمجلس وآخر المستجدات فى قضايا حقوق الإنسان  
( القاهرة : ٢٧ يونيو ٢٠٠٥ )**



## مقدمة

استناداً إلى الإطار العام لعمل المجلس والذي ينص على ضرورة تكثيف التعامل مع المنظمات غير الحكومية المصرية العاملة في مجال حقوق الإنسان من خلال عقد مؤتمر سنوي لهذه المنظمات ، بحيث يتحول إلى محفل حقوق إنسان مصرى تلتقى فيه الأجهزة الحكومية المعنية مع قوى المجتمع المدني لمناقشة قضايا وتحديات حقوق الإنسان على المستوى الوطنى ، والخروج بتوصيات محددة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان .

فى هذا الإطار انعقد الملتقى الأول للمجلس القومى لحقوق الإنسان مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية العاملة فى هذا المجال فى الرابع من يناير ٢٠٠٥ لبحث آفاق التعاون بينهما ، حيث أسفر عن التأكيد على أهمية هذا الملتقى وضرورة استمرار اللقاءات ، ومن ثم فقد عقد الملتقى الثانى فى السابع والعشرين من يونيو ٢٠٠٥ لمناقشة التقرير السنوى الأول للمجلس عن حالة حقوق الإنسان فى مصر، و آخر المستجدات على ساحة حقوق الإنسان .

## الجلسة الأولى

### كلمة الدكتور بطرس بطرس غالى ( رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان )

- رحب الأستاذ الدكتور بطرس غالى رئيس المجلس فى بداية الجلسة بالسادة الحضور ، وأوضح أن الهدف الأساسى من هذا اللقاء هو مناقشة التقرير السنوى الأول للمجلس والتعرف على الانتقادات التى يمكن توجيهها إلى هذا التقرير - مع الأخذ فى الاعتبار أن العام الذى صدر فيه التقرير هو العام الأول لعمل المجلس ، لذا فإنه من الطبيعى وقوع أخطاء أثناء مرحلة إعداد وكتابة التقرير . لذا فإننا من خلال هذا اللقاء نريد معالجة هذه الأخطاء ، وتقادى العيوب فى التقرير القادم ،

وهذا الأمر لن يتم إلا من خلال إجراء مناقشة صريحة مع مجموعة من الزملاء من ممثلى المنظمات غير الحكومية والتي تعمل لتحقيق نفس الهدف وهو الدفاع عن حقوق الانسان والديموقراطية اللذين تربطهما علاقة لا تنفصم ، كما أن تقادى العيوب والأخطاء التى وردت فى التقرير ، ستجعل المجلس يقدم تقريره الثانى - خلال الأشهر القادمة بشكل أفضل ، آخذاً فى الاعتبار الأخطاء التى صححت والعيوب التى عولجت .

- وأوضح الدكتور غالى أن من أهداف الملتقى أيضاً ، بحث كيفية تنشيط التعاون بين المجلس والمنظمات غير الحكومية ، فالمجلس فى حاجة لهذه المنظمات فى تعزيز ودعم مهمته التى تختلف عن مهمة المنظمات ، فالمنظمات غير الحكومية تستطيع أن تأخذ مواقف جريئة ، فى حين أن المجلس - وفقاً لطريقة تكوينه وبسبب الاختصاصات التى منحت له من قبل الأمم المتحدة - هو مجلس استشارى ليس له الحرية التامة التى تتمتع بها المنظمات غير الحكومية . لذا لابد من تحقيق نوعاً من التكامل فى العمل بين المجلس والمنظمات التى تعمل من أجل الدفاع عن حقوق الانسان فى مصر.

### كلمة الدكتور أحمد كمال أبو المجد ( نائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان )

- أوضح الدكتور كمال أبو المجد أن كلمة السيد رئيس المجلس تعبر عن الاعتقاد الراسخ لدى كل عضو من أعضاء المجلس حيال المهام والأهداف المنوط بهم تحقيقها والتى تبلورت منذ إنشاء المجلس ، وهذا الاعتقاد مبنى على عدة حقائق ، الحقيقة الأولى هى أن المجلس وليد جديد حديث النشأة ، وذلك على الرغم من أن مساهمة أعضاء المجلس فى قضايا حقوق الانسان سابقة على إنشاء المجلس ، كما أن أحداً من أعضاء المجلس ليس غافلاً عن أن المجتمع المصرى يموج بحركة نشطة وفعالة من خلال منظمات المجتمع المدنى، وأن هذه الحركة قد نقلت قضية حقوق الانسان من النسيان إلى دائرة الوعي، وأنها صارت حاضرة فى كل مناسبة



صغيرة أو كبيرة ، سواء فيما يتعلق بحقوق المتهمين أو حقوق المعتقلين أو حقوق الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة قضائية أو الفئات المهمشة. ووفقاً لكل قضية من القضايا السابقة ظهرت نوعية معينة من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان في ظروف لم تكن كلها مواتية .

● إن هذه النقلة النوعية هي حجر الأساس الذي بنى عليه المجلس القومى لحقوق الإنسان عمله ، لذلك رفع المجلس منذ يوم عمله الأول شعاراً يؤمن به رئيس المجلس وأعضاؤه ، قوامه أن منظمات المجتمع المدني تقوى بالمجلس الذى يقوى أيضاً بهذه المنظمات ، وهذه القضية غير قابلة للمناقشة ولا المزايدة .

● **الحقيقة الثانية:** أن ما بين اللقاء الأول لهذه المنظمات مع المجلس واللقاء الثانى الذى يجرى حالياً جادت أمور لا يمكن إغفالها ، منها امتلاء المجتمع بالعديد من الحركات والانداعات والمطالبات تتعلق بمجمل الإصلاح السياسى عامة وكل ما يتعلق بحقوق الإنسان بصفة خاصة ، وذلك فى ظل واقع اجتماعى ومجتمعى مختلط ، فيه عناصر تدعو إلى الهمة والتفاؤل ، وعناصر أخرى تدعو للقلق والخوف من المجهول ، مما يحتاج من كل منا إلى جلسة مع النفس ومع الزملاء لتقييم الموقف ومراجعته وربما تطوير خطة العمل لضمان تحقيق أمرين : **أولهما:** ألا ينفلت الأمر فيصل بنا إلى المجهول ، **وثانيهما:** ألا يضيع الجهد الذى تحقق لتعزيز حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى ترتيب الأولويات فى ظل الأزمة التى يمر بها المجتمع المصرى وتختلط فيها العناصر الصحيحة بالعناصر غير الصحيحة ، فليس الكل حكيماً ومسئولاً .

● أوضح أن هذه الجلسة تتصرف إلى معاجة ثلاث قضايا محددة تتصرف إلى صيغ وآفاق وآليات التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ، وخاصة أن المجلس منشغل حالياً بأمرين أساسيين يدخلان فى

اختصاصه ، أولهما : إعداد تقريره السنوى الثانى ، وثانيهما : إعداد خطة عمله السنوية .

- ونظراً لأن التقرير السنوى الأول للمجلس له خصوصية ووضعية معينة ، فقد حمل بدراسات وقاعدة بيانات قد لا يحتاج لها فى التقرير الثانى ، بالإضافة إلى أن التقرير الأول كان فيه بعض الأوجه التى تحتاج إلى مراجعة مثل وحدة النغمة والأسلوب وعدم التكرار - وهى أوجه نقد يراد بها الإصلاح بعكس بعض الصحف التى قدمت استنتاجات بشأن تأخر إصدار التقرير الأول من قبيل وجود ضغوط حكومية على المجلس تجاه قضايا معينة ، وهى استنتاجات يشهد الله وأعضاء المجلس أنها ليس لها وجود أو أى أساس من الصحة وكانت محض خيال ، ومع كل ما سبق فقد خرج التقرير الأول أقل مما ينبغى له ، لكنه حمل رسالة واضحة مفادها ان هذا المجلس لم يولد ليزين أعمال الآخرين ، وإنما ليتعامل معها بما يهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ، لذا فقد أثار لنا هذا التقرير كثيراً من المتاعب فى عدد من المواقع ، ولكى يخرج التقرير الثانى فى أفضل شكل ، فإن المجلس بحاجة إلى ملاحظات المجتمع المدنى .

### مداخلات السادة الحضور

#### ١- الدكتور نجيب جبرائيل ( رئيس منظمة الاتحاد المصرى لحقوق الإنسان " الأيرو" )

- أعرب عن اعتزازه بالتقرير الأول للمجلس ، إلا أنه يؤخذ عليه أن نحو ٩٠ ٪ من الشكاوى الواردة بالتقرير والتى تم ارسالها إلى الجهات المختصة لم تلق ردا من هذه الجهات وخاصة الشكاوى المتعلقة بمنح الجنسية وحرية العقيدة .
- أكد على أهمية إصدار توصيات تكفل حرية الاعتقاد ، وبناء وترميم دور العبادة.

- اقترح تشكيل لجنة من المجلس والمنظمات لتعديل بعض نصوص الدستور والقوانين التي تقيد حرية العقيدة للمواطنين .

## ٢- الأستاذ ممدوح نخلة (مركز الكلمة لحقوق الانسان)

- نوه إلى الجهد المبذول والإعداد المتميز للتقرير السنوى للمجلس القومى لحقوق الإنسان .
- أعرب عن مخاوفه تجاه ازدياد تجاهل الجهات والمؤسسات الرسمية لمخاطبات المجلس إليها بشأن شكاوى الأفراد ومنظمات حقوق الانسان ، وتساءل عن رد فعل المجلس تجاه هذا التجاهل .
- اقترح لتعزيز التعاون بين المجلس ومنظمات حقوق الانسان أن تقوم المنظمات بإرسال التقارير والبيانات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان للمجلس ، على أن يهتم المجلس من جانبه بالرد على هذه المنظمات لتوضيح ما إذا كان المجلس سيأخذ بهذه التقارير والبيانات من عدمه .

## ٣- الأستاذ ناصر أبو العيون (رئيس جمعية حقوق الانسان بأسبوط)

- تحدث عن بعض صور انتهاك حقوق الانسان فى أسبوط ، منها اعتقال أعداد كبيرة من المواطنين ، وأنه تم إرسال مخاطبات بشأنها للمجلس إلا أن المجلس لم يرد عليها .
- طالب بأن يهتم المجلس بانتهاكات حقوق الإنسان فى كافة المحافظات دون استثناء، حيث إن المجلس منشأ كمجلس قومى لجميع المحافظات وليس مجلساً للقاهرة فقط.

## نعقيب الدكتور أحمد كمال أبو المجد :

- عقب الدكتور كمال أبو المجد على المداخلة السابقة بأنه يخشى أن يكون الأمر معكوساً فى أن المجلس لا يعلم ما يحدث فى أسبوط ولكن أسبوط هى التى لا تعلم

بما يحدث فى المجلس ، كما نوه إلى أن رئيس المجلس وأعضاءه بصدد التفكير فى إنشاء فروع للمجلس فى الأقاليم ، منها فرع بأسىوط وآخر بالإسكندرية .

#### **٤- الأستاذ بهى الدين حسن ( مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان )**

- فى البداية أوضح أنه يتحدث باعتباره ممثلاً لمنظمة غير حكومية عاملة فى مجال حقوق الإنسان وليس كعضو من أعضاء المجلس ، وأشار إلى أن هناك بيانات متناقضة وفى بعض الأحيان غير موثقة بشكل كاف وردت فى التقرير الأول للمجلس عن حالة حقوق الإنسان .
- كما انتقد البيان الصادر عن المجلس حول الاعتداءات والممارسات الهمجية يوم ٢٥ مايو الماضى- يوم الاستفتاء على تعديل الدستور - حيث إن البيان لم يتعرض بشكل واضح للاعتداءات والجهات التى قامت بها وضرورة التحقيق فيها ومحاسبة القائمين عليها ، كما تساءل عن المصدر الذى استقى منه المجلس المعلومات التى وردت فى هذا البيان ، وطالبه بالاعتذار عما ورد بتلك البيانات من معلومات .

#### **تعقيب الدكتور أحمد كمال أبوالمجد :**

- أكد على أن المجلس يديره بشر يصيب ويخطئ ، لذا فالمهم أن يكون لدى المجلس آليات عمل مع منظمات المجتمع المدنى لتدارك الأخطاء وتصويبها .

#### **٥- الأستاذ طارق خاطر ( رئيس مجلس إدارة جمعية المساعدة القانونية لحقوق الانسان )**

- تساءل عن ماهية وتشكيل لجنة صياغة التقرير الأول للمجلس ، وما هى مصادر المعلومات التى اعتمدت عليها هذه اللجنة فى صياغة التقرير .
- أشار إلى أن هناك هجوماً حاداً على منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية من قبل لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب .



- طالب المجلس بتوفير سبل تلقى الشكاوى من بريد وتلغراف وبريد إلكترونى وفاكس ، مع ضرورة تسجيل وتوثيق هذه الشكاوى بحيث يتاح للباحثين الاطلاع عليها .

#### ٦- الأستاذ حسين محمد إبراهيم ( رئيس مركز الحوار للتنمية والإعلام )

- سجل إعجابه بالتقرير الأول للمجلس والجهد المبذول فيه ، ولكنه يعتب على المجلس أنه لم يتحرك عندما رفضت وزارة الداخلية الجزء الخاص بانتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة مما سمح للبعض بادعاء أن التقرير قد جاء فى بعض أجزائه مهادناً للحكومة .
- أكد على ضرورة تفكير المجلس فى تبنى منهج وأسلوب معين للرد على رفض وزارة الداخلية لتقرير المجلس فى اجتماعات لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب.

#### تعقيب الدكتور أحمد كمال أبو المجد :

- نوه إلى أن الهدف الرئيسى لهذه الجلسة هو التعرف على رؤى المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان فى أحدث الوسائل والآليات التى تكفل تحقيق التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات وبين المجلس القومى لحقوق الإنسان .
- أكد على أن مساحة الحوار والنقاش بشأن تقييم التقرير السنوى الأول للمجلس تسمح للمتحدث بقول ما شاء ، لكن ما لا يمكن قبوله القول بأن التقرير قد جاء مهادناً للحكومة ، ودلل على ذلك بما طالب به المجلس فى التقرير من إنهاء حالة الطوارئ ومخالفة ربود وزارة الداخلية لهذا رأى ، وأكد على أن المجلس مصمم على رأيه وسيستمر فى تصعيد حملته لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فى مصر .

## ٧- الأستاذ سعيد عبد الحافظ ( رئيس مجلس أمناء جمعية ملتقى الحوار للتنمية

### وحقوق الإنسان )

- اقترح ضرورة اعتماد المجلس فى تقريره الثانى على الشكاوى التى ترد له من الأفراد والمنظمات ، وليس على تقارير وبيانات ترد إليه من المنظمات الأهلية .
- نادى بضرورة تفعيل دور المجلس بما يساير الطموحات التى تعلق عليه من نقل الحركة الحقوقية إلى المستويات العليا فى الجهاز الحكومى ، خاصة فى ظل وجود وزراء سابقين وأساتذة ورجال قانون فى عضوية المجلس .

## ٨- الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض ( عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان )

- رصد أهم المعوقات والعقبات التى تواجه تفعيل دور المجلس فى مجالات حقوق الإنسان والتى تتمثل فى : ممارسات الأجهزة الحكومية ، التراث الثقافى والاجتماعى ، وعداوة بعض منظمات المجتمع المدنى للمجلس دون مبرر .
- أوضح أن هناك بعض أوجه قصور فى أداء المجلس، وذلك بسبب غياب آليات معينة ، أو بسبب قصور موارد المجلس البشرية أو المادية ، والمتوقع أن تتدارك المنظمات فى إطار علاقتها بالمجلس هذا القصور .

## ٩- السيد المستشار زكريا عبد العزيز (رئيس نادى القضاة )

- نادى بضرورة تدعيم أو اصر التعاون بين المجلس والمنظمات غير الحكومية ، وأشار إلى أن التقرير الأول للمجلس قد أسهم فى تقديم العديد من التوصيات ، وهو يساير فى ذلك المنحى العديد من المنظمات والجمعيات وطالب المجلس والمنظمات بالتضافر والتعاون من أجل إعداد تشريع متكامل لحماية حقوق الإنسان .
- كما ذكر أن التقرير الأول للمجلس لم يشر إلى تعويض المجنى عليه من جانب الجانى - القائم بالفعل - لذا يرى ضرورة اختصاص وزارة الداخلية وضباط

الشرطة فى دعاوى التعويض ، بدلاً من الوضع القائم الذى يختصم وزارة الداخلية فقط .

- طالب بضرورة اختصار توصيات السجون الواردة فى التقرير الأول للمجلس إلى توصية واحدة هى " إخضاع السجون لوزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية، وإنشاء الشرطة القضائية " .

### تعقيب الدكتور أحمد كمال أبوالمجد :

- وجه الشكر للسيد المستشار زكريا عبد العزيز على اقتراحاته البناءة ، وقرر إحالتها إلى اللجنة التشريعية بالمجلس لتضمينها فى دراساتها وتوصياتها ، كما رحب بالتعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان ونادى القضاة فى مجال ضبط الصياغة التشريعية .

### ١- الأستاذ باسم سمير ( مركز الأندلس لمناهضة العنف )

- أوضح أن منظمات المجتمع المدنى بدأت فى تسوية بعض المشكلات التى تواجه عملها فى حقوق الإنسان
- أشار إلى إن التقرير الأول للمجلس بما يتضمنه من توصيات هو مجرد نسخة من أعمال و مطالب منظمات حقوق الإنسان وأضاف أن التقرير بشكل عام مقبول ، و لكننا فى انتظار التقرير الثانى لتحديد موقفنا من المجلس
- أكد على ضرورة إقامة آليات وأشكال للتعاون بين المنظمات والمجلس ، مع الحفاظ على الأوراق المقدمة من المنظمات لعرضها فى التقرير السنوى الثانى دون تعديل .
- كما أكد على ضرورة مشاركة المجلس فى مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة .

- وفى النهاية أشار الى ضرورة التنسيق بين مجلس الشعب والمجلس القومى لحقوق الإنسان فى مجال إصدار التشريعات التى تتعلق بحقوق الإنسان .

### ١١- السيد المستشار أمين فؤاد ( رئيس محكمة بشمال القاهرة )

- أوضح أنه راهن على أن تقرير المجلس سيكون تقريراً حكومياً بعيداً عن طموحات منظمات حقوق الانسان ، لكنه فوجئ بإيجابية التقرير الذى أثلج صدره عند تناوله وقائع مستندة إلى أدلة من جمعيات للمرأة وسجناء ومعتقلين وبلاغات من الأفراد .
- ذكر أنه لابد من خلق آليات للتعاون بين المجلس والمنظمات ، مع الاهتمام بالشكاوى بصفة خاصة ، ودعا إلى تدعيم آليات التعاون الإيجابى بين المجلس والمنظمات بحيث تتضمن الشكاوى تحديد الجهة المسئولة عن التحقيق فيها ، وتوسيع مفهوم حقوق الإنسان ليشمل عامة الشعب بدلا من الاقتصار على عليّة القوم ، وذكر أننا ما زلنا فى احتياج لسنوات من التدريب لإعداد تقارير منضبطة.

### الجلسة الثانية

#### الداخلات

### ١- الأستاذ شريف منصور (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية)

- أشار لعدم دعوة المركز من قبل لحضور أية مؤتمرات ينظمها المجلس .
- كما أشار إلى عدم اطلاع منظمات المجتمع المدنى على قانون المجلس ولوائحه ، وعدم معرفة آليات التعامل مع المجلس ، أو كيفية التنسيق مع إدارات المجلس ووسائل الاتصال المشتركة معه .



## تعقيب الدكتور بطرس غالى

- أعرب عن ترحيبه بزيارة ممثلى المنظمات غير الحكومية للمجلس القومى لحقوق الإنسان ، على أن يتم التنسيق مع أمين عام المجلس فى هذا الشأن .

### ٢- الأستاذة نهاده أبو القمصان ( مديرا المركز المصرى لحقوق المرأة )

- ذكرت أن المجلس القومى لحقوق الإنسان قد أصدر تقريراً جيداً جاء مستنداً إلى تقارير منظمات حقوق الانسان ، ودعت إلى تحديد موقف المجلس من سياسات العنف والتعذيب الفردى والجماعى التى تمارسها أجهزة الأمن ، والحديث عن خصخصة التعذيب والمحاورة الأمنية للمحافظات والقرى ، ووجود آلية متابعة لهذا النوع من الانتهاكات .

- وأكدت على ضرورة تحقيق التنسيق بين المجلس القومى لحقوق المرأة والمجلس القومى لحقوق الإنسان فيما يخص الانتهاكات الموجهة للمرأة خاصة تعذيب النساء وإتخاذهن رهائن .

- طالبت بتحديد دور المجلس الذى يجب أن يكون أداة لتغيير السياسات والتشريعات، ودعت المجلس إلى اتخاذ مواقف جادة وفعالة تجاه ممارسات وزارة الداخلية .

- كما طالبت بإنشاء لجنة لمنظمات حقوق الإنسان داخل المجلس، تقوم بجمع المعلومات من المنظمات غير الحكومية والتعاون معها فى صياغة التشريعات ، ودعت إلى التزام المزيد من دقة الصياغة فى التقارير التالية للمجلس .

### ٣- الأستاذ أمين البدوى

- أشار إلى ضرورة إتاحة الفرصة للجميع للاطلاع على التقرير السنوى للمجلس سواء أفراداً أو وسائل إعلام ، ودعا المجلس إلى توسيع دائرة مفهوم حقوق الإنسان دون قصرها على التعذيب والاعتقالات .

## توضيح من الدكتور بطرس غالي

- المجلس وفقاً للقرارات الدولية والتشريعات المنظمة لعمله يتجاوز في مهمة مجرد رصد التعذيب إلى تحديد أنماطه والجهات القائمة عليه .

## ٤- الدكتور يونان لبيب رزق

- أوضح أنه يختلف مع ما قاله الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض حول وجود عداوة بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني ، لكن هناك هواجس وخوفا من محتوى ومادة التقرير ، لكن التقرير أصبح وثيقة اتهام رئيسية للجهات المنتهكة على نحو ما فصله التقرير من تعذيب واختفاء قسري .

## ٥- السفير إبراهيم علام ( المدير التنفيذي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان )

- أوضح أن التقرير الأول للمجلس جاء ايجابيا ويعتبر مفاجأة سارة لمنظمات حقوق الإنسان ، ومفاجأة غير سارة للحكومة ، وأكد أن التقرير التالي لابد أن يتم من خلال جدول زمني وأن تشكل لجنة استشارية تقوم بقراءة التقرير ، على أن تقوم لجنة الصياغة بمراعاة تعديلات هذه اللجنة الاستشارية .
- اقترح تشكيل لجنة غير دائمة من المجلس والمنظمات الهدف منها بحث أحداث أومواقف معينة قد تظهر على الساحة .

## توضيح من الدكتور بطرس غالي

- أكد على ضرورة مشاركة المنظمات في إعداد التقرير القادم للمجلس ، على أن تتفق المنظمات فيما بينها على إختيار خمس منظمات تقوم بالتنسيق مع المجلس في هذا الشأن .

## ٦- الأستاذ مجدى المدنى ( مركز الأرض لحقوق الانسان )

- أشار إلى أن التقرير لا يتضمن أى رصد لانتهاكات حقوق الانسان فى الريف المصرى ، مشيراً إلى أن هناك انتهاكات بالأقاليم تقع على سيدات وأطفال ، وطالب بإنشاء آلية أو لجنة لتقصى الحقائق للتعامل مع الشكاوى الواردة للمجلس.

## ٧- الأستاذ حسن عيسى ( رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للشفافية )

- أكد على ضرورة تعاون المجلس مع الجمعية للنظر فى أسباب إختفاء الصحفى رضا هلال إختفاءً قسرياً .
- دعا المجلس للقيام بدور فى مكافحة الفساد ، لأنه يؤثر على التنمية والاستثمار .
- أكد على ضرورة مشاركة المجلس فى مراقبة نزاهة الانتخابات ، على أن تشكل لجنة لهذا الغرض تضم أعضاء من المجلس ومنظمات حقوق الإنسان .

## ٨- الأستاذ حسن يوسف ( رئيس مجلس إدارة جمعية شموع للمعاقين وحقوق الإنسان )

- أوضح أنه يمثل الفئات من ذوى الاحتياجات الخاصة ، وأشار إلى أن التقرير الأول للمجلس قد خلا تماماً من النص على هذا الأمر فى أقسامه وفصوله ، إلا أن المجلس بدأ يتدارك هذا الأمر من خلال لجنة الحقوق الاجتماعية التى عالجت هذا الأمر فى دراساتها واجتماعاتها .
- دعا إلى ضرورة دعوة ممثلى منظمات حقوق الإنسان للاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب .
- كما دعا الى ضرورة توعية القائمين على تنفيذ القوانين بثقافة حقوق الإنسان .

- وطالب بتعديل قانون إنشاء المجلس حتى لا يقتصر دوره على أن يكون مجلساً استشارياً .

#### ٩- الأستاذ علام مكادى ( رئيس جمعية حقوق الانسان بالمنيا )

- أكد على ضرورة قيام المجلس بإنشاء فروع له فى المحافظات خاصة المحافظات المتهبة مثل المنيا ، وأكد على ان هذا الأمر سيكون له أثر كبير فى الدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها.

#### توضيح الدكتور بطرس بطرس غالى

- أوضح أن هناك مقترحا لفتح مكاتب شكاوى فى الأقاليم أحدها فى الوجه البحرى والآخر فى الوجه القبلى ، بالإضافة إلى وضع خطة لعمل زيارات للأقاليم يقوم بها المجلس وأعضاؤه .

#### ١٠- الأستاذ مختار قاسم ( الجمعية المصرية للشفافية )

- أشار إلى وجود خصوصية للمجلس القومى لحقوق الإنسان ، وتساءل عن إمكانية تحول المجلس من مجلس استشارى إلى مجلس مشارك فى صنع السياسات سواء كانت محلية أو دولية .

كما تساءل عن إمكانية قيام الدكتور بطرس غالى بجهود ترويجية لصالح المجلس القومى لحقوق الإنسان .

#### توضيح الدكتور بطرس بطرس غالى

- أوضح الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس أن مصر عضو فى الأمم المتحدة ، وبالتالي فهى تلتزم بضوابط ونمط مجالس حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة .



## توصيات

### الملتقى الثانى للمجلس مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية

الاثنين الموافق ٢٧/٦/٢٠٠٥

انطلاقاً من القناعة بأهمية العمل المشترك بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان ، تم الاتفاق - خلال الملتقى الثانى على ما يلى :

١. أن تقوم الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بموافاة المجلس القومي لحقوق الإنسان بمقترحاتها بشأن الخطة القومية التي يعدها المجلس لتعزيز حماية حقوق الإنسان ، لتضمينها في الخطة الخمسية للدولة في الفترة ( ٢٠٠٧-٢٠١١ )
٢. تشكيل " لجنة استشارية " تضم عدداً من أعضاء المجلس وممثلى عدد من الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لوضع مقترحات وتوصيات تعرض علي لجنة صياغة التقرير السنوي الذي يصدره المجلس .
٣. تشكيل " لجنة تنسيق " تضم عددا صغيرا من أعضاء المجلس وممثلين للمنظمات الأهلية - يتم الاتفاق عليهم - يتم دعوتها من قبل رئيس المجلس أو من ينوب عنه للاجتماع العاجل في حالة وقوع انتهاكات صارخة ، وذلك لتحديد المواقف التي يمكن اتخاذها ، وتوزيع الأدوار .
٤. أهمية قيام المجلس القومي لحقوق الإنسان بتشكيل لجان خاصة للتعامل مع المنظمات الأهلية تتولي تنسيق الاتصال مع تلك الجمعيات والتعامل معها بشكل يومي ، بما يوفر حلقة وصل تؤمن عملية تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية .
٥. تأييد قيام المجلس القومي لحقوق الإنسان بتشكيل لجان مؤقتة ذات طبيعة خاصة لدراسة بعض القضايا ذات الطبيعة الخاصة ، مع إمكانية استعانة المجلس بالجمعيات الأهلية النوعية المعروف عنها صلتها الوثيقة بتلك القضايا.

٦. أهمية قيام المجلس القومي لحقوق الإنسان بتشكيل لجان خاصة لمناقشة المسألة القبطية بكافة أبعادها ، والتوصل إلى توصيات حول كيفية التعامل معها.
٧. تأييد توجهات المجلس لتنظيم ندوات - تشارك في أعمالها المنظمات الأهلية - حول الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان بكافة أنواعها : السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية ، والبيئية وغيرها.
٨. أهمية قيام المجلس القومي لحقوق الإنسان بالنظر في إنشاء فروع أو مكاتب للشكاوي في المحافظات خاصة تلك التي تتصف بالطبيعة " الحساسة " ، على أن تقوم هذه المكاتب بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية الناشطة في تلك المناطق .
٩. ضرورة ان يتضمن التقرير السنوي للمجلس فصلا مستقلا يضم مشروعات القوانين التي تقدم بها المجلس للجهات المعنية للنظر في سن قوانين جديدة ، أو تعديل أو إلغاء أخرى قائمة .

## **الملتقى الثالث**

**للمجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية**

**(الإسكندرية : ١٠-١١ مايو ٢٠٠٦)**



## الجلسة الأولى

- افتتح الدكتور أحمد كمال أبو المجد - نائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان أعمال الملتقى الثالث للمجلس مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بالإسكندرية يوم ١٠ مايو ٢٠٠٦ بحضور السيدة أليسا سروع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة ، وقد شارك فى الملتقى من أعضاء المجلس : الدكتور سعيد الدقاق ، والدكتور سليمان عبد المنعم ، والدكتور فؤاد رياض ، والمستشارة سامية المتيح ، والأستاذ فهمى ناشد ، والدكتور نبيل أحمد حلمى ، والسفير مخلص قطب الأمين للمجلس .
- شارك فى الملتقى ١٨٢ مدعوا يمثلون ٧٦ جمعية ومؤسسة ومركزا تعمل فى مجال حقوق الإنسان والتنمية ، وعدد من الخبراء والمعتنئون بحقوق الإنسان ، وممثلو بعض الوزارات والمؤسسات الوطنية العربية ، والهيئات الدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان وجامعة الدول العربية ، و ممثلو بعض البعثات الدبلوماسية المعتمدة بالقاهرة ، بالإضافة إلى عدد كبير من ممثلى الإعلام .
- وقد تناول الملتقى بالنقاش ثلاث قضايا رئيسية على مدار ست جلسات عمل ، وهذه القضايا هى :
  - ١- إشكاليات العمل الأهلى فى ظل القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ المنظم لعمل الجمعيات .
  - ٢- تقييم تجربة الرقابة على الإنتخابات خلال عام ٢٠٠٥ .
  - ٣- حقوق المواطنة ورؤية المنظمات الأهلية لدور مؤسسات المجتمع المدنى .
- رحب الدكتور أحمد كمال أبو المجد فى بداية الجلسة الافتتاحية بالسادة الحضور وتمنى لهم مشاركة فعالة بالملتقى ، وقال إنه فى إطار التعاون القائم بين المجلس القومى لحقوق الإنسان وبين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ، ينظم



المجلس الملتقى الثالث بالتعاون مع هذه المنظمات مشيراً إلى أن اللقاء الأول قد تم في يناير ٢٠٠٥ وافتتحه الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المجلس ، واستهدف تبادل الخبرات وبحث سبل التعاون لتعزيز وحماية حقوق الانسان ، وقد سعى المجلس خلال هذا الملتقى إلى وضع آلية لتعزيز التعاون مع المنظمات، وتم الاتفاق على تثبيت هذا الملتقى بشكل دورى .

- وعقد الملتقى الثانى فى يونيو ٢٠٠٥ لمناقشة التقرير السنوى الأول للمجلس ، وبحث آخر المستجدات على ساحة حقوق الإنسان فى مصر ، واتفق خلاله على إنشاء لجنة تنسيقية تضم عددا من أعضاء المجلس وممثلى المنظمات غير الحكومية تكون مهمتها الاتصال والتنسيق وتبادل المعلومات مع تلك المنظمات ، وأوضح سيادته أن التعاون كان جلياً فى مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية اللتين تم إجراؤهما خلال عام ٢٠٠٥ ، خاصة فيما يتعلق بترتيب وتسهيل قيام الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بالمشاركة فى تلك المراقبة ، وتلقى الشكاوى المتعلقة بها .

- وأكد ان الذى يدقق النظر إلى منظومة حقوق الانسان فى مصر والعالم يمكنه أن يلاحظ ظاهرتين :

١. نمو الوعي بحقوق الإنسان على مستوى المواطنين ، حيث زاد فى الآونة الاخيرة الاهتمام بقضية حقوق الإنسان فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد تمثل هذا الوعي فى المطالبة على سبيل المثال بانتخابات حرة ، الحق فى العمل ، الحق فى التعبير ، الحق فى النقد ، كما قامت العديد من المظاهرات التى تطالب بتعزيز حقوق الإنسان فى المجالات السابقة ، وهذا مؤشر يعطى إنطباعاً بنمو الوعي بالحقوق الإنسانية من جهة ، وأن هناك واجبات للحكام تجاه المحكومين من جهة اخرى .

٢. تعاظم دور منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان ، رغم قسوة القيود المفروضة عليها من تشريعات ورقابة وتقييد للحريات ، وأن الحكومات لم تعد اللاعب الوحيد في مجال حقوق الإنسان في ظل إنشاء العديد من المنظمات الحقوقية ، كما أن هناك علاقة وثيقة وترابطية بين حقوق الإنسان والتنمية ، فليست هناك تنمية حقيقية دون مشاركة الجميع ودون مراعاة حقوق الإنسان .

- ولاشك في أن تحقيق الظاهرتين السابقتين لا يتم إلا بالقضاء على الانتهاكات المستمرة والتخلص منها ، ولذلك يجب مضاعفة الجهد في التصدي لها .
- وأشار سيادته إلى أن قضية المعتقلين تعتبر من الموضوعات الهامة التي يوليها المجلس اهتماماً خاصاً ، مؤكداً ضرورة العمل على تصفية أوضاع هؤلاء المعتقلين حتى يتحقق تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان ، وأضاف أنه من الموضوعات الهامة الأخرى والمثارة حالياً قضية استقلال القضاء الذي يكتسب أهميته من أنه لا شرعية لمبدأ سيادة القانون بدون قضاء مستقل وعادل .
- واستكمل حديثه بأن مصير المنظمات والمجالس ووزارات حقوق الإنسان ، لا ينبغي أن ترتبط بمصير الحكام ، وأن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان قد سبقت المجلس في هذا العمل ، ثم أنشئ المجلس لتتويج مسيرة حقوق الإنسان في مصر ، ولمساعدة هذه المنظمات ومعاونتها في ترسيخ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مصر من خلال التعاون المتبادل الذي نأمل أن يكون تاماً في المرحلة القادمة .
- وأخيراً وجه سيادته الشكر إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على مجهوداته المستمرة وتعاونيه مع المجلس في تعزيز حقوق الإنسان بمصر من خلال نشر الاتفاقيات الخاصة بذلك ، كما وجه سيادته الشكر إلى المؤسسات الوطنية للدول العربية التي شاركت في هذا المؤتمر ، ورحب بالسيدة الوزيرة خديجة الهيصمي

وزيرة حقوق الانسان بجمهورية اليمن الشعبية ، والسيد الأستاذ خالد العطيه رئيس  
الهيئة الاستشارية القطرية .

### ثم أعطيت الكلمة للدكتور فؤاد رياض لإلقاء كلمة المجلس التي جاء فيها :

#### **السيدات والسادة الحضور ...**

وأنتم محل الترحيب والتقدير في تجمعنا هذا والذي نعول على مشاركتكم  
المثمرة وجهدكم بأن نحقق الأهداف المنشودة ، فاسمحوا لي في البداية أن نرحب  
بضيوف هذا الملتقى من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الشقيقة  
والصديقة، وكذلك من المنظمات غير الحكومية الدولية ، والسادة ممثلي البعثات  
والهيئات والمنظمات الدولية غير الحكومية المعتمدة في مصر ، وشكر خاص لممثلي  
وزارتى الخارجية المصرية والعدل والجامعة العربية ، ودعوني هنا أرحب باسمكم  
جميعا بالسيدة الوزيرة خديجة الهيصمى وزيرة حقوق الإنسان بجمهورية اليمن الشعبية  
وهي التي منذ توليها الوزارة تدفع بالمشاركات العربية البينية من رؤية ثاقبة باعتبارها  
تبادلاً للخبرات ومن منطلق ميراث ثقافى ولغة واحدة يمكن أن يحقق الكثير لعالمنا  
العربى ، وهى الجهود التى نشاركها وتصب فى خانة تعزيز حقوق الإنسان العربى ،  
وشكر خاص للسيد / خالد العطية رئيس الهيئة الاستشارية القطرية ، والشكر موصول  
لحضراتكم لمشاركتكم وجهدكم المشهود فى فعاليات الملتقى الثالث ، حيث سبق أن  
التقىنا فى يناير ٢٠٠٥ وكان لقاءنا الأول الذى افتتحه الدكتور بطرس بطرس غالى  
رئيس المجلس ، لقاء مفتوحاً هدفنا من ورائه تبادل الآراء والخبرات ، وبحث سبل  
التعاون معكم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، حيث تم استعراض القواسم المشتركة  
لترسيخ علاقة صحية للتعاون البناء ، وتم طرح فكرة تثبيت هذا الملتقى فى شكل مؤتمر  
سنوى ، كما سعى المجلس معكم من خلال هذا الملتقى إلى وضع آليات جديدة لتعزيز  
هذا التعاون لتدعيم مسيرة حقوق الإنسان فى مصر .

ثم كان اللقاء الثانى فى يونيو ٢٠٠٥ لمناقشة التقرير السنوى الأول للمجلس و آخر المستجدات على ساحة حقوق الإنسان فى مصر ، والتعرف على رؤاكم وبحث كيفية تنشيط التعاون المشترك ، واتفق فى هذا اللقاء على آلية اللجنة التنسيقية التى ضمت فى عضويتها عددا من أعضاء المجلس القومى لحقوق الإنسان وممثلى المنظمات الأهلية ، تكون مهمتها الاتصال والتنسيق مع هذه المنظمات والتعامل بما يوفر حلقة وصل تؤمن عملية تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية ، وهو الأمر الذى لم يتبلور بعد إلا فى الإعداد لعملية مراقبة الانتخابات سواء فى الترتيب أو تسهيل مهمة المراقبين وتلقى شكاواهم... إلخ ، وفى هذا الصدد قد تتفقون أنه من المناسب إنشاء هيئة وطنية مستقلة لإدارة الانتخابات تضم ممثلى الجمعيات والمؤسسات والهيئات غير الحكومية الراغبة فى المشاركة وفقاً لمبادئ القانون المصرى ، وبما يتوافق أيضاً والمواثيق والاتفاقيات والعهود الدولية المتعلقة بالانتخابات الحرة النزيهة . وفى هذا الإطار يهدف هذا الملتقى إلى استكمال العمل التنسيقى ، وبعد التشاور المسبق على أهم القضايا تم الاتفاق على المحاور الآتية :

- ١- ورقة عمل حول إشكاليات العمل الأهلى وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بعنوان (قانون الجمعيات .. مدونة قانونية .. تقييداً للحرية ) ، يعقبها مناقشات ومقترحات بشأن تعديل قانون الجمعيات الأهلية .
- ٢- ورقة عمل حول تجربة الرقابة المحلية على الانتخابات خلال عام ( ٢٠٠٥ ) بعنوان (تقييم دور منظمات المجتمع المدنى فى مراقبة العملية الانتخابية ٢٠٠٥ ) ومقترحات حول تقنين الرقابة على الانتخابات .
- ٣- حقوق المواطنة ورؤية المنظمات الأهلية لدور مؤسسات المجتمع المدنى .

وفى النهاية .. وأنا أتوجه لكم فى جمعنا هذا من ملتقانا الثالث ومن هذه المدينة رمز التلاقى والتعايش والتسامح ، أنتهز هذه المناسبة لأشيد بجهودكم ودعمكم للعمل



الحقوقى فى مصر باعتباره الأساس لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان فى مصر مؤكداً على استمرار التعاون معكم لتحقيق ذلك .

### ثم ألفت وزيرة حقوق الإنسان فى اليمن كلمة جاء فيها مايلى :

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنى أن أكون حاضرة اليوم ملتقاكم الثالث ، وأقدرغالياً الدعوة الكريمة التى تلقيتها من المجلس القومى لحقوق الإنسان للمشاركة فى هذا الملتقى ، والاطلاع على تجربة عمل المؤسسات الأهلية فى بلدنا الثانى مصر ، بما يعزز من تبادل الخبرات فى مجالات حقوق الإنسان وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدنى .

قد استند برنامج الحكومة اليمنية فى رؤيته للتوجهات المرتبطة بالحريات العامة وحقوق الإنسان ، على أن تأمين حقوق الإنسان غاية فى سياق إقامة دولة المؤسسات وبناء مجتمع حر ومتعدد وحياة كريمة ، وتنمية الوعى السياسى لدى المواطنين بحقوقهم السياسية وما تكفله القوانين من حقوق وحريات ، وتجسيد قيم الحرية وحقوق الإنسان من خلال مواصلة تمكين جميع أبناء الشعب من اختيار ممثليهم فى مختلف المؤسسات الدستورية وتكوينات السلطة المحلية ، ومراقبة أعمالها من قبل المواطنين إعمالاً لحقوقهم الدستورية، وتشجيع قيام الصحافة بدورها فى النقد والرقابة وتنمية الوعى السياسى ، وتشجيع الصحافة الخاصة والحزبية لضمان تنوع الآراء والتركيز على نبذ ثقافة العنف والتطرف والإرهاب ، والتوسع فى الممارسة الديمقراطية تأكيداً لاحترام تعدد الرأى واحترام الحقوق السياسية للمعارضة فى المنافسة والتعبير عن آرائها بكافة الأساليب التى كفله القانون ، وترسيخ العمل بقواعد الشفافية والمساءلة بما يتيح الرقابة المؤسسية والشعبية على الأجهزة التنفيذية ، وتعزيز دور المؤسسات الرقابية المستقلة عن نشاط الحكومة ، وتجسيد وتعزيز أداء وزارة حقوق الإنسان من أجل المراجعة المستمرة للإجراءات والسياسات ، وبما يكفل ويضمن عدم المساس بحقوق الإنسان والحريات العامة فى كل إجراء حكومى، وفى مجال مؤسسات المجتمع المدنى



أكد برنامج الحكومة أهمية تعزيز العمل مع مؤسسات المجتمع المدني المهنية والإبداعية فى تنمية الوعى الديمقراطى وتوسيع المشاركة الشعبية ، ووضع وتنفيذ برامج تتيح لمؤسسات المجتمع المدني الانسجام فى الأنشطة الاقتصادية والتنمية المختلفة ، وتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

### ملامح عمل الوزارة فى إطار المجتمع المدني :

فى ظل التوجهات الدولية والحكومية التى تحفز الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ونشر ثقافة الحقوق ، وانطلاقاً من إيمان الوزارة بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فى بلادنا مهمة جلية ، وتكتنفها صعوبات تجعل تضافر وتنسيق جهود جميع الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية ضرورة حتمية لا يمكن بأى صورة من الصور تجاوزها أو تجاهلها.

وتعمل وزارة حقوق الإنسان على تعزيز مجالات التعاون مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العاملة فى مجال حقوق الإنسان ، وقد خصصت الوزارة فى هيكلها التنظيمى إدارة عامة تعنى بشئون المجتمع المدني وتتولى تنفيذ مجموعة من المهام المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني وحقوق المرأة والطفل من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات حقوق الإنسان وحمايتها. وتعمل هذه الإدارة على تطبيق ذلك من خلال التنسيق مع تلك المؤسسات لبحث مجالات التعاون معها بما يخدم قضايا حقوق الإنسان ، والعمل معها بهدف خلق شراكة فى مجال الأنشطة والبرامج الهادفة إلى تنمية الوعى الحقوقي وتطوير المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان، والتنسيق مع الجهات المعنية بحقوق المرأة والطفل بهدف تعزيز الشراكة وتأمين الحقوق المكفولة .

## مجالات عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان :

تشهد الساحة اليمنية تنوعاً ملحوظاً لأنشطة وبرامج المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان ، حيث تناولت تلك الأنشطة نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال تنفيذها الدورات التدريبية وورش العمل واللقاءات والندوات والمحاضرات والدراسات والأبحاث الميدانية وأوراق العمل والإصدارات الدورية والتقارير. ومع تنامي دور المجتمع المدني في مجالات حقوق الإنسان خصصت بعض الصحف أبواباً ثابتة لرصد قضايا أو انتهاكات حقوق الإنسان . وتحل قضايا المرأة مكانة هامة في أنشطة المجتمع المدني ، وقد بدا ذلك جلياً من تعدد الأنشطة الهادفة إلى النهوض بالمرأة في جميع المجالات والتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة - التشريعات المتصلة بالمرأة - مناهضة العنف ضد المرأة - بناء قدرات المرأة وضمان مشاركتها الفعلية في الهيئات المنتخبة ... إلخ ، كما حظى الجانب التشريعي المتعلق بالمرأة باهتمام كبير من خلال الأنشطة التي تهدف إلى دراسة القوانين بغية تطويرها حماية لحقوقها.

كما تشمل تلك الأنشطة المجالات المتصلة بحقوق الطفل كالحد من عمالة الأطفال ، وحقوق الطفل والأحداث ، والمعاقين ، بالإضافة إلى الاهتمام بالحقوق والحريات العامة وعلى وجه الخصوص الحريات الصحفية ، تدريب الإعلاميين والإعلاميات على مهارات التعاطي مع فنون التحرير الصحفي، وقضايا حقوق الإنسان. وامتد نشاط بعض تلك المنظمات لتنظيم فعاليات ذات صبغة عربية وإقليمية كتأكيد على عالمية حقوق الإنسان التي لا تفصلها الحدود الجغرافية من جهة ، وتضامناً مع قضايا حقوق الإنسان من جهة أخرى .

ومن الإنصاف الإشارة إلى مبادرة حزب المؤتمر الشعبي العام في مجال النهوض بالمرأة التي أعلنها في مؤتمره العام السابع في ديسمبر ٢٠٠٥ ، ونفذها في مختلف مستويات تكويناته القيادية ، حيث أكد المؤتمر على وضع السياسات والإجراءات الهادفة إلى تطوير مشاركة المرأة في المجتمع وتفعيل دورها في الحياة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال توسيع مشاركة المرأة في الهيئات التمثيلية المختلفة ، وتحديد نسبة ١٥ ٪ من المقاعد للنساء في الدوائر الانتخابية للمجالس المحلية والبرلمانية ، ودفع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى ذلك ، زيادة تمكين المرأة من شغل المناصب الوزارية والدبلوماسية والقيادية في مؤسسات وأجهزة الدولة، مواصلة مراجعة القوانين والنصوص ذات الصلة بالمرأة التى تكفل إزالة كل أشكال التمييز السلبى ، والاهتمام بالقضايا المتصلة بالعنف ضد المرأة بكافة صوره ومظاهره .

- تلعب مؤسسات المجتمع المدني فى اليمن دوراً فاعلاً فى الرقابة على الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية .
- أشركت الحكومة ممثلين عن المجتمع المدني فى إعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦/٢٠١٠) .
- أنشئت مجموعة عمل من المجتمع المدني تعمل فى المجالات المتصلة بالحقوق فى التنمية ، تمثل شراكة مع وزارة التخطيط والتعاون الدولى .
- فى الختام أكرر شكرى وتقديرى للمجلس القومى لحقوق الإنسان ولكل الأدوار التى بذلت لإنجاح ملتقاكم الكريم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

### كلمة السيدة أيسار سروع ( الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة )

- تحدثت السيدة أيسار سروع ، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة فرحبت باسم البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى مصر بالتعاون مع المجلس القومى لحقوق الإنسان فى الملتقى الثالث بين المجلس والمنظمات الأهلية الذى يركز على تفعيل دور المجتمع المدني فى التنمية البشرية وحقوق الإنسان بمصر ، وأكدت أن هناك ثلاثة محاور تتعلق بهذا الدور :

**المحور الأول :** أهمية المجتمع المدني والدور الريادى الذى يلعبه فى عملية التنمية ، ومفهوم البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لمؤسسات المجتمع المدني فى التنمية الإنسانية والديمقراطية ، فتعود العلاقة الوثيقة بين المنظمات المحلية والدولية إلى دور الامم المتحدة فى الربط بينهما فى كافة نواحي العالم ، فقد كانت المنظمات غير الحكومية تتصف بالضعف مما أدى أن يصبح دورها مهمشاً إلى حدٍ ما مما دفع أمين عام الامم المتحدة السيد كوفى عنان إلى إنشاء لجنة عليا لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتنشيط العلاقات التنموية ، وقد نتج عن هذه اللجنة بعض التوصيات التى وضعت موضع التنفيذ بدءاً من نهاية عام ٢٠٠٥ ، وأهم هذه التوصيات مايلى :

- مشاركة المجتمع المدني فى عملية التنمية .
- وضع آليات لتوسيع الحوار والمشاركة فى برامج منظمات الأمم المتحدة .
- وضع ميزانية مالية خاصة لدعم مؤسسات المجتمع المدني لتمثيلها فى كافة المحافل المحلية والإقليمية و الدولية .
- تفعيل دور الحوار بين المنظمات الدولية والحكومية مع سائر منظمات المجتمع المدني .
- إنشاء وحدة خاصة داخل مكاتب منظمات الأمم المتحدة لتنشيط دور المجتمع المدني فى عملية التنمية الإنسانية والبرامج والسياسات العامة .
- كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على علاقة نشطة مع مؤسسات المجتمع المدني فى كافة المجالات وذلك لتحقيق أهداف التنمية . أما بالنسبة لتعاون البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مع المجتمع المدني فهناك ثلاث قيم لمفهوم الحكم الرشيد :
- احترام حقوق الإنسان فى كل من الدولة ، المجتمع ، الأفراد والقطاع الخاص .
- حقوق الإنسان جهاز قائم عادل ونزيه .



- أن تتفق حقوق الإنسان وتتخذ بعين الاعتبار في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

**المحور الثاني :** تمتع المجتمع المدني بمناخ ملائم لكي يلعب دور الشريك الكامل في عملية التنمية والتطور ، هذا المناخ يشمل القوانين المنظمة لأعمال و أهداف مؤسسات المجتمع المدني ، كما أن هناك حوالى (١٨) منظمة غير حكومية عاملة في مصر وقد لعبت دوراً هاماً في توفير الخدمات الصحية والثقافية والبرامج الاجتماعية ، وأكدت سيادتها أنه على مدى الثلاثة عقود الماضية قامت منظمات المجتمع المدني في مصر بنشاطات وبرامج للتنمية المحلية وحقوق الإنسان والمرأة والطفل ، والقضايا البحثية المتعلقة بخفض الفقر والإبطالة وتوفير فرص العمل . كما تلعب تلك المؤسسات دوراً هاماً في دعم جهود الدولة في التنمية الديمقراطية والمشاركة في التنمية المحلية والمناطق النائية في مصر ، وفي هذا الصدد أخذت الحكومة المصرية عدداً من الخطوات لتطوير الآلية القانونية ولهذا تم إصدار قانون عام ٢٠٠٢ للجمعيات الذي يعطى الحق للجمعيات في التسجيل الرسمي والمشاركة في كافة المجالات التنموية ، إلا أنه مازال هناك بعض التحديات والصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في مصر وأبرزها الضعف المؤسسي ، وصعوبات التمويل ، وضعف المشاركة ، وغياب مفهوم وممارسة التطور المؤسسي .

### **المحور الثالث : أهم العوامل لتفعيل دور المجتمع المدني في مصر**

- الإطار القانوني المتعلق بتفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة الكاملة مع الدولة لتحقيق الأهداف الضرورية للتنمية الإنسانية .



- هيكله وظيفية للاتحاد العام للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني عن طريق وضع أسس ديمقراطية وتمثيل واسع لكافة مؤسساته ، ووضع برنامج عمل يهدف إلى دعم خطط التنمية وبرامج الإصلاح وخفض الفقر ، ويقود الحوار بين المجتمع المدني حول مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية .
- النقلة النوعية في العلاقة المنظمة بين الدولة والمجتمع المدني ، وأشارت هنا إلى دعوة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ لإنجاز تلك النقلة تحقيقاً للمشاركة الفعالة في عملية الإصلاح الوطنى ، وأكدت على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى إنشاء لجنة استشارية لممثلى المجتمع المدني للتأكيد على الشراكة الوثيقة ، ووضع برامج للتنمية وخطط وطنية لتحقيق النمو وخفض الفقر .

### وانتهت السيدة أليسا كلفتها بطرح ثلاث نقاط هامة ، هي :

١. مدى نشاط المجتمع المدني وتفعيله فى مجال حقوق الانسان .
٢. توفير المناخ الملائم وخطوات تفعيل ذلك المناخ .
٣. رؤية المجتمع المدني فى مصر لدور البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى تفعيل ودعم الدور التنموى .

### ثم إستعرض الأستاذ طارق خاطر – مدير جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

#### إشكاليات العمل الأهلى وفق قانون الجمعيات ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على النحو التالى :

#### العمل الأهلى والدور المأمول :

يمكن تلخيص الحالة المصرية بوصفها " حاكما رشيداً لشعب فى طور النمو " فبالرغم من التعدد الحزبى إلا أن سياسة الحزب الواحد هى المتبعة ، حيث تجرى

الأمر وتتخذ الإجراءات والقرارات الإدارية وتسن القوانين في غياب أو تغييب لممثلي القوى الاجتماعية في مصر من أحزاب سياسية ونقابات عمالية ومهنية واتحادات طلابية ، ولا أدل على ذلك من هيمنة الدولة على قطاع العمل الأهلي مستخدمة في ذلك الصلاحيات التي يتيحها لها القانون المنظم لمؤسسات المجتمع المدني رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وهو القانون الذي يدس أنف أجهزة الأمن المصرية في تفاصيل الحياة الخاصة لتلك المؤسسات بداية من اعتراض تلك الأجهزة على شخص أحد المؤسسين ، مروراً بأهداف تأسيس هذه المؤسسة أو تلك ، نهاية بالتدخل السافر في أنشطتها .

ولا يمكننا فهم إصرار الدولة على ذلك سوى خشيتها من إفلات زمام الأمور من يدها لصالح القوى المنادية بالإصلاح السياسي ومواجهة الفساد الذي بات ملمحاً بادياً لأي مراقب للشأن المصري . كما أن الإصرار على فرض الوصاية على الجمعيات الأهلية في مصر - بالمخالفة لما هو متعارف عليه في باقي الدول المتحضرة - لا يمكن فهمه بمعزل عن السياسة التي تتبعها الدولة دوماً حيال الأحزاب السياسية والنقابات بل والصحافة والإعلام ، وعلى سبيل المثال الحراسة المفروضة على بعض النقابات المهنية ، والهيمنة على الاتحادات والنقابات العمالية ، والتضييق على ممارسة الأحزاب السياسية لدورها ، واحتكار أجهزة الإعلام . حتى أن الحكومة حين أرادت أن تصدر قانوناً للصحفيين ، لم تأخذ رأي الصحفيين المعنيين بهذا القانون ، وحين وعد رئيس الدولة بإلغاء حبس الصحفيين في قضايا النشر منذ أكثر من عامين لم يتم الوفاء بالوعد ، وحين طالب القضاء منذ أكثر من عشرين عاماً ووافق رئيس الدولة منذ خمسة عشر عاماً على صدور هذا القانون لم يتم أيضاً الوفاء بما تمت الموافقة عليه ، وفيما يبدو فإن الوعود التي تضمنها البرنامج الانتخابي لرئيس الدولة - الذي فاز بفترة رئاسية خامسة - والخاصة بالإصلاح السياسي قد ذهبت أدراج الرياح .

وتعاني الحياة السياسية على مدار السنوات القليلة الماضية حالة من الاستقطاب الذي أدى لاحتقانات متعددة ومتفرقة تشهدها الساحة العامة حالياً ، وهي احتقانات تتفجر

على شكل احتجاجات تطالب وتلح على ضرورة إنهاء سيطرة السلطة التنفيذية على صلاحيات باقى السلطات إعمالا لمبادئ الدستور . وما الموقف البطولى الذى يتخذه نادى قضاة مصر حاليا لنيل استقلالهم عن السلطة التنفيذية إلا مؤشرا دال على المستوى المتردى الذى وصلت اليه الأحوال ، وماذا يمكننا أن نقول بعد أن وصل الأمر إلى التعدى بالضرب على رئيس محكمة أمام مقر " نادى قضاة مصر " الذى تم حصاره أكثر من مرة بالآلاف من جنود وضباط الشرطة .

وفى ظل وضع محلى بالغ التعقيد وظرف عالمى لايقبل التباسا ، ووسط غواية وإغراء التملص من مسؤوليتها ، راحت الدولة المصرية تلهث وراء توصيات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين ، وقطعت الدولة شوطا كبيرا على طريق تحرير السوق فيما عرف اصطلاحا " بإعادة الهيكلة " وهو ما روجت له الأجهزة الاعلامية باسم " برنامج الخصخصة " بوصفه الخيار الوحيد المتاح للإصلاح الاقتصادى وتحقيق التنمية الشاملة ، وقد يرى البعض أن هناك ضرورات حتمتها طبيعة الامور للسير فى هذا المسار والتخلى عن المشاريع الكبرى التى سبق أن روجت لها الدولة شخصا فى مرحلة سابقة ، ومنها بناء قطاع عام قوى قادر على تلبية الاحتياجات الوطنية ، بل قادر على المنافسة فى السوق العالمية وفق سياسة تنمية طموحة لا تعوزها المسؤولية ولا ينقصها الالتزام حيث نص الدستور المصرى على أن ملكية هذا القطاع العام وبنيتها الأساسية الى الشعب ، وقد تحمس هذا البعض لذلك التوجه زاعمين أنه سيؤدى بالضرورة إلى إدخال اصلاحات سياسية يتطلبها توفير المناخ الجاذب للاستثمار ، وفى نهاية المطاف تأسيس دولة تحترم الدستور وتخضع للقانون ويصان فيها مبدأ الفصل بين السلطات .

وبالرغم من أن الضغوط التى تمارسها القوى الخارجية على الحكومة المصرية للمطالبة بتحقيق الإصلاح السياسى فى مصر لها دور بارز فى قيام الدولة مؤخرا بتوسيع الهامش الديمقراطى ، إلا أن تلك الضغوط تخضع بالضرورة لمصالح تلك

القوى ، ولا يجوز التعويل عليها كثيرا إذا ما كانت هناك رغبة حقيقية فى الإصلاح السياسى والاقتصادى لمصلحة غالبية المواطنين من أبناء هذا الوطن ، وعلى القوى الداعية إلى التغيير الديمقراطى إدراك أن الالتحام بطموحات المواطنين وضمان حقوقهم والدفاع عنها هو السبيل الوحيد لإكساب دعواهم زخما قادرا على الاستمرار فى طريق الوفاء بمطالب الإصلاح الحقيقى ومصادقية تساهم فى زيادة تأثيرهم حتى وإن بدا الطريق إلى ذلك طويلا وشاقا.

لقد بدأت مصر مسيرة الإصلاح السياسى منذ أكثر من ثلاثين عاما شهدت خلالها من الإخفاق أكثر من النجاح ، ومرجع ذلك إلى عيوب هيكلية فى بنية الدولة المصرية جعلتها تسير بوجل على الطريق الديمقراطى ويبدو مسارها مترددا تارة ومتعرجا تارة أخرى على طريقة خطوة للأمام وخطوتين للخلف، وقد يرجع ذلك فى الأساس إلى التشوهات التى أصابت التطور الاجتماعى للدولة وتجليات ذلك على المسارات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، أو لسيادة روح النفاق للحاكم وانتهازية بعض النخبة المتفشية فى مناحى الحياة ، ويبدو أن الذهنية التى ترسم ملامح السياسة العامة للدولة فى مصر ما زالت متمسكة بمقولات تنتمى لعصر غير العصر ، متذرة بدعاوى الأمن القومى لكى تفرض هيمنتها على كافة مؤسسات العمل الأهلى فى مصر. وتبدو المفارقة فى هذا الموقف الذى تبديه الدولة حيال " جمعيات رجال الأعمال " التى تسمح لها الدولة بالتدخل فيما زعمت " للغير " أنه سر من أسرارها المقدسة ، مثل سن القوانين ، ورسم السياسات ، ووضع الخطط الخاصة بالتنمية ، بل وصل الأمر فى بعض الحالات إلى ممارسة الضغوط على الحكومة لاتخاذ سياسات بعينها تلبيه لمطالب تلك الجمعيات .

لقد اتخذت الدولة دوما التدابير التى تكفل لها تقييد عمل مؤسسات ومنظمات العمل الأهلى وتكبيل حريته والتدخل فى شئونه ، وهو ما تمثل فى هذه الترسانة الضخمة من القوانين المقيدة للحريات ، وعلى عكس قانون الجمعيات سنة ١٩٤٥ -



الذى أخضع إنشاء الجمعيات لمجرد الإخطار - قامت الدولة بتأميم قطاع العمل الأهلى بإصدارها القانون ٣٢ لسنة ٦٤ الذى تم إلغاؤه بعد صدور القانون القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، وبعد الطعن بعدم دستورية هذا القانون فى عام ٢٠٠٠ صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذى أكد على هيمنة الدولة على عمل مؤسسات المجتمع المدنى ، كما جاء بالمواد الخاصة بتأسيس الجمعيات والمؤسسات وضرورة موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية كشرط أساسى للنشأة وليس الإخطار ، وكذلك المادة الخاصة بتحديد أوجه النشاط ، وكذلك المادة الخاصة بالتمويل الداخلى والخارجى والتبرعات الأهلية ، والمادة الخاصة بحق رئيس الجمهورية فى تعيين أعضاء الاتحاد العام رغم المطالبة بأن يكون الاتحاد العام بالانتخاب .

وتنطلق فلسفة الدولة فى تعاملها مع المجتمع الأهلى من رؤية تقوم على افتراض أن القائمين على هذا العمل خونة أو عملاء للخارج وفى بعض الأحوال مجرد لصوص ، وهو ما يتبدى فى تجاهل الحكومة المصرية للأصوات التى تدعوها إلى تحرير العمل الأهلى بالرغم من أن الدساتير المصرية ابتداء من دستور ١٩٢٣ وانتهاء بنص المادة ٥٥ من الدستور الحالى تضمن كفالة الحق فى التجمع السلمى وتكوين الجمعيات . وقد فرض الدستور على السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتاه كفيلاً بصون الحقوق والحريات العامة ، وفى الصدارة منها حرية الاجتماع .

ونرى أن العمل الأهلى الحديث بفرعيه " حقوق الانسان والتنمية " له مفهوم جديد وهو يختلف عن القطاع التقليدي للعمل الأهلى والممثل لمنظمات ومؤسسات رعاية الأيتام والأرامل والأطفال المحرومين والفقراء عموماً ، أى منظمات أعمال الخير والبر والإحسان ، ولأن هناك معايير إنسانية أكثر تقدماً وتحضراً ، فلا بد لقطاع المجتمع المدنى أن يكون له رأى فى السياسات الاقتصادية للدولة وفى توزيع الثروة فى المجتمع ، وفى معاملة أجهزة الحكومة للمواطنين وفى تسير مصالحهم ، بل والحفاظ على كرامتهم .



ورغم القناعة التامة بأن المناخ العام وليس نصوص القانون فقط هو الضمان الحقيقي للحقوق والحريات ، ومع الإقرار بأن العمل الأهلي لا يدور في الفضاء المجرد، إنما يدور في فلك سياسي وفي إطار بنية معينة ولم تتغير هذه البنية جوهرياً ، فإن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ترى أن القانون المنظم لعمل الجمعيات الأهلية حالياً في مصر ، حيث جاء مجافياً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان فإنه يفتقد بالضرورة إلى المشروعية ، ولا بد أن يصدر قانون جديد بمشاركة ومناقشة المعنيين بالأمر على أن تراعى فيه الضمانات التي نصت عليها تلك المواثيق. ولا بد من حسم التخوف الذي تسببه الدولة تجاه القوى المدنية الساعية إلى تأسيس حياة ديمقراطية سليمة، وينبغي صيانة حقوق وحريات الجمعيات الأهلية في ممارسة نشاطها بحرية تامة ودون وصاية أو رقابة على سياساتها ، على أن يقتصر دور الدولة على الإشراف على أوجه صرف الأموال التي تتلقاها تلك الجمعيات عبر الأجهزة الرسمية ممثلة في الأجهزة الرقابية ، وينبغي تحرير العمل الأهلي في مصر لكي تساهم مؤسساته في التفاعل الإيجابي والبناء مع مظاهر التخلف الاجتماعي ومشاكله المتمثلة في الفقر والامية والجهل والبطالة والتضخم والتخلف والفساد ، وهو ما انعكس جلياً فيما شهدته الانتخابات الأخيرة التي تمت خلال السنة الماضية من ظواهر تدعو للأسى والحزن على ما آلت إليه الأمور .



## صداع الديمقراطية خير ألف مرة من سرطان القمع

### العمل الأهلي إشكاليات و قيود

لا تغيب عن البال الأهمية القصوي للجمعيات الأهلية و مؤسسات العمل الأهلي باعتبارها شريكا للحكومات في دفع عجلة التنمية البشرية وتطوير المجتمعات والأفراد وحماية حقوقهم ضد أى جور أو ظلم ، وبشكل عمومي فإن مؤسسات العمل الأهلي تعد شريكة للحكومات في قيادة المجتمعات والأفراد نحو ما هو أفضل على كافة المستويات لتحسين حياة الأفراد . وتبدو مصلحة المجتمع مؤكدة في ازدهار و تطور دور المجتمع الأهلي باعتباره شريكا أساسيا للحكومات ومكملا لدورها ، ومن ثم لابد أن يكون هناك تكافؤ في العلاقة بين الحكومات ومؤسسات العمل الأهلي وليس أقل من ذلك ، بحجب وصاية الحكومات علي تلك المؤسسات الأهلية أو تبعيةها لسلطة الحكومة بشكل مطلق ، ومن هنا يمكن لتلك المؤسسات أن تلعب دوراً حقيقياً و فاعلا في التنمية وتطوير الأوضاع الاجتماعية .

ولا يتأتى ذلك الدور إلا من خلال منظومة قانونية تبرز دور الحريات وتحافظ علي حق المواطنين في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات دونما تدخل من السلطة تحت أي مسمي مثل المصالح العليا للدولة ، بل يجب أن تحاط حقوق الأفراد وحررياتهم بسياسات من الضمانات التي تكفل تفعيلها .

ولابد أن نلفت الانتباه إلي أن الحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي من أهم وأبرز الحقوق اللصيقة الصلة بالإنسان والتي يؤكد مدي التمتع بها علي مدي المشروعية والديمقراطية القائمة في المجتمع ، بل إنه لا يكون مبالغاً فيه إذا ما قلنا إنه يؤكد علي وجود نظام قانوني مشروع من عدمه يبيح من مشروعيته للأفراد المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد . ومن هنا نستطيع أن نحدد ملامح هذه الورقة في كونها تتناول الآتى :

١- التأسيس القانوني لحرية تكوين الجمعيات .

٢- حرية تكوين الجمعيات والقانون .

## المحور الأول

### التأسيس القانوني لحرية تكوين الجمعيات

يعد الحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي من الحقوق الأساسية والملتصقة بالإنسان بطبيعته وكيونونه الاجتماعية ، وفي هذا السياق فقد أولت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان عنايتها في صيانة ذلك الحق نصا . وقد جاء علي رأس هذه الاتفاقيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أكدت مادته الـ (٢٠) علي أن " لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية ، ولا يجوز إرغام أحد علي الانتماء إلى جمعية ما " ، وتنص المادة (٢١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية علي أن " يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به ، ولا يجوز أن يوضع من القيود علي ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي ، أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم " ، ثم جاء نص المادة (٢٢) من ذات العهد علي أن :

• لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين بما في ذلك حق إنشاء النقابات و الانضمام إليها من أجل حماية مصالحه .

• لا يجوز أن يوضع من القيود علي ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون و تشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم ، ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية علي ممارسة هذا الحق ، وقد أكدت ذلك المعني المادة

الخامسة من الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، وكذلك المادة العاشرة و الحادية عشرة من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب . وجماع هذه النصوص وخلصاتها يؤكد علي أن الحق في التنظيم و حرية تكوين الجمعيات من الحقوق الأساسية التي لا يجوز مصادرتها ، ولا يجوز إنقالها بالقيود إلا تلك القيود التي تعد مقبولة من المجتمع الدولي الديمقراطي والتي يشترط فيها :

- أن يكون منصوحا عليها بقانون .
  - أن تكون مقبولة في المجتمع الديمقراطي .
  - أن تكون مفروضة لتحقيق أغراض محددة مثل الأمن الوطني والنظام العام .
- وهنا لابد أن نؤكد علي عدم فصل تعريف فكرة النظام العام أو الآداب العامة أو السلامة العامة والأمن القومي عن المذهب السياسي و الاجتماعي الذي يسود المجتمع فإن أي نظام سياسي يطلق حرية أفرادده لا يقبل تدخل الدولة في أنشطتهم إلا بالقدر الضروري ، فإنه يترتب علي ذلك أن نقل المصالح العامة التي تمثل فكرة النظام العام أو السلامة العامة أو الأمن القومي . أما إذا كان السائد هو نظام استبدادي يقدم مصلحته علي مصلحة مواطنيه ، ويدعو إلى تدخل الدولة في أوجه نشاط مواطنيه تحقيقا لمصالح معينة ارتقت تلك المصالح إلي مرتبة المصلحة العامة ، وهو ما يترتب عليه اتساع فكرة النظام العام تبعا لتزايد تلك المصالح واتساعها ( قانون الجمعيات ١٥٣ لسنة ٩٩ - قرن من الزمان إلى الوراء - عبدالله خليل - رواق عرابي - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - العدد ١٧ ص ٢٣ ) .

### الدستور المصري و تكوين الجمعيات

جاء الدستور المصري الدائم لسنة ١٩٧١ مقرا للحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات حيث تنص المادة (٥٥) منه علي أن " للمواطنين حق تكوين



الجمعية علي الوجه المبين في القانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري " و تذهب المادة (٥٦) من الدستور في فقرتها الاولى إلي أن " إنشاء النقابات و الاتحادات علي أساس ديمقراطي حق يكفله القانون ، و تكون لها الشخصية الاعتبارية " .

ومن خلال هذين النصين الدستوريين فإنه يجب علي المشرع حال تنظيمه لهذه الحقوق أن يلتزم بالمحافظة علي ما أتى به النص الدستوري من وجود هذا الحق أو تلك الحرية و كفالة ممارستها ، فلا يجوز له مصادرة تلك الحرية أو الانتقاص منها أو الجور عليها إذ أنه لابد وأن يعي المشرع أنه مقيد بمفهوم ديمقراطي تبناه الدستور بصورة صريحة .

وهذا المعنى أكدته المحكمة الدستورية العليا بقولها " وحيث أن الأصل في سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنها سلطة تقديرية مالم يقيد بها المشرع بضوابط معينة تحد من انطلاقها وترسم بالتالي حدودا لممارستها لا يجوز تخطيها ، وكان الدستور إذ يعهد إلي السلطة التشريعية تنظيم موضوع معين فإن تشريعاتها في هذا الإطار لا يجوز أن تتال من الحق محل الحماية الدستورية وذلك باقحامها بالنقص أو الانتقاص - المنطقة التي اعتبرها الدستور مجالا حيويا لهذا الحق لضمان فاعليته. ( الحكم رقم ٢٧ لسنة ٨ ق. د. جلسة ١٩٩٢/١/٤ ج.ر العدد ٤ في ١٩٩٢/١/٢٣ ) .

ومن خلال ذلك العرض نجد أن كلا من المشرع الدولي أو الشارع الدستوري قد اعتنى عناية فائقة بالحق في التجمع وحرية تكوين الجمعيات بحسبها من الحقوق و الحريات الشخصية الدافعة إلي التقدم في مناحي الحياة المختلفة . إذ أن الحرية ليست فقط أساسا لتقييم النجاح أو الفشل ، بل أنها أيضا المحدد الرئيسي للمبادرة الفردية والفاعلية الاجتماعية إذ أن المزيد من الحرية يعزز قدرة الناس علي مساعدة أنفسهم ،

وكذا علي التأثير في العالم ، وهذه مسائل محورية بالنسبة إلي عملية التطوير والتنمية .  
( التنمية حرية - امارتياص - عالم المعرفة العدد ٣٠٣ - ص ٣١ )

## المحور الثاني

### القانون و الحق في تكوين الجمعيات

في البدء لابد أن نؤكد علي أن إصدار قانون بهدف تدعيم وتحرير العمل الأهلي إنما يعبر عن إرادة سياسية ، فعندما يصدر قانون تكون أهدافه دعم العمل الأهلي ورفع إمكانياته من أجل أن يشارك في التنمية بحسبها هدفا عاما لكافة الحكومات، فإن ذلك يحقق انتعاشة في مشاركة المواطنين علي كافة المستويات . والإرادة السياسية حينما تعمل في شكل قانون فإنها تفتح الباب أمام التغيير الحقيقي نحو الأفضل من خلال القانون الذي يقنن الحقوق ، و بالتالي يسمح بالحركة تجاه التغيير فعندما يصدر القانون ليقنن الحقوق الأساسية مثل حق تكوين الجمعيات وطريقة تكوينها بحرية فإنه يعد تقنيننا لحق أساسي يفتح الباب أمام التغيير ، ومن ثم فإنه في ظل وجود القانون يستطيع المواطن أن يتمسك بحقه ولو اعترضت جهة الإدارة فله الحق في أن يلجأ الي القضاء وتنفيذ أحكام القانون جبرا . أما في غياب القانون فليست هناك طريقة أو وسيلة لحماية هذا الحق جبرا بمساندة القضاء والقانون ليس فقط يساهم في التغيير في المجالات المختلفة من تثبيت الحقوق و تقنينها ، بل يغير منظومة القيم الثقافية . فعندما نصدر قانونا يدعم العمل الأهلي ندعم في نفس الوقت قيمة التطوع والعطاء ، وعندما ندعم مشاركة جميع الآراء المختلفة في تشكيل الجمعيات وممارسة العمل الاجتماعي التطوعي والتعبير عن آرائها ، فإن هذا يؤكد ويدعم قيمة التعددية في المجتمع والديمقراطية . ( معايير تقييم قانون الجمعيات - مني نو الفقار - ورشة عمل حول مستقبل العمل الأهلي في مصر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان أكتوبر ٢٠٠٠ ) وإذا ما تتبعنا التطور التشريعي للقوانين المنظمة للعمل الأهلي في مصر

نزولا على هذه التوطئة فإننا نلاحظ أن الفلسفة التي ابتغاها المشرع من وراء إصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ هي سيطرة الدولة على مقدرات العمل الاجتماعي، إذ أن هذا القانون كان يمنح السلطات الإدارية صلاحيات واسعة تستطيع من خلالها تقييد العمل الأهلي وتحجيمه بما يتناسب مع الرؤية الحكومية .

وحيثما قررت السلطات المصرية نهاية عقد التسعينات إصدار قانون جديد ينظم العمل الأهلي ، أعلنت أنه سوف يتمشى مع التطور الديمقراطي العالمي و اتساقا مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان . حيث كان الواقع المصرى يشهد في ذات الوقت في نهاية القرن السابق إحكام قبضة النظام الحاكم على مؤسسات المجتمع المدني إلا هامشا ديمقراطيا هزيلا ، و كذلك فرض المزيد من القيود على الأحزاب السياسية والسيطرة على مقاليد الأمور في النقابات المهنية والعمالية . كل هذا في إطار حرية التنظيم فقط ، علاوة على الغلاف الجوى المصرى العام وهو حالة الطوارئ بمقتضياتها سيئة السمعة ، فهل في ظل هذا المناخ المعادي للحريات سيصدر قانونا للعمل الأهلي يتسم بالحرية ؟

فقبل إصدار القانون رقم ١٥٣/١٩٩٩ بديلا عن القانون رقم ٣٢/١٩٦٤ ادعت الحكومة فى وسائل الإعلام أنها سوف تناقش المعنيين بذلك القانون ولكنها لم تنفذ ذلك بالفعل ، وفي النهاية وعلى الرغم من محاولات العاملين بمجال حقوق الإنسان التصدى لإصدار ذلك القانون غير الديمقراطي من خلال ممارسات ديمقراطية تمثلت في إضراب بعض العاملين في هذا المجال الحقوقي عن الطعام واعتصام آخرين بغرض لفت نظر الرأي العام المحلي والدولي إلى عزم الحكومة المصرية إصدار ذلك القانون، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة المصرية من إصداره رغم المحاولات المستميتة التي قام بها العاملون بمجال حقوق الإنسان تحديدا والتي كانت آخرها القيام بتظاهرة أمام مجلس الشعب خلال قيامه بمناقشة ذلك القانون ، ومحاولة توصيل وجهة نظرهم خلال تلك المناقشات ومحاولة مقابلة رئيس المجلس أو أعضائه ، إلا أن جميع تلك

المحاولات لم تأت بثمار وتم إصدار القانون رقم ١٥٣ / ١٩٩٩ في عجلة من الأمر دون مناقشات كافية تتناسب مع إصدار قانون يتعلق بحرية عامة ، وخرج القانون رقم ١٥٣ / ١٩٩٩ أسوأ من سابقه رقم ٣٢ / ١٩٦٤ ليقدم دليلاً على عدم رغبة الحكومة المصرية في الأخذ بأي توجه ديمقراطي أو حتي التعامل مع الأمور بمقياس تعادلي يكفل بعض الديمقراطية .

وفي نهاية المطاف ذلك القانون قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته في الدعوي رقم ٥٣ لسنة ٢١ ق .د بجلسة ١٣ / ٦ / ٢٠٠٠ ، وعلي الرغم من أن قضاء عدم الدستورية قد أسس علي مطاعن شكلية متمثلة في عدم عرض ذلك القانون علي مجلس الشوري علي اعتبار كونه من القوانين الأساسية المكملة للدستور ، إلا أن ذلك الحكم لم يأت خلواً من المبادئ الدستورية الهامة في مجال الحريات و العمل الأهلي يذكر منها " أن الدستور حرص علي أن يفرض علي السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتآه كفيلاً بصون الحقوق والحريات العامة ، وفي الصدارة منها حرية الاجتماع كي لا تقتحم إحداهما المنطقة التي يحميها الحق أو الحرية أو التداخل معها بما يحول دون ممارستها بطريقة فعالة " . و تأكيد " أن منظمات المجتمع المدني - وما جري عليه قضاء هذه المحكمة - هي رابطة العقد بين الفرد والدولة - إذ هي الكفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع عن طريق بث الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة ، ومن ثم تربية المواطنين علي ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من حوار حر بناء ، وتعبئة للجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا ، وعليه فلا يجوز تدخل الجهات الادارية في عمل الجمعيات " .

(راجع حكم الدستورية العليا رقم ٥٣ / ٢١ ق.د بجلسة ١٣ / ٦ / ٢٠٠٠ )



## القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ : مدونة قانونية لتقييد الحرية .

لم يختلف القانون رقم ٨٤ / ٢٠٠٢ عن سابقه في كثرة القيود الإدارية الواردة به وذلك رغبة من الحكومة في إحكام سيطرتها علي أنشطة المجتمع الأهلي إذ تم تجاوز الخطأ الشكلي الذي قضي بعدم دستورية القانون السابق بناء عليه ، ولكن حتي لا نجعل الأمر يبدو أكثر طولا ، سوف نشرع في التلليل علي القيود التي حفل بها ذلك القانون من خلال تناول بعض النصوص بعينها ، وثانيا من خلال إيضاح القواعد العامة التي انطلق منها المشرع في صياغته لنصوص القانون إجمالا تحقيقا لسيطرة الحكومة علي العمل الأهلي كما نقرر ، وفي النهاية نطرح تلك المبادئ والقواعد العامة التي نري مع كثر آخرين ، وجوب تبنيها في مشروع قانون ديمقراطي يستهدف تماسا أو تدخلا مع أنشطة العمل الأهلي في مصر :

### اولا : أمثلة لبعض النصوص :

#### المادة الأولى من القانون :

هذه المادة كسابقتها منقولة نقلا حرفيا من القانون المقضي بعدم دستوريته ، وهذه المادة معنية بتعريف الجمعية والتي حددت عدد المشاركين في تأليف الجمعية " لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة " ولا ندري ما هي العلة التشريعية التي ارتأها المشرع في تحديد عدد الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين بعشرة أشخاص ، وهذا الأمر يهدر حرية الأفراد الذين يقل عددهم عن عشرة أشخاص في حق لا يجوز انتقاصه أو الحد منه .

#### المادة الرابعة :

حيث جاء بفقرتها الثالثة أنه " وعلي كل جماعة يدخل في أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار إليها ، ولواتخذت شكلا قانونيا غير



شكل الجمعيات والمؤسسات ، أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية وأن تعدل نظامها الأساسي وتتقدم بطلب قيدها وفقا لأحكام القانون المرفق ، وذلك خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون وفي هذه الحالة تسري عليها أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من القانون المرفق " .

وبمقارنة بسيطة بين القانون السابق رقم ١٥٣ / ١٩٩٩ و الحالي نجد أن هذا النص تم نقله حرفيا وليس هناك تغيير سوى رقم المادة من المادة الثانية إلي المادة الرابعة .

وأول ما يثير الانتباه القانوني هو أن هذا القانون لا يعترف بالقانون إذ أن هذا النص يفترض وجود شكل جماعي قانوني " وهو ما يعني مشروعيته " وكان الأجدر بالمشروع أن يتلافى ذلك بطريقة أكثر تحضرا إذ كيف تتناقض النصوص التشريعية بعضها البعض ، طالما كانت القوانين الأخرى - فيما عدا قانون الجمعيات - تسمح بتواجد هذا الشكل القانوني ، فيجب الاعتراف به دوماً أو إلغاء النص المنظم له .

ثم تزايدت نفس المادة من مواد الإصدار بقولها في فقرتها الأخيرة :

" و يحظر علي أي جهة خاصة أن تمارس أي نشاط مما يدخل في أغراض الجمعيات و المؤسسات الأهلية دون أن تتخذ شكل الجمعية أو المؤسسات الأهلية وفقا لأحكام القانون المرفق " .

وهذا تقييد للعمل العام بشكل ملحوظ ، حيث لم يحدد النص ما هي الأغراض وما هي الأنشطة المحظورة ، ومن ثم يعد ذلك تقييدا بالعموم ، وهذا ما يتنافى مع كل الأغراض التشريعية التي يجب الحرص عليها حين صياغة النصوص القانونية ، وكذلك المبادئ الدستورية في صياغة التشريع من حيث الملاءمة والضرورة ، وألا يكون هناك تدخل في الحريات العامة ، وأنه يجب أن تكون النصوص القانونية مراعية لها غير مجاوزة نطاقها ، وذلك ما يمكن توصيفه بأنه محاصرة لأشكال الحريات دونما ضابط .

وما جاء بنصها من تحديد لازم لأيلولة الأموال في حالات انقضاء أو حل الجمعية إذ يلزم أن تؤدي الأموال إلى الجهات المنصوص عليها بهذه المادة وهي إحدى الجمعيات الأهلية أو صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات .

وهي نفس المادة بذات الرقم الوارد بالقانون المقضي بعدم دستوريته وكذلك تقابل نص المادة الخامسة من القانون رقم ٣٢ / ٦٤ وهذا الأمر يشكل مصادرة علي حق الجمعية في تحديد كيفية أيلولة أموالها وكذلك يعد تدخلا منذ لحظة ميلاد الجمعية في صيرورة أموالها .

### المادة السادسة :

بنصها غير المعدل من القانون المقضي بعدم دستوريته و المستقى من القانون الملغي رقم ٣٢ / ٦٤ توقف ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية علي موافقة الجهة الادارية وهذا الأمر يؤكد مدي الرغبة الحكومية في السيطرة علي العمل الأهلي ، وذلك على عكس المستقر في البلدان الديمقراطية والتي لا تشترط سوى الإخطار ( رواق عربي - العدد ١٧ قرن من الزمان الي الوارد - عبد الله خليل ص ٢٨ ، ٢٩ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان )

### المادة السابعة :

وهي المعنية بتشكيل اللجنة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ ما بين الجمعيات والجهة الإدارية إذ أن تشكيلها يميل لصالح الجهة الإدارية - الحكومية - لكونها تمثل نصف العدد وتصدر قراراتها بالأغلبية .

### المادة الحادية عشرة :

والتي تنص علي الأنشطة المحظورة علي الجمعيات والتي جاءت بصياغة تسمح بتدخل الجهة الإدارية تحت مسمى هذه الالفاظ الواردة في ذلك النص مثل

" الوحدة الوطنية " - " النظام العام " - " الاداب " إذ ليس هناك تعريف جامع مانع لهذه الاصطلاحات ، الأمر الذي يسهل ان يعد بابا مفتوحا علي الدوام لتدخل الجهات الادارية .

وكذلك ما جاء بالبند الثالث من حظر الأنشطة السياسية المقصورة علي الأحزاب السياسية ، والأنشطة النقابية المقصورة علي النقابات ، ذلك كله دونما تبيان تفصيلي لحقيقة تلك الأنشطة ومدى علاقاتها بنشاط الجمعيات ، أو مدى تأثيرها وهو يعد من قبيل الأخذ بالعموم دونما تخصيص .

#### المادة السابعة عشر :

وهي تقيد حق الجمعيات في الحصول علي إعانات من الخارج إلا بإذن من وزير الشؤون الاجتماعية وهو ما يجعل من الجهة الحكومية صاحبة الحق الوحيد في المنح أو المنع إذ بيدها تستطيع أن تجعل مؤسسات العمل الأهلي بدون أي ميزانية تستطيع من خلالها أن تبدأ أو تستكمل أنشطتها ، وإن كنا لا نمانع في وجود رقابة علي أوجه الصرف دونما تدخل في مسار الأنشطة .

#### ثانيا : قواعد وقيود قصدها الشارع في صياغته لنصوص القانون :

يمكن القول دون أي مزايدة من جانبنا أن الحكومة المصرية بإصدارها للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ لم تكن تستهدف من الناحية العملية سوى إحكام سيطرتها علي منظمات العمل الأهلي ، وذلك بعد الثغرات التي كانت تسمح بالتحايل علي القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومد مظلة القانون الجديد لتستوعب داخله كافة أشكال العمل الأهلي وتقييدها من داخل هذه المظلة .

ويمكن رصد ملامح التقييد فيما يلي :

## أ : القيود على أنشطة الجمعية :

١- يحظر القانون على الجمعيات ممارسة نشاط سياسي من الأنشطة الخاضعة للقوانين المنظمة للأحزاب السياسية ، أو الأنشطة السياسية بطبيعتها .

ومن شأن أعمال هذا النص غير المنضبط أن يجيز للسلطات التدخل لحظر بعض الأنشطة الثقافية التي تقوم بها الجمعيات والتي قد تتداخل بطبيعتها مع الأنشطة السياسية سواء كانت حزبية أو غير حزبية مثل تنظيم المناظرات الفكرية وعقد الندوات التي يدعي إليها المشتغلون بالعمل السياسي ، أو بعض الأنشطة التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان سواء في مراقبة الانتخابات العامة أو في تتبع آليات التطور الديمقراطي والمعوقات السياسية لهذا التطور .

ويستعارض هذا النص مع المادة (٥٥) من الدستور التي تكفل الحق في تكوين الجمعيات ولم تتضمن قيودا على ممارسة أنشطة ذات طبيعة سياسية .

والمثير أن القانون هنا لا يكتفي بحظر هذا النشاط أو إيقاف الجمعية أو حلها ، بل يمتد الأمر إلى معاقبة الأشخاص الممارسين لتلك الأنشطة بعقوبات جنائية .

## ٢- القيود على النشاط الإقليمي والدولي :

حيث منح القانون الحق لجهة الإدارة في الموافقة أو الرفض لطلب أي جمعية بالانضمام إلى أي تجمع عربي أو دولي وفرضت على المخالفين العقوبة ، كما اشترط أن تتشكل مجالس إدارة الجمعيات في أغليبيتها من المصريين ، وبعد أقصى ٢٥% لغير المصريين دون تمييز بين الجمعيات التي تنشط على النطاق المحلي والجمعيات التي تنهض بدورها على المستوى الإقليمي العربي أو حتى الدولي .

٣- استند المشرع لذات القيود الفضفاضة التي يحفل بها قانون العقوبات و القوانين الاستثنائية الأخرى التي تحظر حريات الرأي و التعبير في تفويض أنشطة

الجمعية اذا ما اعتبرتةا جهة الإدارة تمثل تهديدا لأمن المجتمع أو سلامته أو وحدته الوطنية أو تشكل مخالفة للنظام العام و الآداب .

### **ب - تقويض سلطات أعضاء الجمعية العمومية لصالح الهيمنة الكاملة لجهة الإدارة :**

إن الآليات الديمقراطية في إدارة الجمعيات الاهلية تفترض أن الجمعية العمومية هي أعلى سلطة في الجمعية ، ولها وحدها تحديد شروط الانضمام لعضويتها، وانتخاب مجالس إدارتها وفي تقييم أدائها ، وفي التصدي بالمراقبة والمحاسبة للهيئات المنتخبة ، وفي تحديد مصير الجمعية برمتها ، سواء في الدمج مع جمعية أخرى ، أو الانضمام لاتحاد نوعي ، أو الانتساب لمنظمات إقليمية أو دولية أو حتى في حل الجمعية ذاتها .

وقد صار القانون في اتجاه سلب سلطات الجمعية العمومية ، ومنح الهيمنة الكاملة لجهة الإدارة في تسيير شئونها وتهيئة السبيل لخلق الجمعية إذا ما اقتضت الضرورة ، و يتبدى ذلك في العديد من النصوص الصارخة :

- لوزارة الشئون الاجتماعية الحق في أن تطلب استبعاد مرشحين بعينهم من عضوية مجلس إدارة الجمعية .
- لوزارة الشئون الاجتماعية الحق في تعيين مفوض عام يقوم محل مجلس الإدارة المنتخب في ظروف معينة .
- للجهة الإدارية الحق في أن تطلب من الجمعية سحب أى قرار أصدرته إذا ما ارتأت أنه مخالف ليس فقط القانون بل أيضا للنظام الأساسى للجمعية ، أو للنظام العام ، أو الآداب .
- للجهة الإدارية حق الاعتراض على ما ترى وجها للاعتراض عليه في النظام الأساسى للجمعية ، أو على كل أو بعض جماعة المؤسسين للجمعية .



- يصادر القانون حق الجمعيات في الانضمام بصورة ديمقراطية إلى اتحادات نوعية أو إقليمية يؤسسونها بإرادتهم الحرة ، حيث يحظر القانون إقامة أكثر من اتحاد نوعي واحد للجمعيات الواقعة في ذات النطاق الجغرافي ، و يلزم الجمعيات بالانضواء في اتحاد نوعي و إقليمي واحد حتي لو تعارضت مع توجهاتها.

- يمنح القانون رئيس الجمهورية سلطة تشكيل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات المنوط به وضع الإطار العام لدور الجمعيات وخطة عملها .

### ج- آليات تقييد الجمعية أو حلها :

لم يكتف القانون بتلك الآليات التي تكفل هيمنة الإدارة على الجمعية وتعويق نشاطها ، لكنه أيضا كفل لجهة الإدارة السبل الكفيلة بالتحكم في حياة الجمعية واستمرار نشاطها ، وقد وجد ذلك تغييره في :

- منح وزارة الشؤون الاجتماعية الحق في تشكيل مجلس إدارة صندوق إعانة الجمعيات الأهلية الذي يتولى وزير الشؤون الاجتماعية رئاسته ، وببذ هذا المجلس الذي يتم تشكيله من أعلى وإرادة منفردة من الوزارة - الصلاحيات الكاملة للتحكم في شريان الحياة بالنسبة للجمعيات ، فهو المنوط به وضع السياسة العامة والضوابط لتمويل الجمعيات مع أن القانون يوجب على الجمعية الحصول على ترخيص مسبق قبل جمع أى تبرعات ، أو قبل الحصول على أى تمويل خارجي ، ويصل الأمر إلى اعتبار أن امتناع الجهة الإدارية عن الرد علي طلب الموافقة للجمعية علي التمويل بمثابة رفض الطلب .

ويفتح القانون بابا واسعا لجهة الإدارة فى المطالبة بحل الجمعية من خلال ثمانى ذرائع بعضها يقوم على أسباب تقديرية ، أو جرت صياغتها بعبارات مطاطة تسمح بإضفاء الصبغة القانونية على قرار الحل .

ومثال ذلك ما يقضى به القانون من إجازة حل الجمعية إذا ثبت عجزها عن تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها ، أو بسبب ممارستها لأنشطة ذات طبيعة سياسية ، علاوة على مخالفتها للحظر الذى يفرضه القانون على التبرعات ، أو الحصول على تمويل دون ترخيص ، أو الانضمام أو الانتساب إلى جمعيات أو هيئات أو منظمات يكون مقرها خارج مصر ، دون الحصول على موافقة جهة الإدارة .

#### د - العقاب الجماعى :

يشكل الحكم بحل الجمعية أو موتها عقوبة على العديد من المخالفات السابق ذكرها ، ويلفت النظر هنا أن هذه العقوبة لا يقتصر أثرها على الأشخاص مرتكبى هذه المخالفات ، بل يمتد أثرها إلى كافة أعضاء الجمعية بل وإلى القطاعات المستفيدة من العقاب الجماعى الذى يتعارض مع مبدأ شخصية العقوبة ، و مبدأ التناسب بين الجريمة أو المخالفة أو العقوبة المقررة لها . وهو علاوة على ذلك يقطع الطريق على حق الأعضاء فى التصدى لمثل هذه المخالفات أو تصحيحها حتى لو اقتضى الأمر سحب الثقة من الهيئة المديرة وانتخاب هيئة بديلة ، والمفترض أن يصبح حل الجمعية وسيلة قانونية صحيحة فى حالة واحدة فقط عندما تضىف الجمعية العمومية المشروعية على أية مخالفات جسيمة تتعارض مع أحكام الدستور القانون العام ، وفي غير ذلك تصبح النصوص التى يتبناها المشرع فى حل الجمعيات تشكل نوعا من التربص بالعمل الأهلى واستقلاله .

فنحن بالفعل أمام مشروع متسلط ينتزع من جمهور العمل الأهلى حقوقه ، و يوكلاها إلى الدولة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية ، قانون ينتقى فيه أى احترام لحق المواطنين في تنظيم أنفسهم بحرية ، قانون سوف يستنزف طاقات المجتمع المدني و فعاليات العمل الأهلى فى ساحات المحاكم ، وسلسلة لا تنتهي من المعارك القضائية المتبادلة بين منظمات العمل الأهلى وأجهزة الدولة .

### ثالثا : قواعد و مبادئ يجب أن يتبناها أى مشروع قانون يتداخل مع العمل الأهلى :

- الإقرار بحق كل شخص طبيعي أو معنوي فى المشاركة في تأسيس وإدارة الجمعيات والانتساب إليها والانفصال عنها بحرية ، ولا يجوز تقييد هذا الحق سوى ما يستوجبه المجتمع الديمقراطي ، وأية قيود يفرضها الدستور أو القانون يجب تفسيرها تفسيرا ضيقا و حصريا ، وعلى الدولة أن تتعامل مع منظمات المجتمع المدني على قدم المساواة دون تمييز .
- إطلاق حرية تشكيل الاتحادات النوعية و الإقليمية و الاتحاد العام ، و إخضاع جميع تشكيلاتها لمبدأ الانتخاب الحر .
- إطلاق الحق في الانتساب أو الاشتراك في أية شبكات أو تحالفات أو اتحادات إقليمية أو دولية دون اشتراط موافقة الجهات الحكومية والاكتفاء بالإخطار .
- إطلاق حق منظمات ومؤسسات العمل الأهلى في ارتياد كافة الميادين والمجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية والفكرية والسياسية العامة غير الحزبية ، دون حظر أو تحديد الميادين المتاحة لأنشطتها .
- العمل على إعلاء شأن واعتبار الجمعية العمومية باعتبارها صاحبة السلطة الوحيدة في إنشاء المنظمة الأهلية و تحديد أوجه نشاطها وأنظمتها و تعديلها بحرية ، ويدخل في هذا الاطار الأهداف ومجالات النشاط ، وبمعني أشمل وقف

إدارة المنظمات الأهلية علي هيئاتها المنصوص عليها في أنظمتها الداخلية دون أى تدخل من الجهات الحكومية .

- حق المنظمات الأهلية في تنمية مواردها المالية سواء عبر تبرعات ورسوم الأعضاء أو تشجيع الاشخاص الطبيعيين و الاعتباريين علي التبرع لها ، أو قبول الهبات والمنح و المساعدات من أى مصدر طبيعي أو معنوى محلى أو خارجى، دون اشتراط موافقة الجهات الحكومية والاكتفاء بالرقابة اللاحقة علي مصادر الأموال وأوجه وصحة صرفها .

- يجب الأخذ بمبدأ تتاسب الجزاءات مع المخالفات ، فلا يجوز توقيع عقوبات جنائية علي المشتغلين بالعمل الأهلى ، و يتوجب النظر فى مدى إمكانية إلغاء العقوبات الجنائية ، خاصة في الأمور التى تتعلق بمخالفات إدارية على نشاط يعد تطوعيا بطبيعته مع الاكتفاء بعقوبة الغرامة ، وعلي خلفية أن أموال مؤسسات العمل الأهلى تعد أموالا عامة يتوجب خضوعها للرقابة اللاحقة علي أوجه الصرف ، ينبغي أن تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، كما أن أعضاء الجمعيات الأهلية أعضاء فى المجتمع يمارسون نشاطا علنيا ، ومن يخالف القانون الجنائي أو المدني أو أى قانون ، يكون للنياية العامة أو أى مواطن ملاحقته قضائيا عن أى واقعة فساد بعد حدوثها، ومحاسبة المسؤولين عنها ومثول مرتكب المخالفة أمام قاضيه الطبيعي من خلال القوانين المرعية في البلاد، ووفق الضمانات اللازمة لمحاكمة عادلة ومنصفة .

وفى كل الأحوال ، لا بد من الإقرار باختصاص القضاء الإدارى وحده ، دون غيره ، بكافة المنازعات التى تنشأ فى تطبيق القانون ، إضافة إلى الاكتفاء بالقانون المدني فى تتبع أى أنشطة غير مشروعة يدعى أن الجمعيات يمكن ان تمارسها ، أو تكون الجمعية العمومية قد كشفت عنها دون النص على عقوبات جنائية للعمل العام ، مهما خفضت تلك العقوبات ، فليس من شأن العقوبات في مجال العمل الأهلى سوى



إرهاب المشتغلين به وتخويفهم ومن ثم إحجام المواطنين الناشطين عن العمل به أو الانخراط فيه .

( الحق فى التجمع السلمى وتكوين الجمعيات الأهلية د/ السيد عوض - جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان )

ومن هنا و ختاماً لهذه الورقة فإننا تؤكد على حاجة المجتمع الأهلى لقانون جديد للجمعيات تبتعد فيه السلطات الإدارية عن دور الوصى على الفاعلين فى المجتمع الأهلى ، وذلك لا يتأتى بمعزل عن بقية القوانين الأخرى المقيدة للحريات مثل القوانين النقابية والقوانين المقيدة لحرية الصحافة ، وكذلك حرية الأحزاب ، إذ أن كل هذه الحريات مجتمعة تشكل بنياناً تكاملياً تمتد بعضها البعض الآخر وتتشد من أزره وتقوى تلك الوحدات المجمة لحقوق وحريات الأفراد بتكاملها واندماجها فى التمتع بقوانين تزيد من نمائها ونحسب أن هذا جميعه لن يكون له منبع ولا مصب دونما إلغاء لحالة و قانون الطوارئء والتي أصبحت هي السمة الأساسية لنظام الحكم فى الدولة والتي تم تجديدها مرة جديدة فى ٢٠٠٦/٤/٣٠ ولمدة عامين .

### الجلسة الثانية

تحدث الدكتور سليمان عبد المنعم فوجه الشكر للحضور وللأستاذ طارق خاطر على ورقته حول إشكاليات العمل الأهلى فى ظل القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والتي عرض فيها لبعض إشكاليات ومعوقات العمل الأهلى فى ظل القانون ، وأشار إلى أن الجلسة مخصصة لمناقشة المزيد من المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من واقع عملها ، وعرض للمقترحات التى تواجه هذه المعوقات ، وقال إن لقانون الجمعيات الأهلية أرضية أساسية لابد من أخذها فى الاعتبار لكى ننطلق منها قدما نحو تحديد المعوقات التى تواجهه ، وأشار إلى أن القانون (١٥٣) لسنة ١٩٩٩



السابق على القانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ حكم بعدم دستوريته لوجود العديد من العوارض القانونية ، وانتقل بحديثه إلى إيجابيات وسلبيات القانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ وما يواجهه من معوقات لكي يتمكن من طرح الحلول وذلك متمثل في شقين :

١- شق واقعى تعيشه الجمعيات الأهلية من خلال نشاطها الأهلى الذى أصبح دون المستوى المطلوب ، وذلك ثابت بالأرقام حيث بلغت نسبة الجمعيات العاملة فى قطاع التنمية ٢٤ ٪ وكذلك مشاركة المرأة بالجمعيات الأهلية لا تزيد على ١٠ ٪ كما أن الإمكانات المالية للجمعيات الأهلية متواضعة ، وأكد على أن المجتمع الأهلى يحتاج إلى مزيد من البحث عن موارد ، وتحديث لنشاطه ، وتنشيط دور المرأة به ليغطى كافة أنشطة المجتمع .

٢- شق قانونى متمثل فيما فرضه القانون من معوقات لعمل الجمعيات الأهلية والذى يتطلب النظر له من خلال منظورين : منظور سياسى لابد أن تلعب الجمعيات الأهلية من خلال نشاطها الأهلى دورا هاما فى قيادة مرحلة التحول السياسى للمجتمع ، ومنظور قانونى يتمثل فى أن الصناعة التشريعية التى هى الهدف الأوحد لكى يتم تفادى كافة المعوقات التى تواجه القوانين ومنها قانون الجمعيات الأهلية وتم طرح سؤال حول : هل القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ متوافق مع الدستور المصرى والمواثيق والمعاهدات الدولية ؟ فكانت الإجابة بأنه لا يتوافق معهما وذلك لأن هذا القانون بما فيه من قيود يمثل التقافا على المادة (٩٩) من الدستور ومخالفا للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية فى مادتيه (٢١) ، (٢٢) وأكد فى نهاية كلمته على ضرورة تعظيم دور القطاع الأهلى ، وذلك لا يتأتى إلا من خلال تطوير العمل السياسى لدى الشباب من خلال قيم المشاركة والتواصل والاختلاف والقيام على ترشيد العمل الأهلى ، وذلك كله للوصول إلى دولة عصرية .

## المدخلات والمقترحات المقدمة من مثلى الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية

### المشاركة :

#### • السيد الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض ( عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان )

أشار إلى أن المجتمع المدنى أهم من المجتمع الدولى ، ولذلك لابد أن يلقى اهتماما كبيرا وعناية خاصة ، وأن قانون الجمعيات وما يواجهه من معوقات إنما نتجت عن الظروف الاستثنائية ، وأكد على أنه لابد من تطوير أداء عمل المجتمع المدنى وذلك من خلال ضرورة رفع كفاءة المشرفين عليه ، ووضع تعريف واضح للنشاط السياسى ، وضرورة وجود إتحاد عام للجمعيات يكون بالإنخاب ، وكذلك لجنة لفض المنازعات .

#### • الأستاذة فريدة النقاش ( رئيس مجلس إدارة جمعية ملتقى تنمية المرأة )

أشارت إلى أن ما يجرى إعداده حالياً من صياغة قانون بديل لقانون الطوارئ هو أمر خطير للغاية نظراً لأنه ليست هناك أية حاجة لإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب لأنه موجود بالفعل فى الدستور المصرى ، وأنه من الضرورى أن نفكر جدياً فى القيام بإجراء لمنع الحكومة من إصدار هذا القانون .

#### • الدكتورة أمانى قنديل ( المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية )

تحدثت عن ضرورة توجيه الجهد إلى السادة أعضاء مجلس الشعب لتثقيفهم والوصول بهم إلى درجة تساعد على فهم قضايا المجتمع المختلفة لإمكانية استصدار أى مشروع قانون جديد بشكل علمى ومفهوم ، وقالت إن حظر النشاط السياسى موجود بكل دول العالم ، لكن العمل لدعم الثقافة المدنية أو حقوق الإنسان لايعتبر نشاطا سياسيا فى هذه الدول .

## • الأستاذ عبدالله خليل ( خبير بحقوق الانسان )

أوضح أن معظم التشريعات المصرية تصدر فى أثناء غياب البرلمان ، حتى القوانين التى تنظم حق الاحزاب والتعديلات التى طرأت عليها وذلك منذ سنة ١٩٥٦ ، كما أن القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ يعد معوقا للجمعيات الأجنبية التى تأسس بعضها فى مصر حيث أنه وضع أمامها العديد من العراقيل مما جعل بعضها يرحل ، واقترح ضرورة التخلّى عن سياسية التسلط ووجود حلول إدارية للاعتراض على القانون ، وأن يكون الاختصاص للنياابة العامة .

## • الأستاذة الدكتورة هدى بدران ( رابطة المرأة العربية )

عرضت للإشكاليات التى تواجه القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ فى المادة الثانية منه التى تنص على أن الجهة المختصة بالإشراف على الجمعيات هى وزارة للشئون الاجتماعية ، أما الآن ليس لدينا وزارة للشؤون الاجتماعية وإنما وزارة للتضامن الاجتماعى ، والإشكالية الأخرى متمثلة فى الاتحاد وهو عصب المجتمع المدنى حيث أن هذا الاتحاد يتم تعيينه من رئيس الجمهورية ، وهذا غير مفهوم بالنسبة للعمل التطوعى .

## • الأستاذ الدكتور حسن عيسى ( رئيس جمعية الشفافية المصرية )

أشار إلى الحق فى الاعتراض على الشركات المدنية إذا لم تحقق أهدافها التى أنشئت من أجلها ، أى سعت إلى تحقيق ربح من وراء عملها التطوعى .

## • الأستاذ حسن يوسف ( رئيس مجلس إدارة جمعية شموع للمعاقين وحقوق الإنسان )

تحدث عما يجب مراعاته فى فلسفة العمل الأهلى التطوعية غير الربحية عند سن أية تشريعات أو قوانين أو لوائح أو قرارات تمس استقلال العمل الأهلى ، وعدم تحميل الجمعيات أية أعباء ضريبية أو تأمينية أو مالية تعجز عن أدائها ، وطالب بإنشاء

وزارة لحقوق الإنسان فى مصر تضم فى نظامها الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى فى إطارها القانونى والإجرائى والإدارى والمالى ، واقترح توجيه رسالة تحذيرية لتتبيه أعضاء مجلس الشعب - خاصة الأغلبية - من أن منظمات المجتمع المدنى تستنكر محاولتهم ودورهم الدائم فى تفعيل القوانين المقيدة والمحاصرة للمجتمع المدنى والتى تصدر عن المجلس أو من خلاله ، وأكد على إلغاء النصوص الخاصة بالاتحادات النوعية بعدم الاعفاء من الامتيازات التى حددها القانون ، وأن يجرى إختيار أعضاء مجالس إدارات الاتحاد العام والإقليمى بالانتخاب الحر المباشر بدلاً من التعيين.

### • الأستاذ وجدى عبدالعزيز ( مدير مركز الجنوب لحقوق الانسان )

الذى تقدم ببيان تضامنى مع السادة القضاة والمعتقلين اتصالاً بمساندتهم للقضاة ومطالبته للسادة الحضور بالتوقيع عليه ونصه كما يلى :

" المشاركون فى الملتقى الثالث للمجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية المجتمعون بالإسكندرية يعلنون عن تضامنهم مع القضاة ، ويطالبون بالإفراج عن جميع المقبوض عليهم للتضامن مع إعتصام القضاة .

يعرب المشاركون فى الملتقى الثالث للمجلس القومى لحقوق الإنسان عن تضامنهم الكامل وتأييدهم المطلق للقضاة المصريين فى المطالبة باستقلال السلطة القضائية واستنكارهم لمحاولات ترهيب قضاة مصر الشرفاء الذين كشفوا بعض أساليب تزوير إرادة الناخبين فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة .

وإذ يعلن المشاركون عن تضامنهم مع القضاة ، فإنهم يطالبون فى نفس الوقت بالإفراج الفورى عن جميع المقبوض عليهم بسبب التضامن مع القضاة ، والذين يبلغ عددهم أكثر من ٤٠ شخصاً من كافة الاتجاهات السياسية " .



• السيد الأستاذ أحمد محسن ( رئيس الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي

القانونى)

حيث أكد على أنه لابد من حل الخلاف بين القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ وتنفيذ اللائحة ، وكذلك تكوين لجنة من الجمعيات لتكون مشاركة فى أى مناقشات للقانون الجديد ، واقترح الآتى :

- ١- السعى لحل التضارب القائم بين القانون واللائحة التنفيذية فيما يخص المواد المتعلقة بقبول التبرعات والتمويل من الهيئات الأجنبية التى تمارس عملها سواء بالاتفاق مع وزارة الخارجية ، أو بدون ذلك .
- ٢- التنبيه إلى عدم قبول ما يتردد حول توجه وزارة التضامن الاجتماعى نحو تعديل القانون لإيجاد لجنة مشكلة من الوزارة تتقابل مع أعضاء مجلس إدارة أية جمعية تطلب الإشهار لتحديد ما إذا كانوا على قدرة وعلم بكيفية إدارة الجمعية من عدمه، وعليه يتقرر ما إذا كان يتم قبول الإشهار من عدمه .

• السيد الأستاذ محمد شلبى ( رئيس جمعية المساعدة القانونية للحقوق الدستورية

- المنصورة )

أوضح أنه يأمل أن يكون الإشراف على الجمعيات الأهلية عن طريق أى جهة أخرى غير وزارة الشؤون الاجتماعية التى إلغيت وليكن مثلاً المجلس القومى لحقوق الإنسان .

• السيد الدكتور عمر السباخى ( رئيس جمعية أنصار حقوق الإنسان بالإسكندرية)

أشار إلى أنه نظراً لصعوبة واستحالة توفير مقار للجمعيات الأهلية وكذلك تمويل نشاطها ، تقوم كل محافظة بتخصيص مقار عامة للجمعيات التى تعمل فى نطاقها، وتقوم الجهة الإدارية بتجهيز هذه المقار العامة بموظفين مدربين لمساعدة



الجمعيات فى أعمالها الإدارية ، على أن يتم ذلك بدون مقابل أو مقابل مبلغ رمزى يتم تحصيله من الجمعيات المستفيدة ، وذلك تشجيعاً للجمعيات التى ترفض الحصول على مساعدات أجنبية .

### • السيد الأستاذ غريب سليمان ( المركز المصرى لحقوق السكن )

قال إنه انطلاقاً من تقدم الدستور المصرى فى مجال الحريات وهو ما تأصل فى الكثير من الأحكام الدستورية التى فصلت الحقوق المختلفة ورفضت كل القوانين التى تتعارض معها اقترح مايلى :

١- أن تكون المبادئ التى أقرتها المحكمة الدستورية فى أحكامها هى المرجع الأساسى لصياغة قانون بديل أو تعديل تشريعى ، على أن تشكل لجنة لذلك تضم المجلس القومى لحقوق الإنسان ونشطاء المنظمات الأهلية ، تشارك فى صياغة التعديل .

٢- رفع السيطرة الأمنية عن موظفى الشئون الاجتماعية لأن تدخلهم يسبب تعطيل الإشهار لشهور طويلة ، وأن يتم الإشهار بالإخطار مع تنظيمه بما لايسلب جهة الإدارة حقها الرقابى .

### • وخلصت الجلسة إلى عدة توصيات تمثلت فيما يلى :

١. اعتبار ما تضمنته المواثيق الدولية والدستور المصرى المرجعية الأساسية التى ينبغى الاستناد إليها عند صياغة القانون المنظم للعمل الأهلى فى مصر .
٢. الاكتفاء بالإخطار عند إشهار الجمعيات ، وعدم التمسك بضرورة مراجعة الجهة الإدارية ، وأن تكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية فور الإخطار .

٣. إطلاق الحق فى الانتساب أو الاشتراك فى أى شبكات أو تحالفات أو اتحادات إقليمية أو دولية ، والاكتفاء فى ذلك بإخطار الجهات الحكومية دون اشتراط موافقتها.

٤. إلغاء لجنة فض المنازعات وإعمال الحق فى التقاضى اختصاراً لوقت وجهد الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ولتمكينها من مواصلة رسالتها عبر استمرار الأنشطة التى تكون محل اعتراض الجهة الإدارية .

٥. حظر الوقف بالطريق الإدارى ، وعلى الجهة الإدارية اذا مارأت ارتكاب مخالفة جسيمة تتوجب الحل اللجوء إلى المحكمة لاستصدار حكم بهذا الحل أو الوقف بحق الجمعية أو المؤسسة الأهلية ، ولا يتم التنفيذ إلا بعد أن يصبح الحكم نهائياً.

٦. إطلاق حق منظمات العمل الأهلى فى ارتياد كافة الميادين و المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية والفكرية والسياسة العامة غير الحزبية .

٧. إطلاق حرية تشكيل الاتحادات النوعية والإقليمية والاتحادات العامة ، وإخضاع جميع تشكيلاتها لمبدأ الانتخاب الحر ، مع احتفاظها بكافة الامتيازات .

٨. العمل على إعلاء شأن واعتبار الجمعية العمومية باعتبارها صاحبة السلطة الوحيدة فى إنشاء المنظمة الأهلية وإدارة هيئاتها المنصوص عليها فى أنظمتها الداخلية دون أى تدخل من الجهات الإدارية.

٩. حق المنظمات الأهلية فى تنمية مواردها المالية سواء عبر تلقى التبرعات ورسوم العضوية ، أو بتشجيع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على التبرع لها ، والسماح لها بقبول الهبات والمنح والمساعدات من أى مصدر طبيعى أو

معنوى محلى أو خارجى دون إشتراط موافقة الجهات الحكومية ، والإكتفاء بالرقابة اللاحقة على مصادر الأموال وأوجه وصحة بنود الصرف .

١٠. الأخذ بمبدأ تناسب الجزاءات مع المخالفات ، فلا يجوز توقيع عقوبات جنائية على المشتغلين بالعمل الأهلى مع مراعاة مبدأ شخصية العقوبات .

١١. عقد الاختصاص القضائى بالنزاعات الإدارية والقرارات الصادرة فى كافة أعمال الجمعيات لمحكمة القضاء الإدارى طبقاً لاختصاصها القانونى الأصيل فيما يتعلق بالنزاعات الإدارية فى القرارات التى تنظم حقوق الأفراد أمام الجهة الإدارية وسلطة الدولة ، وذلك فيما يخص تطبيق هذا القانون دون الأخذ بما ورد فى نص القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ ، والعرض مباشرة على محكمة القضاء الإدارى مع إلغاء لجنة فض المنازعات الواردة بقانون الجمعيات الأهلية.

١٢. إعفاء الجمعيات و المؤسسات الأهلية والاتحادات المنظمة لها من كافة أنواع الضرائب ونسب هذه الجهات فى حصة التأمينات المقررة طبقاً لقانون التأمين والمعاشات ، وعدم تحميل هذه الهيئات أى أعباء ضريبية أو تحصيل الضرائب الواردة فى قانون الضرائب على الدخل لحساب الغير ، والتأكيد على إعفاء الجمعيات و الهيئات الأهلية من ضريبة المبيعات لطبيعة عملها التطوعى الذى لا يستهدف الكسب .

## الجلسة الثالثة

### " تجربة الرقابة المحلية على الانتخابات خلال عام ٢٠٠٥ "

- بدأت الجلسة بكلمة للأستاذ حازم منير ( رئيس المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان ) أشار فيها إلى المقترح الذي تقدم به المجلس والمتعلق بتأسيس هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات وعلاقة ذلك بحالة الحوار التي شارك فيها كل من المجلس والمنظمات عند مراقبة الانتخابات ، وطالب بتكرار التجربة مرة أخرى .
- وأوضح أن أهمية هذه الجلسة تتبع من الموضوع الذي تناقشه وذلك نتيجة الحوار الجماعي الشامل الذي يقيم العملية الانتخابية .

### ثم عرضت الدكتورة أمانى قنديل ورقة العمل التي دارت حول تقييم مراقبة الانتخابات

#### ووضع استراتيجية جديدة مرتبطة بالمستقبل ، وكانت على النحو التالي :

- يكتسب موضوع تقييم دور منظمات المجتمع المدني فى مراقبة العملية الانتخابية عام ٢٠٠٥ ، أهمية كبيرة تستدعى " وقفة علمية موضوعية " ، لتقييم مدى فاعلية هذا الدور ، اعتماداً على عدة مؤشرات ، وكذلك المكاسب أو الإيجابيات التي تحققت من هذا الحدث المهم ، ورؤية فرص وإمكانات تعظيمه مستقبلاً .
  - وقبل الدخول فى تفاصيل تحليلنا " لفاعلية الدور " من المهم الإشارة إلى عدة اعتبارات تكسب هذه الوقفة التقييمية أهمية خاصة ، ونوجزها على النحو التالي:
- ١- أننا نحلل الخبرة الأولى لمراقبة الانتخابات، من جانب قطاع محدد فى المجتمع المدني ، نتعارف حوله بأنه المنظمات الحقوقية، وهو قطاع من المنظمات غير الحكومية ، ينطلق فى أهدافه وأنشطته من المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ،

ومن القناعة بالحقوق والحريات المقررة في العهدين الدوليين ( السياسى والمدنى، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ) .

٢- أن هذا القطاع من منظمات المجتمع المدنى فى مصر ( والمنطقة العربية عموماً ) ينتمى إلى أحدث أجيال مؤسسات المجتمع المدنى ، ولا يعود فى تاريخه وخبرته إلى أبعد من عام ١٩٨٣ أى ثلاثة وعشرين عاماً فقط ، حيث يتميز بالتوجه إلى المنفعة الكلية للمجتمع ، أو يدافع عن حقوق بعض الفئات المهشة ، هذه الملاحظة تشير إلى صعوبة خاصة فى عملية تقييم الدور والمردود، بخلاف المنظمات الأخرى الخيرية، والرعية ، والخدمية ، أو التنموية .

٣- أن هناك تفاعلات مهمة شهدتها عام ٢٠٠٥ بين هذه المنظمات وبين الدولة من جانب، وبينها وبين المجتمع من جانب آخر ، وهى تفاعلات تستدعى التحليل لتأثيرها على عملية تقييم دور منظمات المجتمع المدنى فى المراقبة الانتخابية .

٤- أن التطور الأكاديمى ، داخل مصر وخارجها، يتجه إلى قياس فاعلية مؤسسات المجتمع المدنى ، فى مختلف المجالات ، أو إزاء أحداث مهمة محددة، ومن ثم فإن هذا البحث قد يسهم فى إثراء النقاش حول مؤشرات القياس، أو عملية التقييم ككل .

• ينبغى فى إطار هذه المقدمة الضرورية، الإشارة إلى مفهوم التقييم .. ما الذى يعنيه التقييم ؟

• يمكن ببساطة تعريف التقييم بأنه عملية الكشف عما إذا كانت المنظمة ككل ، أو برنامج محدد فيها، قد حقق الأهداف التى صمم من أجلها، وبأى مستوى من الكفاءة والفاعلية قد قام بذلك (١) .



- إذن بهذا المعنى فإن التقييم قد يتجه إلى منظمة حقوقية واحدة - فى إطار هذا التناول - أو إلى إجمالى المنظمات التى تبنت أهداف الدفاع عن الحقوق والحريات ، وإزاء حدث مهم محدد ، أو فى فترة محددة .
- من الأهمية بمكان الإشارة إلى أمرين، فى عملية تقييمنا لدور منظمات المجتمع المدنى فى المراقبة على الانتخابات :

**الأمر الأول:** أن أدبيات التقييم تؤكد على ضرورة الاهتمام " بالإطار " ، أى السياق السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، الذى نقيم من خلاله مردود وفاعلية دور منظمات المجتمع المدنى فى المراقبة على الانتخابات ، وهذا البعد على درجة عالية من الأهمية فى الحالة المصرية وإزاء هذا الموضوع تحديداً .

**الأمر الثانى:** أن عملية التقييم ليست مجرد نشاط أكاديمى، لكنها عملية تتم بهدف إعادة التخطيط لاسراتيجيات ، وسياسات ، وبرامج ، ومن ثم فإن التقييم فى الحالة التى نتصدى لها يصبح متوجهاً إلى العمل ، وإلى المستقبل .

فى ضوء مجمل الاعتبارات السابقة ، ننتقل إلى تحليل وتقييم دور منظمات المجتمع المدنى فى مراقبة العملية الانتخابية عام ٢٠٠٥

### أولاً : تقييم وتحليل "مصدر المراقبة" - من الفاعلون ؟

نهتم فى هذا البعد الأول الذى نتناوله بالإجابة عن السؤال : من ؟ وكيف ؟ ما المنظمات - ثم الأفراد - الذين قاموا بعملية المراقبة على الانتخابات ؟ وكيف تمت عملية المراقبة الانتخابية فى ضوء سمات المنظمات الحقوقية هذه ( والتى سنشير إليها بإيجاز ) ، وفى ضوء السياق القانونى والسياسى والاجتماعى والثقافى ؟

إن منظمات المجتمع المدنى المعنية بالحقوق والحريات والدفاع عن الديمقراطية ، والتى نطلق عليها المنظمات الحقوقية ، قد بلغ عددها فى نهاية عام

٢٠٠٥ (٤٣) منظمة دفاعية حقوقية ، ووفقاً للتعريف المشار إليه في المقدمة ، وكما نعلم فإن الغطاء القانوني لها مازال حتى شهر مارس ٢٠٠٦ يتنوع ما بين التسجيل وفقاً للقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ ، أو كشركات مدنية .

نحن نعلم أيضاً من الدراسات السابقة للكاتب ولباحثين آخرين ، أن هذه المنظمات مغلقة ، بمعنى أنها لا تستند على العضوية كغالبية الدول العربية ( ودول العالم ) ، فهي تعمل في مصر في إطار مؤسسي كمكاتب يديرها محترفون ، وهذا الأمر يثير " إشكالية خاصة بمصر " ، لا نعتزم مناقشتها في هذا الإطار (٢) .

إن السؤال عن : من الذي قام بالمراقبة على الانتخابات ؟ نجد الإجابة عنه في النقاط التالية المهمة لعملية التقييم :

١- تشير تقارير ووثائق منشورة للمجلس القومي لحقوق الإنسان ، إلى أن (٥٢) منظمة تقدمت للمراقبة على الانتخابات وقامت بها بالفعل ، وأنها موزعة على ١٢ محافظة (٣) .

هذا الأمر يدفع للتساؤل أننا أمام (١٠) منظمات أهلية أخرى ( تقريباً ) غير حقوقية ، طلبت المراقبة الانتخابية وسمح لها. ( من أمثلتها جمعية اليقظة النسائية بالبحيرة - إدفو ، وجمعية تنمية المجتمع المحلي بالفدانة - شرقية ، جمعية تنمية المجتمع المحلي بكفر الصعيدى - الشرقية ، جمعية الأسرة والبيئة - الفيوم ، جمعية الوقاية من حوادث الطرق ) أعتقد أن إقبال هذه الجمعيات الأهلية وغيرها في المحافظات للمراقبة على الانتخابات ، يستدعى مزيداً من الدراسة لتقييم مدى تهيئة هذه المنظمات للمراقبة .

٢- الأمر الثانى المهم هو أنه وفقاً لتقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان (٤) ، تم استصدار ٥٤١٨ تصريحاً ( وبادجاً ) للقيام بمهمة المراقبة الانتخابية ( انتخابات البرلمان تحديداً ) هذا يصبح السؤال من هم الذين حصلوا على التصاريح ؟ هل

جميعهم محامون أو لهم خلفية قانونية ، ولديهم حجم معرفة أو معلومات عن عملية المراقبة ؟

٣- يكمل ما سبق وفي إطار التقييم لهذا البعد ، أننا نعلم أنه قد تم في " عجلة شديدة " ، بعض ورش العمل التدريبية لإعداد المراقبين من المجتمع المدني ، وفي تقرير رسمي للمجلس القومي لحقوق الإنسان (٥) جدول مهم يشير إلى استفادة ٦٠٠ متدرب ومتدربة فقط من ورش العمل للإعداد للمراقبة على الانتخابات ، موزعون على ١١ محافظة منها ( القاهرة ، الجيزة ، قنا ، سوهاج ، القليوبية ، الفيوم ، الإسكندرية ، أسوان ، الشرقية ) إن من إجمالي ٥٤١٨ قاموا بالمراقبة الانتخابية ، تم تهيئة ٦٠٠ فقط منهم ، هذا وفي لقاءات شخصية قام بها الكاتب ، مع بعض نشطاء حقوق الإنسان في القاهرة وبعض المحافظات ، أكد هؤلاء على أنه في أحسن التقديرات لا يزيد عدد من تم تدريبهم من جهات مختلفة على ١٥% (٦) .

٤- يرتبط بما سبق - ولاستكمال صورة من الذي قام بالمراقبة على الانتخابات - الإشارة إلى أن هناك جدلاً وخلافاً قد ثار بين وزارة الداخلية المصرية والمجلس القومي لحقوق الإنسان ، حول من لهم حق الرقابة ، إذ رأت الداخلية رفض إشهار تصاريح بالمراقبة للمنظمات غير المسجلة وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، بينما كان للمجلس القومي لحقوق الإنسان موقف ورأى واضح يؤيد حق جميع المنظمات في المراقبة ، وفي اعتقادي أن المجلس يستحق التحية على هذا الموقف الذي انتصر في النهاية ، أهم ما ورد على لسان الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان في هذا الصدد : " يجب النظر إلى العملية الانتخابية كلها باعتبارها عملية سياسية من الدرجة الأولى بما يعنى عدم إضفاء تصنيفات أو تفسيرات أمنية أو قانونية عليها تجنباً للمردود السلبي " .

٥- إذا كان الموقف الرسمي للحكومة المصرية، قد اتجه إلى رفض رقابة أجنبية أو دولية على الانتخابات، فإن الواقع (وتقارير الإعلام) يؤكد وجود بعثات دولية للرقابة ، أكتفى في هذا السياق بالتقرير الرسمي - القيم - الذى صدر عن المعهد الجمهورى الدولى حول تقييم الانتخابات ( فى الفترة من ١٥-٢١ نوفمبر ٢٠٠٥ ) ، وصدر باللغتين العربية والإنجليزية ، وأرفق - وبشفافية - قائمة المبعوثين الدوليين للمراقبة ( ١٣ مبعوثاً من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ) كما تضمن فى مقدمته إشارات واضحة للمسؤولين الرسميين الذين تم مقابلتهم (٨) المطلب هنا هو فقط الشفافية ومصادقية النظام السياسى المصرى .

٦- أخيراً ، وفى هذا السياق ، نحن نعلم أن المراقبة على الانتخابات ، والتى قام بها وفقاً للوثائق الرسمية ، ٥٤١٨ مواطناً ومواطنة مصرية ، هو أمر يستلزم موارد مادية وموارد فنية ( للتدريب ، وقواعد البيانات ، والتحليل .. إلخ ) ، إلا أننا لا نعلم بدقة وبشكل رسمى حجم التدفقات المالية الأجنبية لدعم المراقبة الانتخابية . إن المقابلات الشخصية للكاتب قد أوضحت أن التدفق المالى جاء من هيئة المعونة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبى ، وجهات أخرى بشكل أقل ( هولندا ) ، كما أن المعهد الديمقراطى ( وهو غير مسجل بعد فى مصر ضمن الـ ٥٣ منظمة أجنبية فى الخارجية المصرية ) قد قام بالدور الرئيسى فى تمويل عمليات التدريب وغيرها ، وللأسف الشديد فإن مراجعة الكاتب الدقيقة لتقارير المنظمات الحقوقية التى راقبت الانتخابات تخلو منها تماماً أمور اعتبرها أساسية فى مطلب الشفافية الذى يطالب به المجتمع المدنى ، أبرزها :

- مصادر وقيمة تمويل عملية المراقبة الانتخابية .

- قائمة بالأشخاص الذين قاموا بالمراقبة .



## الخلاصة إذن بخصوص هذا البعد الأول للتقييم تؤكد على ما يلي :

هذه هي الخبرة الأولى للمراقبة الانتخابية من جانب منظمات المجتمع المدني ، وهي لها قيمتها التي سنشير إليها في موضع آخر ، تحتاج إلى مزيد من الصقل والإعداد والتدريب بشكل أكثر جدية .

إن هذه الخبرة الأولى تشير في جانب منها إلى تفاعل إيجابي بين المجتمع المدني والمجلس القومي لحقوق الإنسان ، وهو أمر طيب قد يرتبط ببناء أقوى للثقة ، فإن إثارة قضية العضوية والالتزام من الأعضاء تصبح أكثر ضرورة الآن ، بعد هذه الخبرة الأولى للمنظمات التي قامت بمراقبة الانتخابات ، كذلك فإن إثارة قضية الامتداد إلى المحافظات المختلفة ، وفي إطار نفس السياق الثقافي والاجتماعي على درجة عالية من الأهمية بعد خبرة مراقبة الانتخابات .

ايضاً فإن قضية المزيد من الشفافية في العلاقة بمختلفة الأطراف هي قضية مطروحة بقوة .

## ثانياً : تقييم الأداء خلال عملية المراقبة الانتخابية :

نهتم في هذا السياق بالإجابة عن السؤال : كيف ؟ أي كيف تمت عملية المراقبة الانتخابية ، بكافة تفاعلاتها ، التي يجب أن يتجه إليها التقييم .. هنا نبدي مجموعة من الملاحظات ، تصلح كمؤشرات للتقييم نستند عليها :

١- المؤشر الأول ، هو التنسيق والائتلاف والتحالف بين المنظمات الحقوقية ، أي مدى فاعلية التشبيك بين مجموعة او مجموعات من المنظمات تشارك في تحقيق هدف واحد وفي حدث محدد . هنا وعلى هذا المحور نجد بعداً إيجابياً وآخر سلبياً ، البعد الإيجابي يتمثل في وجود ٣ تحالفات أو ائتلافات أساسية ، تتسق معاً في إطار هدف واحد ، أما البعد السلبي ، فهو أن مجمل المنظمات الحقوقية على الساحة المصرية لا يزيد على



٤٣ منظمة ، ومن ثم فإنه كان من المتوقع تحالفها جميعاً فى إطار شبكة واحدة للرقابة على الانتخابات ، إن الإجابة أو التفسير لتواجد عدة تحالفات سوف نجدها بشكل أكثر دقة ومصداقية عند نشطاء حركة حقوق الإنسان ( إذا جاز استخدام تعبير الحركة) وأتصور أن هناك " خلافات واختلافات " قد تكون شخصية بين النشطاء ذاتهم ، وقد توجد اعتبارات للمنافسة ، وبشكل أوسع يفسرها أحد نشطاء حقوق الإنسان فى مقابلة شخصية مع الكاتب بأننا " لم نتعلم بعد كيف نعمل فى إطار فريق واحد ، حتى إزاء الأهداف القومية " (٩) .

٢- المؤشر الثانى ، فى هذا السياق ، يتعلق بالتفاعلات بين منظمات المجتمع المدنى المراقبة للانتخابات ، والمجلس القومى لحقوق الإنسان - وبهذا الخصوص ، فإن المجلس القومى لحقوق الإنسان مع حادثته ، ومع رؤية بعض نشطاء الحركة الحقوقية له " أنه يمثل جهازاً حكومياً يسعى لاحتواء المنظمات الحقوقية " ، فقد حقق خطوات مهمة على طريق بناء الثقة بينه وبين هذه المنظمات ، وبدا ذلك على عدة مستويات :

١. عقد عدد من الاجتماعات المسبقة للتنسيق بين المجلس القومى لحقوق الإنسان ، ومنظمات مدنية تشارك فى عملية الرقابة الانتخابية .

٢. إصرار المجلس القومى لحقوق الإنسان على منح حق الرقابة الانتخابية لكل المنظمات ، بغض النظر عن الغطاء القانونى الذى تعمل فى ظله .

٣. مشاركة المجلس كطرف فاعل فى عملية التدريب للمراقبين .

٤. الإشراف على عملية إصدار التصاريح والتواصل مع الجهات المعنية ( العدل ، الداخلية ، اللجان ) .

٥. اعتبار المجلس القومى لحقوق الإنسان أن منظمات المجتمع المدنى مصدر رئيسى معتمد ، لتلقى الشكاوى عن العملية الانتخابية ( راجع تقارير المجلس ) .

٦. تضمن تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان عدداً من اللوائح والممارسات السلبية فى الانتخابات وأسند مصادره إلى منظمات حقوقية بعينها.

٧. لعب المجلس القومى لحقوق الإنسان دوراً إيجابياً ، سواء على مستوى الانتخابات الرئاسية أو على مستوى الانتخابات البرلمانية ، لتمكين المنظمات المدنية من مراقبة الانتخابات ( تم حسم الرقابة على الانتخابات الرئاسية صبيحة يوم الانتخابات ) .

إذن أتصور على وجه العموم ، أن أولى خطوات بناء الثقة والتفاعل بين المجتمع المدنى عامة والقطاع الحقوقى منه خاصاً ، قد بدأ فى اتجاه صحيح مع المجلس القومى لحقوق الإنسان ، وأنه يمكن فى المستقبل القريب أن يتحقق مزيد من التفاعل بين الطرفين ، وتوفير التنسيق بين الأطراف كافة وقبل إجراء الانتخابات بفترة كافية.

٣- المؤشر الثالث ، لقد طالعت وبدقة عدد ١٣ تقريراً عن التحالفات أو الائتلافات التى راقبت الانتخابات ، وكذلك المنظمات الحقوقية التى فضلت ( لسبب أو لآخر ) التحرك بشكل فردى ( ١٠ ) ، وإذا كانت التقارير هى الآلية الرئيسية التى يتم الاعتماد عليها لرصد الرقابة ، والتى يفترض أن تصل تقاريرها إلى المجتمع والرأى العام من ناحية ، والجهات المعنية فى الدولة والأحزاب السياسية ، فإنه يمكن إيداء بعض الملاحظات المهمة عليها :

أ- أن التقارير الصادرة عن التحالفات / الائتلافات كانت أكثر قوة من حيث المنهجية أو المضمون .

ب- هناك قاسم مشترك رئيسى بين التقارير كافة ، وهو ما يتعلق بنقد موقف الجهات المعنية ، سواء فيما أطلق عليه الحياد السلبي للأمن ، أو فى المرحلة التالية للتدخل السافر ، بالإضافة إلى رصد أحداث العنف ، واستخدام أسلوب " البلطجة " ،

والرشاوى الانتخابية ، ومنع الناخبين من الوصول لمراكز الاقتراع ، والتحيز الحكومي، خاصة في المحافظات ، وبشكل سافر لمرشحي الحزب الوطنى .

ج- بعض التقارير رصدت بوضوح ظاهرة " إعاقة المراقبين من المجتمع المدنى " داخل وخارج المقار الانتخابية ( رغم حصولهم على بادجات وتصاريح ) وجانب من الرفض كان مصدره القضاء ، يشير ذلك إلى ضرورة تأهيل المجتمع ككل ، وليس فقط الأجهزة الأمنية ولكن القضاء أيضاً ، فيما يتعلق بثقافة المجتمع المدنى وقبول الشركاء.

د- هناك جانب من التقارير - خاصة الفردية - تكشف عن احتياج رئيسى للإعداد والتدريب للمراقبة ، ومنهجية كتابة التقارير، والبعد عن " التعميم " و" المطلق " ، وهو أمر ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار فى المرحلة القادمة .

هـ- من الإيجابيات التى ارتبطت بعملية المراقبة الانتخابية ، تواجد تقارير علمية ممتازة للإعلام المصرى ، بكافة تنويعاته ، حول مدى حياده وأدائه خلال فترة الانتخابات . وقد اعتمدت هذه التقارير على التحليل الكمى والكيفى ، وقام به مجموعة متميزة من الباحثين ( ١١ ) .

و- إحدى السلبيات فى عملية المراقبة على انتخابات ٢٠٠٥ ، هى عدم تغطيتها لكل المحافظات ، وبالتالي غالبية الدوائر الانتخابية ، ومن ثم فإن الرصد والتقرير من جانب بعض المنظمات الحقوقية لم يبرر لنا فى الأغلب : لماذا هذه الدائرة بعينها ؟ فجاءت عملية المراقبة انتقائية لبعض الدوائر ( بعض التقارير اختارت الدائرة التى يقع فيها مكتب المنظمة الحقوقية ) ( ١٢ ) .

## ثالثاً : المستقبل وتعظيم المكاسب

إن هذه الخبرة الأولى لمراقبة الانتخابات من جانب قطاع المنظمات الحقوقية فى المجتمع المدنى فى مصر ، هى خبرة ثرية بلا شك حققت عدة مكاسب وانتصارات، نستطيع أن نبني عليها مستقبلاً ، أهمها:

١. إرساء تقليد حقوق المجتمع المدنى للدفاع عن الحريات والديمقراطية عامة ، ومراقبة عملية الانتخابات على وجه الخصوص .

٢. توظيف كافة الآليات من جانب هذه المنظمات لإقرار هذا الحق ، سواء بالقانون (الالتجاء إلى القضاء) أو بدعم رأى العام من خلال الصحف المستقلة خاصة ، والفضائيات ، أو بالضغوط السياسى على صانع القرار.

٣. إرساء ملامح علاقة تفاعلية إيجابية مع المجلس القومى لحقوق الإنسان باعتباره الآلية الوطنية المعتمدة رسمياً.

٤. الوصول لأول مرة فى تاريخ المنظمات الحقوقية ( حوالى ٢٣ عاماً ) لأكبر وأوسع قطاعات من المواطنين المصريين سواء فى الميدان ذاته - فى مراكز الاقتراع - أو من خلال الإعلام ، وهو مكسب بلا شك يرتب مسئوليات مهمة مستقبلاً.

٥. عمليات التحالف والتشبيك - حتى وإن تعددت - فهى ملمح إيجابى للتفاعلات بين المنظمات المدنية يستحق مزيد من الاهتمام مستقبلاً .

٦. أن وجود منظمات مدنية مصرية لمراقبة الانتخابات قد حقق مكاسب خارجية وعلى المستوى العالمى ، يحسب لمصر ككل .

٧. وإذا كان ما سبق يمثل أهم المكاسب ، لعملية المراقبة على الانتخابات من جانب المجتمع المدنى ، فإنه من المهم أن نفكر ونخطط لتعميق هذه المكاسب ، وانتشارها بشكل أكبر ، والسؤال هنا : كيف يمكن أن نكون أكثر فاعلية ؟



أ- زيادة مستوى الاحتراف والمهنية ، فى أداء هذه المهمة الرقابية المعقدة . ويتحقق ذلك من خلال :

- تدفق المعرفة والمعلومات .
  - التدريب على المهارات .
  - اختيار دقيق وإعداد مسبق للمراقبين .
  - التدريب على آليات المراقبة وكتابة التقارير .
  - فتح باب العضوية فى المنظمات الحقوقية فى مختلف المحافظات ، وأن يكون إعداد هؤلاء الأعضاء للمراقبة أحد الأهداف .
  - التدريب على العمل الجماعى والإدارة الرشيدة للمنظمات الحقوقية .
- ب- إعداد الفئات والقطاعات الأخرى فى المجتمع المصرى ، لقبول شراكة المجتمع المدنى وإقرار حقه فى المراقبة ، التوجه ينبغى أن يتم أيضاً فى اتجاه القضاة المشرفين على الدوائر الانتخابية ، وممثلى أجهزة الأمن ، بالإضافة إلى الأحزاب والقوى السياسية والمجتمع المدنى ككل .
- ج- التنسيق والتشبيك ، فى إطار علاقة أكثر تفاعلية ، وأكثر قوة ، لتحقيق الضغط السياسى المطلوب وتقوية وتدريب منظمات حقوقية " ضعيفة " أو حديثة ( ١٣ ) لم تتوافر لها هذه الخبرة ، وفى إطار من قبول الآخر .
- د- تحقيق المزيد من الشفافية من جانب المنظمات الحقوقية ، وهى شفافية نشارك جميعاً فى الضغط على الدولة لتحقيقها ، إن هذه الشفافية تتطلب الإعلان عن مصادر التمويل ، وقيمة التمويل ، ومصادر الدعم الفنى ، وغيرها بما فى ذلك الكشف الخاصة بأسماء المراقبين فى كل منظمة .

هـ- الإعداد للتحرك المستقبلي في كل محافظات مصر وفي كل الدوائر، بجدية وتنظيم، لا تكفي النوايا الحسنة فقط ، لتحقيق مزيد من الفاعلية في مراقبة الانتخابات مستقبلاً .

و- لابد من التوافق حول معايير محددة مستقبلاً ، في إطار وجود " مظلة " لمراقبة الانتخابات في مصر ، ولعل مراجعة القوائم المرفقة ( مرفق ١ ، ٢ ، ٣ ) يوضح لنا حالة من " الخلط الشديد " في طبيعة المنظمات والجهات التي طالبت بالمشاركة في المراقبة الانتخابية ، ورغم أنه يمكن تلمس ملامح للمشاركة في هذه العملية ، إلا أن مرفق (٢) على وجه الخصوص - يكشف عن وجود منظمات خيرية ، ودينية ومنظمات رعاية اجتماعية ضمن المتقدمين بطلبات للمراقبة ، هذه المعايير للمراقبة مستقبلاً ينبغي أن نتوافق حولها ، وقد يكون من بين هذه المعايير:

- طبيعة المنظمة وأهدافها .
- خبراتها ، وإمكاناتها المؤسسية والبشرية .
- توافر التدريب لمجموعة الأفراد الذين ترشحهم المنظمة للمراقبة .
- التوزيع الجغرافي .

#### وخلصت من الورقة السابقة إلى عدد من النقاط الأساسية التي دارت حولها :

- حيث قامت بطرح عدة مراحل بدأتها بعرض مرحلة أولية وهي التي اتجهت فيها الأنظار للجمعيات الأهلية في بداية عام ١٩٨٣ حيث لم يكن للجمعيات أي وجود من قبل ، ومن المهم الآن الكشف عن هذا الواقع وتحليل مكوناته للتركيز على مراقبة المجتمع المدني وذلك للتأثير مستقبلاً .
- أما عن المرحلة الثانية والتي جاءت مع بداية عام ٢٠٠٠ واتجهت لمرحلة التقييم - حيث أشارت لمدى أهمية تلك المرحلة - ومخالفتها للرأي القائل بعدم جدوى التقييم وأن الورقة التي عرضتها تأتي لتحليل ماهية محددة في ظروف

سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة ، ومن هذا المنطلق فإن الورقة المعروضة تأتي لتقييم مدى مايمثله دور هذه الجمعيات فى تحقيق نقلة نوعية سواء من منظور علاقتها بالمجلس أو الدولة ككل ، أو علاقتها بالمجتمع وهذا من خلال الدور القوي الذي تلعبه فى الائتلافات والشابكات .

- أيضاً عندما نتحدث عن المنظمات الحقوقية يجب أن نفرصها عن المنظمات العاملة فى المجال الاجتماعي وهذا لنشر الاتجاهات والأفكار المختلفة .

بالإضافة لما سبق نلاحظ أيضاً أن عملية التطور الأكاديمي انتقلت منذ بداية الألفية الثالثة إلى مرحلة القياس للفاعلية ، وأن أدبيات التقييم تؤكد على وجود قصور فى المراقبة بالرغم من وجود عدد من المنظمات غير الحقوقية التى قامت بدور مهم فى الانتخابات ، ولا نعلم هل قاموا بالتدرب على المراقبة والتى تعتبر من المهام الصعبة أم لا ؟

- وأشارت أنه وفقاً لتقارير المجلس فقد تم استخراج عدد كبير من التصاريح لجمعيات لتقوم بمراقبة الانتخابات ، ولكن التساؤل ثار حول ماهية المؤسسات التى قامت بتدريبهم ، كما أن هناك عدداً من ورش العمل التدريبية التى تمت فى عجلة لتدريب الجمعيات على المراقبة ، كما ثار التساؤل أيضاً حول المدربين ومدى كفاءتهم للقيام بتلك العملية .

- كما أوضحت أنه من الطبيعي لاستكمال صورة المراقبة على الانتخابات أن يكون هناك جدل تقليدي حولها أدى لإعطاء خبرة للاستفادة منها فى المستقبل ، أيضاً فإن المجلس القومي لحقوق الإنسان قام بدور إيجابي جداً بإصراره على القيام بتدريب من رغب من الجمعيات على المراقبة .

- وأبدت تعجبها من موقف الحكومة المصرية من رفض الرقابة الأجنبية على الانتخابات ، حيث لم يمنع الرفض الرسمي من قبل الحكومة جهات أجنبية من إصدار تقارير مراقبة على الانتخابات على قدر كبير من الحرفية والشفافية .

- أما الوجه الآخر للفاعلية فهو المتمثل في كون هذه التجربة هي الأولى ، وكانت تنقصها الخبرة وبحاجة لكثير من الصقل ، ولكن هذا لا يمنع من الاعتراف بأنها تجربة تدل على تفاعل إيجابي بين منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي لحقوق الإنسان .

- أما عن تقييم عملية المراقبة نفسها فهناك عدد من المؤشرات المختلفة ، أولها مؤشر الائتلافات والشبكات هنا نجد أنها قد انقسمت لبعدين ، بعد إيجابي متمثل في إيجاد ائتلافات سياسية قوية جداً ، وبعد سلبي يتمثل في قلة عدد الائتلافات وعددها ثلاث فقط بالرغم من كثرة عدد المنظمات ، وهذا يدل على وجود خلافاً كثيرة .

- أما المؤشر الثاني فيتمثل في التفاعل بين المنظمات التي قامت بالمراقبة والمجلس القومي لحقوق الإنسان بالرغم من رؤيته كجهاز حكومي . أما عن آخر صور التقييم أن التقارير كانت تبرز نتائج رفض بعض القضاة لعملية المراقبة على الانتخابات حيث تم التعرض لهجوم كبير من قبل هؤلاء القضاة وأجهزة الشرطة أيضاً .

- وقد تم التوصل إلى وجوب النظر إلى المستقبل عن طريق عمل تقييم من قبل المنظمات لأدائها من خلال برنامج واسع وشامل لبناء القدرات .

أيضاً من المهم تهيئة كل الأطراف لقبول فكرة المجتمع المدني في البداية ، كما يجب إعداد الفئات والقطاعات التي تتواجد في الائتلافات لترجمة مفهوم الشفافية بصورة عملية - وذكرت مثالا عمليا عن وضع التقارير المالية على موقع الشبكة العربية على الإنترنت - وختمت كلمتها بوجوب التوصل لوضع معايير محددة لتنظيم تلك العملية يتم الاتفاق عليها من قبل المشاركين بالملتقى .





## مراجع ورقة العمل

- ١- لمزيد من التفاصيل راجع : د. أمانى قنديل، قياس فعالية المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة ٢٠٠٥).
- ٢- د. أمانى قنديل (محرر) ، تقييم دور المنظمات للحقوقية فى العالم العربى فى إطار مقارن (مصر، لبنان، المغرب)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة ٢٠٠٦).
- ٣- تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان عن الانتخابات البرلمانية: نوفمبر، ديسمبر ٢٠٠٥، (القاهرة ٢٠٠٦) ص ٤٢.
- ٤- المرجع نفسه ص ٤٣.
- ٥- المرجع نفسه جدول ملحق بالتقرير السابق.
- ٦- لقاءت شخصية مع بعض نشطاء المنظمات الحقوقية الذين شاركوا فى المراقبة فى ٣ محافظات من بينها القاهرة ، ورفضوا ذكر أسمائهم فى مراجع هذا البحث .
- ٧- السفير مخلص قطب ، الأمين العام للمجلس القومى لحقوق الإنسان ، راجع تقرير المجلس عن الانتخابات البرلمانية ص ٤٢-٤٣
- ٨- المعهد الجمهورى الدولى ، تقييم الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ فى مصر ( صدر باللغتين العربية والإنجليزية ) واشنطن ٢٠٠٥
- ٩- مقابلة شخصية مع الأستاذ ناصر أبو العيون المحامى ، رئيس مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان بأسبوط ( القاهرة ٢٣ مارس ٢٠٠٦ ) .
- ١٠- أهم هذه التقارير هي :  
- تقرير الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات .

- تقرير الائتلاف المدني لمراقبة الانتخابات ( الرئاسية ) .
- تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان .
- تقرير مركز الجنوب لحقوق الإنسان .
- تقرير الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات .
- تقرير مركز الأرض .
- تقرير جمعية المساعدة الوطنية لحقوق الإنسان .
- ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات .
- الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات .
- لجنة الظل لمراقبة الانتخابات .

١١- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، المرصد الإعلامي ، التقريران الأول والثاني .

١٢- شارك مثلاً في المراقبة الانتخابية منظمات حقوقية تم إشهارها قبل الانتخابات بفترة وجيزة ، من ذلك : الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات ( أشهرت عام ٢٠٠٥ ، وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ) .

## مرفق (١)

### قائمة المراكز البحثية والجمعيات

#### التي تقدمت للحصول على تصاريح مراقبة

- ١- منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان (الإيرو) .
- ٢- مركز سواسية لمناهضة التمييز .
- ٣- مركز حوار للتنمية والإعلام .
- ٤- مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية .
- ٥- مركز الأرض .
- ٦- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة .
- ٧- جمعية الوقاية من حوادث الطرق (١١) .



## الجلسة الرابعة

### مداخلات ومقترحات حول تقييم تجربة الرقابة على الانتخابات

بدأت الجلسة بترحيب الأستاذ عبد الله خليل الخبير في مجال حقوق الإنسان (رئيس الجلسة) وإشاداته بالقائمين على الملتقى، خاصة فيما يتعلق بحسن التنظيم وأهمية الموضوعات المطروحة فيه.

### الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد (نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان)

أوضح أن عملية المراقبة تمت في عجلة وبدون تنظيم وذلك لعدم استعداد الجمعيات لتلك العملية، كما أوضح أنه عند التدريب على الرقابة يجب التنبيه على عدم استخدام الانتماء الأيدولوجي، وأنه يجب الاستعداد لتلك العملية مستقبلاً، كما تساءل عن قلة عدد الائتلافات التي شكلت، وأرجع ذلك إلى أن أكثر المنظمات لاتعرف بعضها البعض، ولكن أهم فائدة في رأيه ذلك الجسر الذي نشأ حينها بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وأن المجلس قاد معركة لصالح المجتمع المدني.

كما أكد على دوام حضور المجتمع الدولي بالصوت والصورة في كافة مراحل العملية الانتخابية، وأنه بالنسبة لإعترض القضاء على الدخول لأماكن التصويت فهذا نابع من قناعتهم بأن ذلك يمكن أن يعتبر تعد أو تدخل في عمل اللجنة.

### الأستاذ الدكتور سمير عيش (التجمع الوطني للمنظمات)

تحدث عن تجربة جمعيته بالنسبة لعملية المراقبة وأنها كانت تجربة جيدة، ومن أهم نتائجها في رأيه تعريف أفراد المجتمع بأهمية مشاركتهم في مراقبة الانتخابات، وقدم مقترحاً للمجلس بإعداد تصور متكامل لمنظومة الانتخابات في المستقبل.

### الأستاذ أحمد مخيمر ( مدير مركز حوار للتنمية والإعلام )

أكد على اكتساب جمعيتهم لخبرة الرقابة من خلال مراقبتهم لعملية الاستفتاء على الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية ، كما أشار لوجود عدد من المؤسسات التي أقامت دورات تدريبية جيدة ، وأيضاً قام بالمشاركة في تدريب عدد من المراقبين التابعين لجمعيات مختلفة في عدة محافظات ، وأكد على أهمية مراقبة نزاهة الجداول الانتخابية لتأثيرها على سلامة العملية الانتخابية .

### الأستاذ عبد العزيز الدريني ( عضو مجلس نقابة المحامين بالإسكندرية )

أوضح أن هناك ضعفاً في الإعداد لمراقبة الانتخابات الماضية ، ولكن هذا يرجع لكونها تجربة جديدة على العاملين في المجتمع المدني ، وأن عدم المشاركة فيها بصورة فعالة يؤدي للانطوائية والانعزالية عن المجتمع ، وأهم الأحداث التي تجري فيه، كما أن المشاركة في العملية الانتخابية بدأت بصورة فعالة من بدايتها ، وقد أدت المشاركة فيها إلى تغيير ثقافة المجتمع وذلك عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان .

### الأستاذ الدكتور عيسوي عبد الحميد ( عضو جمعية أنصار حقوق الإنسان بالإسكندرية )

أكد في حديثه على أهمية الجداول الانتخابية ، وعرض فكرة لتفادي الأخطاء الموجودة في الجداول الانتخابية وذلك عن طريق الاستعانة بالرقم القومي لكل فرد في وضع الجداول الانتخابية للحد من الأخطاء الموجودة بها ، كما أشار لمشكلة عدم وجود بطاقة انتخابية .

### الأستاذ وجدي عبد العزيز ( مدير مركز الجنوب لحقوق الإنسان )

أشار إلى وجوب التفارقة بين عمليتي المراقبة والمتابعة ، وأن الهدف من عملية المراقبة هو إعطاء مزيد من المصداقية والشفافية للعملية الانتخابية ، وأكد على ضرورة تقنين عملية مراقبة الانتخابات وذلك لتستمد مشروعيتها من القانون .

## الأستاذ مجدى درويش ( رئيس جمعية رعاية وحماية حقوق الإنسان بميت غمر )

أوضح أن حادثة المشاركة فى المراقبة أعطى للجميع شعورا بالتقصير وأن هذا ليس صحيحاً ، حيث أنه بالنسبة لكونها تجربة جديدة إلا أنها كانت ناجحة بالرغم من أنها تمت بالجهود الذاتية ، وأكد أن التحالفات قامت على أساس إمكانيات الجمعيات المشاركة فيها وحجم التمويل الذي تحصل عليه كل منها ، وأن قضية التمويل يجب دراستها لمعرفة الجمعيات التي تحتاج له ولا تستطيع الحصول عليه ، واقترح إنشاء صندوق لدعم الجمعيات أو إنشاء اتحاد نوعي لجمعيات حقوق الإنسان للتدريب والتأهيل وإزالة الفكرة الخاطئة عن المجتمع المدني لدى المواطنين .

## الأستاذة ميرفت أبو تيج ( رئيس جمعية أمى للحقوق والتنمية )

أكدت أنه بالرغم من حادثة فكرة المراقبة بالنسبة للمجتمع المدني فى مصر ، إلا أنها كانت تجربة ناجحة وإيجابية ، وأن رقابة المؤسسات كانت على أهمية كبيرة ، وأن التدريب تم سواء بالجهود الذاتية أو عن طريق تمويل خارجى ، وأن البعض تعامل مع الموضوع بشكل حرفى ، أما عن الاستخدام السياسى للمراقبة فكانت له عيوب ومميزات ، واقترحت ألا يقوم القضاء بالإشراف على الانتخابات وأن تقوم بهذه المهمة هيئة مستقلة مختصة ، وأكدت على أهمية تقنين الرقابة على الانتخابات ، كما أشادت بدور المجلس فى الانتخابات السابقة ومتابعته مع الوزارات لاستخراج التصاريح للجمعيات للمراقبة ، وطالبت أن يقوم المجلس بالمساهمة فى عملية تنقية الجداول الانتخابية .

## الأستاذ محمد شلبى ( رئيس جمعية المساعدة القانونية بالمنصورة )

ذكر أن هناك عدة منظمات شاركت فى عملية الرقابة ولم تكن معنية بها ، كما أكد أن وجود عدد من الائتلافات فى عملية المراقبة له فائدة كبيرة . وطرح تساؤلا حول مجيء تقارير أجنبية عن الانتخابات المصرية أفضل من التقارير المحلية .

- طرح الأستاذ عبد الله خليل تساؤلاً حول مدى موضوعية اختيار المراقبين ، وهل تم اختيارهم من أعضاء الأحزاب أو ممن لهم إنتماء سياسي ؟ ومن هو المراقب الذي يجب أن ينخرط في عملية المراقبة ؟ وهل يجوز لأعضاء الأحزاب أن ينخرطوا في مؤسسات المجتمع المدني ويقوموا بإمدادهم بالمعلومات حول المراقبة ؟
- كما أوضح أن التقارير تعتمد على مقاييس محددة اعتماداً على المصادر التي تستقى منها المعلومات . وأن هذه كلها معايير مهمة جداً للاحتراافية في عملية المراقبة .

### المستشارة سامية المتيم ( عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان )

أوضحت أنه من خلال تجربتها الشخصية لمشاركتها في العملية الانتخابية ، لم تكن التعليمات تأتي للسماح لمراقبي الجمعيات بالدخول للجان ومراقبتها إلا بعد الساعة ١٢ ظهر يوم الانتخاب خاصة في الانتخابات الرئاسية ، وأكدت على نجاح تجربة المراقبة بالرغم من كونها تجربة جديدة . وقد اقترحت أن يتم إعلان النتائج في اللجان الفرعية بواسطة رئيس كل لجنة ، كما أكدت موافقتها على إنشاء هيئة مستقلة لإدارة والرقابة على الانتخابات .

### الأستاذ الدكتور محمد عبد الرسول ( عضو جمعية أنصار حقوق الإنسان بالإسكندرية )

أكد على أن ضرورة التوعية بأهمية المراقبة وحدودها ومعناها ، وعدم الاقتصار فقط على الجمعيات وإنما يمتد أيضاً إلى القضاة ورجال الأمن .

### الأستاذ حسن يوسف ( رئيس جمعية شموع لرعاية المعاقين وحقوق الإنسان )

بدأ كلمته بمطالبة منظمات المجتمع المدني بتقديم بلاغ إلى النائب العام لفتح التحقيق في مقتل ١٤ مواطناً أثناء سير العملية الانتخابية الأخيرة ، كما أشار إلى وجود استخدام سياسي لعملية المراقبة مما يفرغها من مضمونها الحقيقي .



وأكد على وجوب خلق آليات عمل جديدة للجمعيات لإعداد الكوادر المتخصصة فى مراقبة الانتخابات ، كما أوصى بتشكيل شبكة معنية مهمتها الإعداد والتدريب فقط ولا تقوم بالمراقبة ، كما يجب أن تشر الأدلة التدريبية التي صدرت فى هذا الخصوص، كذلك ضرورة حسم قضية الرقابة الدولية بشكل جدى وألا يتم منعها نهائياً، وإنما يجب تحديد دورها .

### الأستاذ أشرف المحلاوي ( مساعده مدير مركز الفجر – المحلة الكبرى )

ذكر أن مركزه كان ضمن الجمعيات التي أتيحت لها فرصة التدريب على عمليات المراقبة من قبل المجلس القومي لحقوق الإنسان ، وأن المجلس قد أدى دوراً جيداً فى هذه العملية ، وأوضح أنه توجد صعوبة فى الانضمام للائتلافات والتحالفات المختلفة ، كما أكد على أهمية تدريب المعاقين على عملية المراقبة ليقوموا بدورهم تجاه المجتمع ، ووجوب معاونتهم من قبل مختلف الجمعيات .

### الأستاذ الدكتور سمير فاضل ( مركز ابن خلدون )

تحدث عن وجود عدد من الملاحظات على المراقبين أنفسهم ، ووجوب إعلاء مبدأ الشفافية حتى لا يتحول لمراقبة بعضنا البعض ، كما أن تقاضى المراقبين مبالغ مالية مقابل المراقبة يشكك فى مصداقية العملية .

### تعقيب الدكتورة أمانى قنديل على المداخلات

بدأت بالإشادة بالجلسة والحاضرين وأسلوب إدارة الحوار ، وأوضحت أن هناك عدداً من القضايا التي لا بد من الوقوف أمامها للفت نظر كل من الباحثين المعنيين والخبراء بالإضافة للمجلس القومي لحقوق الإنسان ، وأولى هذه القضايا ضرورة التعاون لخلق برنامج متكامل لبناء القدرات لتطوير ودفع كل المهتمين بهذا المجال وتحقيق التواصل معهم للاستفادة بالروح الإيجابية الموجودة لديهم .



أما القضية الثانية فتتمثل في وجوب مناقشة السلبيات والإيجابيات الموجودة لدى كل باحث ، وألا نستمر في التبرير والدفاع عن النفس ، وإنما يجب التخلي عن الحساسيات وتبرير الأخطاء وننتقل لمرحلة متقدمة من مناقشتها ومحاولة تصحيحها .

القضية الثالثة التي يجب مناقشتها أيضاً هي اقتراح قيام المجلس القومي لحقوق الإنسان بعمل دراسة للمنظمات الحقوقية لأن أغلبها ( بنسبة ٩٤ ٪ من الإجمالي ) موجود بمدينتي القاهرة والإسكندرية فقط ، وأكدت أن هذه الدراسة لا يمكن أن تقوم بها إلا جهة رسمية كالمجلس . كما اقترحت أن يقوم المجلس بإعادة طرح أفكاره ودمجها مع المنظمات الحقوقية المختلفة عند قيامه بالإعداد لتقريره القادم ، بالإضافة لتأييدها إنشاء هيئة وطنية مستقلة لإدارة الانتخابات والرقابة عليها ، ولاتؤيد انخراط القضاة بها .

### خلصت الجلسة للتوصيات الآتية :

أولاً : منح المنظمات غير الحكومية حق مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بموجب القانون .

ثانياً : إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والمعوقة لحرية الانتخابات ، ومن بينها إلغاء حالة الطوارئ ، وإطلاق حرية الرأي والتعبير وحق التجمع السلمي وتكوين الأحزاب السياسية .

ثالثاً : إنشاء لجنة وطنية مستقلة مهنية ومحترفة لإدارة الانتخابات .

رابعاً : ضرورة تنقية جداول الانتخابات وضبطها على ضوء الرقم القومى والتقسيم المكانى للدوائر الانتخابية .

**خامساً :** ضرورة الإهتمام بالتدريب المهني الإحترافي والمستمر للعاملين على إدارة الانتخابات ، ووضع معايير موضوعية - تتسم بالشفافية والبعد عن التعصب - لاختيار ممثلى إدارة الانتخابات .

**سادساً :** ضرورة إنشاء شبكة معلومات قانونية لتبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات المعنية بمراقبة الانتخابات .

**سابعاً :** ضرورة أن يتم اختيار المراقبين وفقاً لمعايير موضوعية وعلى أسس مهنية تتسم أيضاً بالشفافية ، وضرورة توافر التأهيل والتدريب الكافيين للمراقبين حول كافة عمليات المراقبة .

**ثامناً :** أهمية تفعيل دور الهيئات القضائية فى ضبط جرائم الانتخابات وملاحقة مرتكبيها، واحترام تنفيذ الاحكام القضائية إعمالاً لمبدأ سيادة القانون .

**تاسعاً :** إنشاء اتحاد نوعي لجمعيات حقوق الإنسان تكون له شخصية اعتبارية مستقلة تخول له تمثيل الجمعيات أمام القضاء والتقدم بالتقارير والشهادات إلى الهيئات القضائية أو أية جهة أخرى يناط بها التحقيق فى المخالفات ، كما يحق لها الطعن على أى قرار يعتبر انتهاكاً للحق فى المشاركة أو أى انتهاك لأى حق من حقوق الإنسان المعترف بها فى المعايير الدولية لحقوق الإنسان

**عاشراً :** اقتراح تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية للنص صراحة على إلزام كل الجهات المعنية بتقديم تسهيلات فى عمليات الترشيح والتصويت للفئات الضعيفة وعلى رأسهم متحدو الإعاقة وكبار السن ، وتجهيز كافة مراكز الاقتراع بأماكن مخصصة لهم لتيسير عملية الاقتراع عليهم .

**حادى عشر :** مناقشة كافة الهيئات والأجهزة المختصة بتقديم كافة التسهيلات لتذليل

المعوقات التى قد تحول دون تمتع المعاقين بحرية التنقل داخل المجتمع بسلامة ويسر ، وضرورة تخصيص أماكن لهم فى المواصلات العامة ، وأيضاً أماكن خاصة بعبور المشاة ، وأن يتم وضع نص خاص بهم فى كل تشريع خاص بالمباني والمنشآت العامة والخاصة .



## الجلسة الختامية

### حقوق المواطنة ورؤية المنظمات الأهلية لدور مؤسسات المجتمع المدني

- بدأت الجلسة الأولى فى اليوم الثانى للملتقى ١١ مايو ٢٠٠٦ برئاسة الأستاذ منير فخرى عبد النور (عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان ) حيث افتتح الجلسة بالترحيب بالحاضرين ، ثم انتقل للقضايا والأحداث التى لها علاقة بحقوق المواطنة والتى سيتم مناقشتها فى هذه الجلسة مشيراً إلى أحداث الإسكندرية ومظاهرات المواطنين الأقباط ، وأضاف أن هناك موضوعات أخرى تتعلق بالمواطنة وتحتاج الى تناول مفصل ، وأهمها :
- رصد شكاوى النوبيين من غرق بيوتهم نتيجة حفر بحيرة ناصر مما أدى لاندثار ثقافتهم .
- شكوى المهمشين اقتصادياً نتيجة فقدان الأمل فى وجود غدٍ أفضل يمكنهم من الحصول على حقهم فى التعليم وفرص حياة أفضل .
- ثم تحدث عن حقوق المواطنة والأبعاد المترتبة عليها من الناحية الثقافية ، ومكوناتها المختلفة من التعليم والإعلام والخطاب الدينى والدستور والقانون ، وأبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وأكد على حاجتنا لزيادة الوعي الوطنى بكل ما يحمله من معاني .
- وقدم الدكتور نجيب جبرائيل لعرض مداخلته المكتوبة حول تلك القضية بعنوان :

" نعم لمواطنة كاملة ، لا لمواطنة منقوصة "



## مأساة المواطنة في مصر وأسباب المشكلة :

درجت الحكومة في مصر على استخدام ما نصت عليه المادة ٤٦ من الدستور من أن المواطنين متساوون جميعاً أمام القانون ، ذلك الاستخدام الذي جاء خالياً من المضمون وكأن تلك العبارة مجرد تجميل للقوانين حتى تتسق وتتفق مع المواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر وكأن ما يحدث هو ذر للرماد في العيون كما يقولون ، وإن كان هذا الخلل في تطبيق نصوص الدستور قد نال معظم طبقات الشعب المصري لكن كانت الطامة الكبرى والمأساة العظمى من تغييب أقباط مصر وليس أدل على ذلك من الأحداث الطائفية التي سادت مصر خاصة في العقود الأربعة الأخيرة ، ويمكن القول إن الخلل في تطبيق قاعدة المواطنة في مصر كان وما زال نتاج غياب مفاهيم الديمقراطية الحقيقية التي يعرفها العالم المتحضر ، وكما قلت ربما نال الأقباط ما لم تنله طائفة أو قطاع من قطاعات المجتمع المصري فبدءاً من أحداث الخانكة والزاوية في السبعينات وإغفال تقرير لجنة العطيفي الخاصة بتقصي الحقائق ، ومروراً بأحداث قتل المسيحيين في ديروط وصنبو والكشع ١ و ٢ ، والاعتداءات المتوالية على الكنائس في مغاغة والمنيا ، وأخيراً أحداث العديسات والعياط ، والاعتداء على المصلين بالكنائس بالإسكندرية حتى أن الرهبان العزل في الصحراء لم يسلموا من اعتداءات ذات مخزون ثقافي وطائفي مرير أفرزه تكريس مفهوم ديني أحادي ، فقد تم الاعتداء على دير الأنبا أنطونيوس بالبحر الأحمر ، ودير بطمس بطريق مصر السويس ودير أبو فانا بالمنيا ودير المحرق بالقوصية بأسسوط ، ناهيك عن اضطهاد المرموقين من الأقباط ، والمأساة الكبرى أن ذلك قد استشرى حتى فيما نراه أنه مستقبل مصر - في الأوساط الجامعية - هل تعلمون أن أستاذة في كلية طب بنها قسم السموم دعاها رئيس القسم العائد من السعودية إلى الإسلام ، وعندما أدرك هذا الأستاذ أن زميلته الأستاذة لم تأخذ دعوته مأخذ الجد حاك لها الدسائس مما أدى إلى إحالتها لمجلس التأديب ، وقضية الدكتورة ميرا وهي مدرجة ضمن شكاوى المجلس القومي لحقوق الإنسان والتي بسبب

اضطهادها استقال أستاذ جامعي مسلم الديانة ، ومأساة مدرس بالثانوى اتهم بدون تحقيق أنه سب الرسول وقد خلت الأوراق من ثمة دليل سوى أقوال فتاتين بالمدرسة مما أدى إلى أن قدم إجازة مفتوحة عملاً بنصيحة العقلاء من المسلمين لئلا يكون مصيره القتل أو التصفية ، وهذه مجرد أمثلة ونماذج .

### أسباب أزمة المواطنة في مصر:

لعل المتتبع لأحداث الفتنة الطائفية في مصر يجد أنها قد بدأت منذ ما يقرب من أربعة عقود بدأت من إعاره المدرسين إلى بعض دول الخليج وجلب " ثقافة عدم قبول الآخر " التي وفدوا بها ورسخت في وجدانهم وما ترتب على ذلك من آثار تلك الأزمة وأهمها سيادة مفهوم الأحادية وتهميش غير المسلم وانسحب ذلك على مناهج التعليم التي احتشدت بالتنفير والحض على كراهية الأقباط والديانة المسيحية ، فقد حفلت كتب اللغة العربية سواء بطريق الإيجاب بحشوها نصوصاً يفهم منها كراهة المسيحية ، أو عن طريق السلب بتجاهل الإشارة إلى أن هناك ديانة أخرى في مصر اسمها المسيحية تحض على المحبة والسلام مما غدت معه في الأطفال الصغار فكرة الأحادية وأنه لا وجود إلا للإسلام والمسلمين في مصر ، ومن ثم تنامي هذا الفكر وتدرج بطبيعة الحال بتدرج المراحل التعليمية حتى وصل التطرف والتعصب إلى أعلى مستوى في الجامعة على النحو الذي سردناه سلفاً .

حتى أن التاريخ القبطي الذي عمره من تاريخ دخول المسيحية في مصر منذ أكثر من ألفي سنة اختزل في وريقات قليلة عبارة عن دخول عمرو بن العاص مصر ودعوته إلى البطريك بنيامين وأستأمنه على الأقباط والكنائس ، ونسوا أن تاريخ الأقباط حافل بعصر الاستشهاد وعصر الفيلسوف بولس الرسول وبطرس خاتم الشهداء وأنه كما قال أحد أساتذة القانون الدكتور محمد الزناتى في كتابه تاريخ القانون الذي يدرس لطلبة السنة الثانية بكليات الحقوق " أن كنيسة الإسكندرية كانت تقرض الدولة " وأن أول كلية لاهوت في العالم كانت هي مدرسة الإسكندرية ، وأن الموسيقار العالمي

بستهوفن كان أول مصدر استقى منه موسيقاه هو الألحان القبطية ، وأن أول رهبنة في العالم بدأت من مصر أسسها القديس الأنبا أنطونيوس ، وانطلقت منها رهبانيات العالم ، ثم عادت إلى مصر في صورة رهبانيات تعليمية من مدارس ومستشفيات ومؤسسات للمساعدات الاجتماعية .

أليس من المخجل أن نجد أن هناك أقساما للغة الفارسية والعبرية في كليات الآداب بجميع جامعات مصر بينما تخلو هذه الكليات من وجود قسم واحد لدراسة اللغة القبطية وآدابها إلا وريقات منتثرة بين مناهج الآداب على عكس ما هو مخصص في جامعة كمبردج وجامعة لندن ، ألم يخجل النظام التعليمي المصري من أن تقوم الجامعة الأمريكية في مصر بعمل احتفالية ضخمة بمرور مائة عام على ميلاد رائد الألحان الكنسية في مصر المرحوم راغب مفتاح ، أليس مفهوم المواطنة وتطبيق قاعدة المساواة أنه كما تدرس الفتوحات الإسلامية والتاريخ الإسلامي بكل تفاصيله وأبعاده والتي يتكون معها الوجدان الوطني أن ندرس أيضاً الحقبة القبطية .

### الإعلام وتهميش الأقباط سواء عن طريق الإيجاب أو السلب

وكان نتاج ما سبق ونتيجة لمخزون ثقافي مغلوط أن ينسحب هذا الفكر على الإعلام فجاءت خريطة الإعلام وقد خلت من الموضوعات القبطية إلا فيما ندر ، وقد تمثل هذا الندر اليسير في قداس عيد الميلاد والقيامة المجيد بما لا يتعدى سويقات قليلة وبعض دقائق متمثلة في لقاءات مع البابا وتسجيلات لبعض المقدسات المسيحية ، بينما امتلأت الخريطة الإعلامية بما لا يقل عن ٩٩% من البرامج الإعلامية منها لا يقل عن ثلاثين أو أربعين في المائة مخصصة للجانب الإسلامي ، وإن كنا نطالب الآن بالمساواة وإعمال قاعدة المواطنة ، فإن ذلك يقضى أن نطالب كأقباط ومسلمين بأن تخلو البرامج الإعلامية من أي مفاهيم طائفية ، وعلى سبيل المثال فإن التلفزيون المصري وعلى مدى الأعوام الخمس الأخيرة وخاصة في شهر رمضان كان يقدم مثالا للوحدة الوطنية

النموذج الأصيل للتعايش بين الأقباط والمسلمين - كما تصوره - وهو زواج الشاب المسلم من الفتاة المسيحية استناداً الى أن الديانة الإسلامية تجيز زواج الذمية من المسلم، لكن المسيحية لا تجيز ذلك ، بل إنها تحرم زواج المسيحية لا من المسلم فقط بل من المسيحي القبطي البروستانتى أو الكاثوليكي ، ومن ثم ينبغى احترام كل إنسان في عقائده، وقس على ذلك أيضاً ما يقدمه التليفزيون الحكومى من عدم مراعاة مشاعر المسيحيين من استضافة أجانب وقد أشهروا إسلامهم وكان التعليق أنهم اهتدوا إلى دين الحق والرشد ، وأنا هنا أترك التعليق لمن يفهم بحقوق الإنسان فهما سليماً.

### دور الحكومة السلبى فى انتهاك قاعدة المواطنة فى " تهميش الأقباط "

فقد لعبت الحكومة وخاصةً الحزب الوطني دوراً فى غاية الخطورة انتهكت به قاعدة المواطنة ، بل وأدت كل أمل فى تسييد قاعدة المساواة ، وأصبحت المادة ٤٦ من الدستور حبراً على ورق وأفرغت من مضمونها وقد تمثل ذلك فى الآتى :

١- تهميش الأقباط فى الحياة النيابية والسياسية فى مصر ، فقد خلت قوائم الحزب الوطني من ثمة مرشح قبطي إلا واحد فقط وهو الوزير يوسف بطرس غالى من مجموع من رشحهم الحزب الوطني وعددهم ٤٤٤ ، ولا يمكن تبرير موقف الحزب الوطني بأنه يخشى من ترشيح الأقباط لعدم وجود القاعدة الشعبية لهم وخشية سقوطهم فى الانتخابات ، فالرد على ذلك أن رموز من الحزب الوطني وبعض رؤساء لجانه لم يحالفهم الحظ فى الانتخابات ومنهم على سبيل المثال الدكتور حسام بدراوى الذى كان رئيس لجنة هامة فى مجلس الشعب ، ورئيس اللجنة التشريعية ، ورئيس لجنة الصناعة " أمين مبارك "

٢- أن خلو بعض القطاعات الهامة والحساسة من الأقباط - وهذا هو منهج الحكومة ولا أدرى سبباً لذلك - مثل خلو قطاع مباحث أمن الدولة والمخابرات والأمن



القومي وجهاز الرقابة الإدارية من ثمة ضابط قبطني قد أشعر الأقباط حقيقة أنهم غير موثوق فيهم وأن هناك خشية على البلاد من وجودهم مما أشعرهم أنهم ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية وإنما أشعرهم بأنهم خائنون لهذا الوطن ولا يمكن أن يرد على ذلك بأن هناك وزراء أقباط لأن الوزير هو رجل سياسى في مفهوم القانون الدستوري وأنه يعمل في إطار مشترك وخطة مشتركة ويلتزم بتنفيذ السياسة العامة للدولة التي يتولى وضعها رئيس الوزراء .

### من أسباب أزمة المواطنة أن المعالجة تتم باتخاذ القرار دون بحث الموضوع

لعل أخطر ما يفاقم أزمة المواطنة في مصر ويزيد من مساحة الاحتقان الطائفي ، وجود تصور أولى مبدئى بأن العلاج يتمثل فى سرعة اتخاذ قرارات المواجهة حتى قبل الانتهاء من بحث الموضوع ، وقد تمثل ذلك في إصدار عدة قرارات من رئيس الجمهورية بعد وقوع حرائق بإحدى الكنائس يقضى بأن يكون ترميم الكنائس من اختصاص المحافظ بدلاً من رئيس الجمهورية ، أى أن ترميم دور العبادة في الكنيسة بدلاً من أن يتولى إصدار القرار بشأنه - وفقاً لما كان معمولاً به من قبل - رئيس الجمهورية أصبح من اختصاص المحافظ . " إنه شئ مؤسف حقاً " أن يصدر قرار جمهورى عند حدوث فتنة يقضى بأن يكون الإحلال والتجديد لأي كنيسة موجودة - بما فى ذلك إزالة جدار متهاك من اختصاص المحافظ بدلاً من رئيس الجمهورية ، ومثل هذا الإجراء قبل شهر ديسمبر سنة ٢٠٠٥ كان من اختصاص رئيس الجمهورية وضمن مشاغله الجسام والعظام إصدار قرار ترميم دورة مياه كنيسة أو إحلال حائط بدلاً من آخر آيل للسقوط .



## أما من ناحية بناء كنيسة جديدة

لا يزال بناء كنيسة جديدة أو هدم كنيسة قائمة بالفعل وبناء غيرها يتطلب إصدار قرار جمهوري ، ناهيك عن المراحل المعقدة والإجراءات الصعبة التي تستمر لسنوات من أجل الوصول إلى هذا القرار الذهبي ، كما لو كان الأقباط منكمشون ولا يتكاثرون ، في حين على الجانب الآخر فليس هناك معوقات أمام المسلمين في بناء مسجد إلا إذا كانت هناك معوقات قانونية ، فلماذا هذا التمييز وهل هذه حقوق الإنسان ؟ وهل هذه هي المادة ٤٦ من الدستور والمادة ٤٠ من الدستور ؟ وهل المواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر تحترم وتكفل لكل شخص ممارسة عقيدته بحرية تامة ؟ وهل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تضعه منظماتنا في عناوين ضخمة لعملها ولخطة عملها يتم تنفيذه ؟ ولا أدري سراً حتى الآن لمرور أكثر من مائة وستين عاماً على وجود الخط الهمايوني ، والشروط العشرة للعربي باشا في بناء الكنائس ، لقد غيرنا قوانين واستحدثنا قوانين أقل أهمية لا تتعلق بالمواطنة مثل قوانين النظافة والبيئة والتدخين ، ومازال الخط الهمايوني جاثماً على صدور الأقباط ، هل الحكومة في أصرارها على بقاء الخط الهمايوني وعدم جراتها على إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة للمسلمين والأقباط لتحقيق قاعدة المواطنة هل في ذهنها مشكلة التوازنات بين الأقباط والمسلمين وأنا أثق تماماً أن الأجهزة التي قدمت هذه التوازنات كانت مخطئة في حساباتها ولها مصلحة في إنكاء الفتنة بين الأقباط والمسلمين لأنني أعلم يقيناً من خلال استبيان قامت ومازالت تقوم به منظمنا أن مسلمي مصر لا يضرهم بناء كنيسة أو إصلاح دور عبادة أو وجود ضابط قبضي في أي قطاع من القطاعات الحساسة في الدولة.

## يجب تغيير المخزون الثقافي الطائفي البغيض

وهذا لا يتأتى إلا بتغيير مناهج التعليم والخريطة الإعلامية كليةً ، ونشر ثقافة السلام وقبول الآخر في جميع أنحاء مصر ، ويأتي الدور المتعاضم والمنطوقة الكاملة لمنظمات العمل المدني والتي يعلق عليها الأمل كل الأمل ، وبصفة خاصة الدور الهام الذي يلعبه المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي كان من أهم أعماله وإنجازاته لجنة المواطنة التي نجتمع اليوم تحت مظلتها وأكتفي بالمثل الإنجليزي القائل " Where is life there is hope "

### بعض الحلول المقترحة :

- ١- بحث موضوعات الاحتقان الطائفي بطريقة منهجية وموضوعية بدلاً من القرارات الفورية والأمنية.
- ٢- إعادة النظر في كافة مناهج التعليم وتضمينها ثقافة قبول الآخر ، وتفريغها مما يحث على التنفير من أى دين سواء بطريقة السلب أو الإيجاب.
- ٣- مراجعة الخريطة الإعلامية خاصة ما يبثه التلفزيون الحكومي بحيث يتم إعطاء مساحة مناسبة للأقباط للتعبير عن ثقافتهم ومعتقداتهم ، وابتعاد أى برامج مرئية أو مسموعة عما يمكن أن يحث على التجريح أو المساس بأى عقيدة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .
- ٤- فتح كافة قطاعات الدولة أمام الأقباط طالما انطبقت الشروط ، وإلغاء الحظر غير المعلن على دخولهم في قطاعات حساسة من أجهزة الدولة.
- ٥- العمل على سرعة إصدار تشريع موحد لبناء دور العبادة للأقباط والمسلمين على السواء .
- ٦- تشييد قاعدة المواطنة على أساس مبدأ المساواة قولاً وعملاً.

- ٧- تشجيع الأقباط على المشاركة فى الحياة النيابية والسياسية فى مصر من خلال استيعابهم ضمن أجهزة ونشاطات الأحزاب ، خاصة الحزب الحاكم .
- ٨- إنشاء لجنة دائمة للمواطنة لتقييم وتحديد وإعادة الثقة وتنقية كل ما يشوب العلاقة بين المسلمين والأقباط.
- ٩- أن يتولى ملف حرية العقيدة لجنة من حكماء وصفوة منظمات العمل المدنى ، ويقتصر الدور الأمنى والحكومى فيها على مجرد الإشراف فقط.
- ١٠- أن يكون هناك تواصل دائم بين اللجنة المذكورة فى البند السابق (٩) والمغتربين المصريين فى الخارج خاصة أقباط المهجر ، مع التعامل فى كل المشاكل الخلافية بين الأقباط والمسلمين بشفافية كاملة ودون تعميم
- ١١- أن يخصص الإعلام المصرى وخاصة التليفزيون وقتاً أسبوعياً كافياً لنشر ثقافة حقوق الإنسان وقبول الآخر.

### مداخلات السادة الحضور :

#### الدكتور سمير فاضل ( مركز ابن خلدون )

أكد أن المواطنة تعنى أن يتساوى كل المواطنين - بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعقائدية - أمام القانون ، وأن قضية الأقباط نالت اهتماماً أوسع من أى قضية أخرى بالرغم من وجود العديد من القضايا المتعلقة بالمواطنة وعلى نفس القدر من الأهمية . وأشار إلى أن تداول السلطة يعتبر من أهم أركان الدولة الحديثة .

#### الأستاذ محمد لطفى السمان ( أمين عام جمعية مصر للثقافة والحوار )

أشار فى بداية حديثه إلى الفرق بين الطائفية والمواطنة وحرية ممارسة العقيدة، كما تحدث عن الاحتقان الزائد وعن أن مشكلة المواطنة تتور دائماً فيما يتعلق بالأقباط فقط ، بالرغم من أنها تخص المسلمين أيضاً ، وقال إن الأقباط لم يتدخلوا بصورة

إيجابية عندما وقعت مشكلة الرسوم المسيئة للرسول ، بل إن بعضهم يستغيث أحياناً بالغرب لإنقاذهم من المسلمين رغم عدم تعرضهم لأى إضطهاد ، كما طالب بتحسين الخطاب الدينى لدى كل من الأقباط والمسلمين .

### الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض ( عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان )

بدأ كلمته بالإشارة لتجاهل الإعلام لدور المجلس القومي لحقوق الإنسان حيث يتصف تناول الإعلامى لدور المجلس و قضايا المواطنة بالسلبية ، رغم أنها مشكلة تهم المجتمع ككل ، كما أشار لوجوب إيجاد الحلول استناداً للمواجهة المباشرة للمشاكل ودون اللجوء للخارج ، واقترح بالنسبة للتعليم أن يتم إيضاح القيم المشتركة بين الأديان، وبالتالي تتحقق المادة (٤٠) من الدستور المتعلقة بالمساواة .

### الأستاذ حمدي عبد العزيز ( مركز سواسية )

طالب المجلس القومي لحقوق الإنسان بالقيام بتدريس المواطنة على أسس علمية صحيحة ، وأيضاً بعمل دراسة حول أسباب احتقان طوائف الشعب المختلفة وتقديم الحلول عن طريق عقد جلسات لمنع توسيع فجوة الخلاف فى المجتمع ، كما طالب الجمعيات بالقيام بدور إيجابى فى هذه القضية والمطالبة بالمزيد من التعايش المشترك بين أفراد المجتمع ، بالإضافة للتسلح بالحرية الدينية .

### المستشار عبد العاطى الشافعى ( عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية )

أوضح أن القضية تتعلق فى البداية بضرورة وضع تعريف لمفهوم المواطنة قبل الحديث عنها بصورة ارتجالية ، فهناك اصطلاحات مرفوضة لها علاقة بقضية المواطنة يجب ألا تستخدم كاصطلاح الاضطهاد الدينى الذى يدل على وجود مشكلة مزمنة منذ القدم ، وأيضاً على وجود فتنة طائفية وهي ليست موجودة فى الواقع ، بالإضافة لمصطلح الوحدة الوطنية الذى تدل على التفرقة ، وهي أيضاً غير موجودة فى



الأساس ، كما أن مصطلح ظاهرة طائفية غير صحيح لأن الظاهرة تدل على الاستمرار وفى حالتنا هذه المشكلة مؤقتة وليسيت ظاهرة مستمرة ، والدليل على عدم وجود الفارقة هي العادات والعلاقات المشتركة منذ القدم ، كما أن أساس المشكلة يرجع للأمية الدينية فالشباب من كلا الفئتين لايطبقون صحيح أديانهم مما أدى لوقوع مثل تلك المشاكل .

### الأستاذ مجدى الديب

أكد على وجود احتقان فى الشارع المصري وذلك نتيجة الأساليب الخاطئة لممارسة الحرية وأيضاً لسلبية الحكومة فى التعامل مع هذه المشكلة ، كما أن هناك كبتاً داخلياً بالمجتمع ولا ينبغى التشدد بالكلام النابع من العاطفة فقط وإنما يجب الحديث من منطلق الواقع ، كما أشار إلى أن احتقان الشارع المصري يرجع لعدة أسباب مهمة منها مناهج التعليم التي همشت التربية الدينية ، كما أن سيادة القانون شبه معدومة فى الشارع المصري وذلك لعدم وجود آليات لحفظ القانون ، والإعلام يساهم فى تغذية الطائفية وإشعال نيران الفتنة ، مما يدعو لوجوب تغذية روح المحبة والتواصل بين أفراد المجتمع وضرورة إصلاح الخطاب الديني وتوجيه الإعلام بصورة سليمة .

### الأستاذة صفاء عبد البديع ( نائب رئيس منظمة الإنحاه المصري لحقوق الإنسان " الإيرو " )

أوضحت أن هناك مشكلة حقيقية واجبة الحل وهى مشكلة الاحتقان بين المسلمين والأقباط حيث إن مجرد مناقشتها فقط لن يحلها ، إنما يتمثل الحل فى تطوير المناهج التعليمية وتدريب المبادئ المشتركة بين الدين الإسلامى والدين المسيحى حتى ينشأ الأطفال مستقبلاً على أسس صحيحة للمواطنة .

### الدكتورة هدى بدران ( رابطة المرأة العربية )

تحدثت عن جزئية أخرى لها علاقة بالمواطنة وهى المتعلقة بالمرأة والتفرقة بينها وبين الرجل وإعتبارها مواطناً من الدرجة الثانية ، حيث أن هناك تعسفا يمارس



ضدها وذكرت كمثال قانون الجنسية وحق الرجل فى إعطاء جنسيته لأبنائه ومنع هذا الحق لسوقت قريب عن المرأة ، كما تحدثت كذلك عن المناهج التعليمية ودورها فى تعزيز الانتماء الوطنى والعلاقة مع الآخر ، كما أوصت كذلك بمراجعة الخطاب الدينى والبرامج الإعلامية .

### الأستاذ فريب سليمان ( المركز المصرى لحقوق السكن )

تحدث عن تفشي الفساد فى المجتمع مما دعا لإيجاد علاقات مغلوبة ، بالإضافة لوجود تمييز سياسى وعنصرية ضد المسيحيين ، بالإضافة للعنصرية الموجهة لكل ما هو آخر .

### الدكتور سمير عيش

أكد أيضا على وجود مشكله شديدة الخطورة يجب مناقشتها وعدم تجاهلها وهى المتعلقة باحتقان أفراد المجتمع ، وأوضح أن مشكلة المواطنة لها أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية ، لذلك يجب أن تقدم الحلول فى أسرع وقت لمنع تفاقم المشكلة .

### السفير إبراهيم علام ( المدير التنفيذى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان )

قدم اقتراحاً بتعديل القوانين المتعلقة بمفهوم المواطنة واقتراح قوانين جديدة تساعد على إعماله وفقاً للمقومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وأيضاً طالب لجنة المواطنة بالمجلس القومى لحقوق الإنسان بالقيام بدراسة مستفيضة حول المشاكل الخطيرة التى تواجه المجتمع .

الدكتور أشرف مرعى ( رئيس مؤسسة ناس للاستشارات والتدريب لرعاية الفئات

الخاصة)

أكد على أن المشكلة ليست على المستوى الشعبي فقط وليس الأقباط فقط من يعانون من الاضطهاد ، وإنما المعاناة تشمل الجميع مسلمين ومسيحيين وكل فئات المجتمع الأخرى .

الأستاذة نازلى الشربيني ( رابطة المرأة العربية)

تساءلت عن أسباب انتشار هذه الظاهرة فى الوقت الحالى بالرغم من عدم وجود خلاف فعلي بين أطرافها ، وفى رأيها أنها خلافات وهمية ولم تكن موجودة من قبل .

الأستاذ أيمن عقيل ( مدير مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية)

تحدث عن وجوب إعادة توعية المجتمع بالقيم المشتركة بين جميع طوائفه ، وأن المشكلة ليست مشكلة فى الدين وإنما فى تطبيقه ، وأن تعزيز الانتماء الوطنى هو أساس حل أى مشكلة .

الأستاذ مدوح نخلة ( مدير مركز الكلمة لحقوق الإنسان)

عرض بعض المواد القانونية المتعلقة بمشكلة المواطنة ، كما اقترح تنقية هذه القوانين من العنصرية التى تشوبها لمنع أى فتنة يمكن أن تحدث .

الأستاذ أحمد سلامة ( عضو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان)

أكد على أن حالة الاحتقان موجودة بالفعل فى المجتمع بكل طوائفه ، وأن السبب فى ذلك هو التنشئة غير السليمة ووجود عوامل عديدة تغذي هذه المشكلة .

### الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض (عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان)

لخص المشكلة فى أنها تكمن فى عدم وجود انتماء لهذا ، وقال إن الشعور بالانتماء يؤدى إلى إنهاء مشكلة التمييز وكافة المشاكل المتعلقة بالمواطنة .

### الأستاذة فريدة النقاش (رئيس مجلس إدارة جمعية ملتقى تنمية المرأة)

أوضحت أهمية التفاعل مع مشكلة القضية فى هذا الملتقى لأهميتها ولعلاقتها بحقوق الإنسان والحريات العامة ، وقد اقترحت على المجلس أن يتبنى هذه القضية بصورة رسمية .

### الأستاذة عائشة العولقى (رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية لمناهضة الإرهاب ودعم

#### ضحاياه)

أشارت لعدم وجود عنصرية بين جنابات المجتمع المصري ، وأنها يجب أن نهتم بالقضايا الأساسية ونترك فكرة التمييز العنصرى ، أن نركز على قضية مكافحة الإرهاب لأنه من وجهة نظرها أساس كل مشكلة فى المجتمع ، وهو السبب الأساسى فى تفككه .

### الأستاذ أحمد سميح (مدير مركز الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف)

أكد على وجود المشكلة عند كافة الأطراف وأن الاستماع لمروجى الشائعات قد سمح بتفاقمها .

وقد انتهى الحاضرون فى نهاية الجلسة لوضع عدد من التوصيات تحت عنوان

### (المواطن المصرى .. قبل الأديان)

أولاً: الالتزام بالدستور والقانون نصاً وتطبيقاً ، خاصة مايتعلق بالمادتين ٤٠ و ٤٦ اللتين تكفلان المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم .

ثانياً: الاجماع على رفض أى محاولة للاستقواء بالخارج وعدم التجاوب مع تشجيع بعض القوى الغربية لبعض الفئات أو الجماعات الداخلية بهدف تعميق الخلافات بين عنصري الأمة .

ثالثاً: اعطاء فرص متساوية لكافة المواطنين فى الوظائف العامة على أساس الكفاءة وانطباق الشروط بصرف النظر عن الانتماء الدينى .

رابعاً: توسيع مفهوم حقوق المواطنة بما يشمل كافة الطوائف المهمشة بما فيها المرأة ، وعدم اقتصارها على المفهوم الطائفى .

خامساً: ضرورة تجميع القيم المشتركة بين الأديان فى منهج تربوي شامل يتم تدريسه فى كافة المراحل التعليمية ( العدل ، الحرية ، والمساواة ، قبول الآخر ... وغيرها ) .

سادساً: تطوير المناهج التعليمية بحيث تغطي بشكل متوازن ومحاييد التاريخ والثقافة .

سابعاً: عدم إعطاء أية تفسيرات طائفية لقواعد الديمقراطية الجديدة بالاحترام والتى تكفل حق الحكم للأغلبية .

ثامناً: مراجعة السياسة الإعلامية على النحو الذى يساهم فى تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيم المواطنة والتعايش مع الآخر .

**تاسعاً :** تطوير الخطاب الدينى والارتقاء بالفئات المسئولة عن الدعوة للتخلص من الأمية الدينية ونشر قيم التسامح والتعايش وقبول الآخر .

**عاشراً :** عدم إسباغ صفة الظاهرة على بعض الأحداث ذات الطابع الطائفى حيث لايتوافر فيها من الخصائص ما يسمح بوصفها بالظاهرة ( الانتشار ، الاستقرار ، الاستمرار ) .

**حادى عشر :** ضرورة معالجة موضوع الاحتقان الطائفى بعيداً عن المعالجات الأمنية .

**ثانى عشر :** تشجيع الأقباط على المشاركة السياسية .

**ثالث عشر :** سرعة إصدار قانون موحد لدور العبادة المسيحية والإسلامية على حد سواء .

**رابع عشر :** النظر فى إلغاء بند الديانة من البطاقة الشخصية والعائلية .

**الخامس عشر :** قيام لجنة المواطنة بالمجلس القومى لحقوق الإنسان بدراسة مستفيضة للمشاكل الخطيرة التى تعرقل أعمال المواطنة فى مصر ، واقتراح القوانين التى يجب أن تلغى ، وتعديل بعض القوانين المعمول بها الآن أو استبدالها بأخرى تساعد على أعمال مفهوم المواطنة وفقاً للمقومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وقد صدر عن كافة أعمال الملتقى إعلان الإسكندرية ..



## إعلان الإسكندرية

انعقد الملتقى الثالث للمجلس القومى لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية فى مدينة الإسكندرية يومى ١٠ و ١١ مايو ٢٠٠٦ ، لمناقشة عدد من القضايا المشتركة أبرزها تقييم التجربة الانتخابية ، وقانون الجمعيات الأهلية وقضية المواطنة، وبعد أن تدارس المجتمعون من خلال نقاش واسع ومعقد المحاور الثلاثة لملتقى الإسكندرية للمجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ، فإنهم يؤكدون على أهمية الأخذ فى الاعتبار التوصيات الصادرة عن الملتقى جميعها باعتبارها نتاج حوار ديمقراطى معمق يهدف إلى ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ، ووجوب التزام الحكومة المصرية بتعهداتها الدولية تجاه الاتفاقيات والمواثيق الدولية التى تم التصديق عليها من قبل مصر ، وفى هذا الصدد يؤكدون ضرورة وسرعة اتخاذ الإجراءات التالية :

١- إصدار قانون جديد ديمقراطى ينظم عمل الجمعيات الأهلية بما يحررها من القيود المفروضة حالياً ، على أن يتم مناقشة مشروع هذا القانون على نطاق واسع مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية به ، مع الأخذ فى الاعتبار التوصيات الصادرة بهذا الشأن عن هذا الملتقى ، ويؤكد المشاركون على أهمية تضمين القانون ما يكفل غل يد الأجهزة الأمنية عن التدخل فى إدارة وأنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

٢- إنشاء هيئة لإدارة العملية الانتخابية فى مصر تتشأ عبر قانون خاص يضمن لها حيديتها واستقلالها عن سلطات الدولة - مع الأخذ فى الاعتبار التوصيات الصادرة عن هذا الملتقى - بما يمكن معه الوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة من خلال تحقيق وتفعيل الرقابة المجتمعية على العملية الانتخابية تطبيقاً لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية .

٣- ضرورة الأعمال الحقيقية للحق فى المواطنه بما يضمن كفالة الحق فى الاعتقاد ،  
وحرية ممارسة الشعائر الدينية للمصريين كافة ، وتبنى قانون موحد لبناء دور  
العبادة .

### هذا وقد اتفق المجتمعون جميعاً على الآتى :

- إذ يدين المشاركون تمديد العمل بقانون الطوارئ، فإنهم يؤكدون على ضرورة وقف العمل بهذا القانون أو استحداث قوانين جديدة له والاكتفاء بالقوانين القائمة إيماناً منهم بأن استقرار وأمن مصر لن يتحقق إلا بضمان أمن وحرية المواطنين المصريين.
- تصفية أوضاع المعتقلين والإفراج الفورى عنهم جميعاً ، والكف عن ملاحقة المعارضين وأصحاب الرأى ، وضروة إطلاق الحريات العامة .
- سرعة إصدار القوانين الخاصة التى حظيت بتوافق المجتمع ، وبصفة خاصة تلك التى تحقق استقلال القضاء المصرى ، وإلغاء كافة القوانين التى تقيد أوتتعارض مع حريات المواطنين وخاصة قوانين الحبس فى قضايا النشر والرأى .
- يعلن المشاركون فى الملتقى عن تضامنهم الكامل مع المطالب المشروعة لنادى القضاة والإفراج الفورى عن كافة النشطاء والمواطنين المختطفين والمقبوض عليهم لإعلانهم تضامنهم مع القضاة .

## الخاصة

تشير الدراسة المدققة ، والتحليل الموضوعي لمسار ونتائج الملتقيات الثلاثة التي عقدها المجلس القومى لحقوق الإنسان مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني إلى عدد من الحقائق ، كما تعكس العديد من الدلالات التي يمكن إبرازها على النحو التالي:

١. التزايد المطرد في عدد المشاركين من (٣٧) جمعية ومنظمة أهلية غير حكومية في الملتقى الأول إلى (٦٥) في الملتقى الثاني بمعدل زيادة قدرها (٧٦%) ، كما بلغ عددهم (٧٦) جمعية ومنظمة في الملتقى الثالث بمعدل زيادة (١٠٥%) مقارنة بالملتقى الأول .

٢. تكتسب معدلات الزيادة تلك أهمية خاصة إذا ما تم تحليل تطور الأعداد المشاركة على أساس نوعية الجمعيات والمنظمات ، وطبيعة أنشطتها ، حيث نجد أن المنظمات الحقوقية - وهي التي يرتبط عملها بصورة مباشرة بموضوع حقوق الإنسان - تمثل (٦٨%) من إجمالي المنظمات المشاركة في الملتقى الثالث مقابل (٥٤%) في الملتقيين السابقين ، كما أن المنظمات التي تهتم بحقوق فئات معينة ( المعاقين - المرأة - الطفل ) تمثل (١٧%) من حجم المشاركة في ذلك الملتقى ، بما يعكس في جملة مزيدياً من تجاوب الأطراف المعنية مباشرة بحقوق الإنسان مع دعوة المجلس للتنسيق والتشاور .

٣. أن ذلك التجاوب من جانب الجمعيات والمنظمات يرجع إلى ما لمستته من تقدير لها من جانب المجلس ، وسعيه للاستفادة مما لديها من خبرة ، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى تجاوب المجلس وتفعيله للعديد من النقاط والأفكار التي تم طرحها من جانب المشاركين في الملتقيات الثلاثة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد حول المجلس عدداً من المقترحات التي أثارت في الملتقى الأول - الذي كان

الهدف منه مجرد الالتقاء والتعارف وتحقيق الألفة والحوار - إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ ، وهى على سبيل المثال لا الحصر :

- إدراج موضوع تعديل قانون الجمعيات الأهلية على أجندة الملتقى الثالث .
- قيام المجلس بإنشاء لجنة المواطنة فى نوفمبر ٢٠٠٥ ، وتفعيل دورها فى معالجة الاحتقان المتكرر بين الأقباط والمسلمين .
- تجاوز المطالب الخاصة بتدريس مناهج حقوق الإنسان بالمدارس والجامعات ، الى قيام المجلس بإجراء مراجعة شاملة للمناهج الدراسية لتتقيتها مما بها من سلبيات، والإرتقاء بها على النحو الذى يعزز من ثقافة حقوق الإنسان ، والتفاعل مع الآخر ، وإعلاء قيم الحرية والعدالة والمساواة .

٤. أن ما أثير بالملتقى الثانى بشأن تشكيل لجنة مشتركة من المجلس والمنظمات للمشاركة فى مراقبة نزاهة الانتخابات قد تحول الى واقع وممارسة عملية خلال انتخابات الرئاسة فى سبتمبر ٢٠٠٥ ، والانتخابات التشريعية فى نوفمبر ٢٠٠٥ ، أعقبها ورشة عمل لتأصيل الموضوع فى ١٢ و ١٣ مارس ٢٠٠٦ بعنوان " نحو تطوير أداء ونزاهة العمليات الانتخابية " ، ثم تبلورت فى النهاية إلى مبادرة للمجلس جار العمل على تفعيلها لإنشاء هيئة مستقلة لإدارة العملية الانتخابية فى مصر .

وأخيراً .. فإنه إذا كان ماتحقق من خلال التنسيق والتعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية يعتبر خطوات هامة على الطريق ، فإن حرص المجلس على ترسيخ أسس ذلك التعاون ، يحقق التكامل فى الأدوار بينه وبين المنظمات غير الحكومية ، ويساعد على الوصول إلى الهدف المشترك بنشر ثقافة حقوق الإنسان ، وحماية الحقوق والحريات المختلفة ، واستكمال طريق الإصلاح الشامل .





---

رقم الإيداع ١٥٧٩٢ / ٢٠٠٦

بدار الكتب والوثائق القومية

---



Bibliotheca Alexandrina



0644382

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة

ت : ٥٧٤٥٣٨٣ - ٥٧٤٥٣٨٢ - ٥٧٤٥٢٣٣ - ٥٧٤٥٢٣٢ - ٥٧٤٥٢٣٠ ف : ٥٧٤٧٤٩٧

[WWW.NCHR.ORG.EG](http://WWW.NCHR.ORG.EG)